إعـــداد قســم التــقاريــر والدراســـات
مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

فلسطينيو سورية

لا يــزال الجــرح يــنزف

التقرير نصف السنوي الثاني للعام 2014م

تقرير توثيقي يرصد الأحداث المتعلقة بفلسطينيي سورية
خلال الفترة من شهر تموز (يوليو) ولغاية كانون الأول (ديسمبر) للعام 2014م

فلسطينيو سورية

لا يزال الجرح ينزف

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ـ شباط / فبراير ٢٠١٥م

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ـ لندن

مركز العودة الفلسطيني ـ لندن

ISBN: 978 - 1 - 901924 - 16 - 9 ردمك

9 781901 924169

فلسطينيو سورية
لا يزال الجرح ينزف

تقرير توثيقي ميداني نصف سنوي
يرصد أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية
خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

إعداد

قسم الدراسات والتقارير

في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية

بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني في لندن

ساهم في إنجاز التقرير

إبراهيم العلي أحمد حسين

فايز أبو عيد علاء برغوث

نبراس علي طارق حمود

الفهرس

مقدمة التقرير نصف السنوي الأول ٢٠١٤ ..... ٧

الوضع العام وتسلسل الأحداث لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية

خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ..... ٩

في المخيمات الفلسطينية في سورية ١٠

مخيم اليرموك ١٠

مخيم خان الشيح ٢٠

مخيم درعا ٢٧

مخيم السيدة زينب ٢٩

مخيم النيرب ٢٩

مخيم العائدين ـ حمص ٣٤

مخيم العائدين ـ حماه ٣٨

مخيم خان دنون ٣٩

مخيم جرمانا ٤١

مخيم سبينة ٤٢

مخيم الحسينية ٤٣

مخيم حندرات «تجمّع عين التل» ٤٣

الإحصاءات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ..... ٤٥

ضحايا التعذيب والاختفاء القسري ٤٨

التوزع المكاني والزماني لضحايا التعذيب ٥٠

ضحايا الاغتيالات والخطف ٥٢

ضحايا الحصار ٥٢

ضحايا القصف ٥٣

ضحايا التفجيرات ٥٤

ضحايا الاشتباكات والقنص ٥٥

المهجرون خارج سورية ٥٦
اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان ٥٦
اللاجئون الفلسطينيون من سورية في مصر ٦٩
اللاجئون الفلسطينيون من سورية في ليبيا ٧٣
اللاجئون الفلسطينيون من سورية في الأردن ٧٤
اللاجئون الفلسطينيون من سورية في تركيا ٧٨
فلسطينيو سورية على طريق أوروبا ٩٢
الإبحار بأي ثمن بحثاً عن الأمان ٩٢
مقابر في عرض البحر ٩٩
عثرات على الطريق (مقدونيا ـ بولندا ـ صربيا ـ اليونان ـ قبرص ـ ألبانيا) ١٠٣
البلدان الأوروبية التي يقصدها اللاجئون الفلسطينيون من سورية ١٠٨
غياب المسؤوليات الوطنية حيال كوارث اللجوء الفلسطيني الجديد ١١١

مقدمة التقرير نصف السنوي الأول ٢٠١٤

أدى الصراع الدائر منذ أكثر من ثلاث سنوات إلى تدهور الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين في سورية، وتشير تقديرات الأونروا إلى أنّ الغالبية الساحقة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، المقدر بنحو (٥٤٠) ألف لاجئ، أصبحوا غير قادرين على تلبية احتياجاتهم اليومية، و استنفدوا مدخراتهم بسبب التدهور الاقتصادي. فالتقارير تشير إلى أنّ نحو (١٣,٩) مليون سوري يعيشون في فقر، وأنّ معدل البطالة قد ارتفع إلى ٤٩ بالمئة.

لقد سبّب الصراع القائم في معظم المخيمات الفلسطينية التهجير الداخلي المتكرر وتفكيك النسيج الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في سورية، وكذلك اللجوء إلى بلدان أخرى. وتقدِّر الأونروا أن نحو ٢٧٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني أصبحوا مهجَّرين داخلياً في سورية، و٨٠,٠٠٠ مهجرين خارجياً، وأنّ نحو ٥٥٢,٠٠٠ منزل للاجئين الفلسطينيين قد تعرضت لشكل ما من الأضرار الشديدة، حسب منتصف عام ٢٠١٣، وأنّ أكثر من ٨,١٠٠ لاجئ فلسطيني مهجَّر، وعدد صغير من السوريين يسكنون في ١٨ مركزاً للإيواء فُتحت في المنشآت التابعة للأونروا في سورية، بالإضافة إلى أكثر من ٣,٥٠٠ لاجئ فلسطيني يجري إيواؤهم في ١٣ مرفقاً غير تابع للأونروا في دمشق وحلب واللاذقية.

وقالت الأونروا في التقرير الذي أعدته تحت عنوان (الاستجابة الإقليمية للأزمة في سورية كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١٤): «إن عدد اللاجئين المقيمين في سورية الذين بحاجة إلى مساعدة، والذي بلغ ٤٢٠,٠٠٠ في خطة الأونروا لعام ٢٠١٣ ، قد ارتفع إلى ٤٤٠,٠٠٠ شخص بحاجة إلى مساعدة ملحّة ومتواصلة خلال عام ٢٠١٤ ، رغم أن الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين قد حافظت على الحياد، إلا أن مخيماتهم تحولت إلى ساحات معارك بين الجماعات المسلحة والقوات الحكومية».

وأضاف التقرير أن «نظام التعليم الأساسي قد تأثر بالصراع بشدة، إذ يُستخدَم نحو ١٨ مبنىً مدرسياً لاستيعاب النازحين الفلسطينيين والسوريين، فيما أصيب ٦٨ مبنىً آخر بأضرار، أو أصبح من غير الممكن الوصول إليه، والتحق ٤٧,٠٠٠ طالب وطالبة من أصل ٦٦،٠٠٠ بالسنة الدراسية الجديدة، وأن الأونروا قد لجأت إلى استخدام مرافق بديلة ـ سمحت وزارة التربية والتعليم للأونروا بتقديم فترة مسائية في ٤٣ مدرسة حكومية».

وفي ما يتعلق بالخدمات الصحية للأونروا، فقد أغلق ١٣ مركزاً من أصل ٢٣ مركزاً للرعاية الصحية الأولية بسبب الصراع.

أما على صعيد اللاجئين إلى الدول المجاورة، فيعاني اللاجئون الفلسطينيون من المعاملة التمييزية عندما يحاولون عبور الحدود، سواءٌ إلى لبنان أو الأردن، أو تركيا أو تونس أو ليبيا أوغيرها من دول اللجوء، ويعانون من أوضاع قانونية تقودهم إلى ظروف معيشية صعبة، إلى حدّ أن العديد آثروا العودة إلى سورية، رغم ما يتهددهم هناك من أخطار.

ميدانياً، استمر الحصار المفروض على مخيم اليرموك، رغم المبادرات العديدة التي أطلقت. كذلك لا يزال سكان مخيمي الحسينية وسبينة ممنوعين من العودة إليهما، رغم خروج المسلحين منهما ووقوعهما تحت سيطرة الدولة السورية. أما مخيما درعا ودرعا الطوارئ، والتجمعات الفلسطينية في درعا، كالمزيريب وجلين وغيرها، فما زالت تتعرض للقصف شبه اليومي. وكذلك مخيم خان الشيح الذي تعرض للقصف بالبراميل المتفجرة لأكثر من مرة. كذلك شهد مخيم خان دنون وجرمانا سقوط القذائف بين الفينة والأخرى نتيجة الاستهداف المباشر أحياناً أو غير المباشر.

وعلى صعيد الضحايا، لوحظ ارتفاع كبير في أعداد الضحايا، ولا سيما الناجمة عن الجوع والحصار خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤. كذلك وُثِّق العديد من الضحايا التي قضت على جبهات الاشتباكات إلى جانب قوات النظام.

للمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة تقرير الحالة.....

«تقرير فلسطينيي سورية بين مرارة الواقع وأمل الرجوع»

http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/jantojune2014situationreprotc.pdf
http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/sitreport.pdf

الوضع العام وتسلسل الأحداث
لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية
خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

أصبحت بعض المخيمات الفلسطينية في سورية ساحات حرب، وخضع بعضها الآخر لحصار مشدد من قبل الجيش النظامي وفصائل فلسطينية موالية له، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة وجبهة النضال الفلسطيني وفتح الانتفاضة، حيث تمارس هذه القوات مجتمعة دوراً رئيسياً في تشديد الخناق عليها من خلال الحواجز المانعة لعودة السكان إلى منازلهم في مخيمات استقرت وهدأت وصار النصر فيها حليف الحكومة السورية، أو منع إدخال المواد الطبية والتموينية إلى مخيمات أخرى أُغلقت على من فيها بحجة وجود مسلحين بداخلها، ما أوجد أوضاعاً معيشية مأساوية للاجئين والسكان، خصوصاً بعد فقدان الأساسيات الضرورية للحياة كالغذاء والدواء والماء.

ويقدَّر عدد الشهداء الفلسطينيين السوريين منذ بداية الأحداث السورية وحتى نهاية كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠١٤، وذلك حسب الإحصائيات التي يوثّقها فريق التوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية (٢٥٩٦) ضحية.

وشكل القصف الجوي والمدفعي السبب الأبرز في سقوط الضحايا. فقد قصفت مخيمات وتجمعات فلسطينية في سورية بقذائف الهاون والصواريخ والبراميل المتفجرة، وتعرضت مخيمات أخرى لقصف الطيران الحربي الذي راح ضحيته العشرات في كل مرة.

كذلك لا تزال فصول مأساة معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تتوالى، في ظل التصاعد الكبير للأحداث الدائرة فيها، حيث استمر منع سكان مخيمي الحسينية والسبينة من العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم، والبعض الآخر بقي منسياً يرزح تحت الحصار والقصف الممنهج كمخيمي اليرموك وخان الشيح، فيما طاول الدمار مساحة كبيرة من مخيمي درعا وحندرات في حلب. أما باقي المخيمات، فهي تعاني من أزمات معيشية ضاغطة وأوضاع إنسانية مزرية.

في المخيمات الفلسطينية في السورية

مخيم اليرموك:

أكثر من (٢٥) ألف مدني داخل مخيم اليرموك لا يزالون رهينة الحصار المطبق الذي فرضه الجيش النظامي على المخيم منذ منتصف شهر تموز/ يوليو ٢٠١٣، والذي أدى إلى انعدام مقومات الحياة فيه، حيث سُجل سقوط (١٠١١) ضحية من أبناء مخيم اليرموك منذ بداية الأحداث في سورية، بحسب ما كشف عنه فريق التوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، بينهم (٤٦١) ضحية في النصف الأول من عام ٢٠١٤، فيما سُجل في النصف الثاني من العام نفسه سقوط (٢٦٢) لاجئاً فلسطينياً، أي بانخفاض نحو ٤٣٪ عن النصف الأول. وكان نصيب مخيم اليرموك ٧٥ ضحية، أي بمعدل ٢٨,٥٪ من المجموع العام.

قصف واشتباكات، تصفيات واغتيالات

حالة من التوتر وعدم الأمان عاشها سكان مخيم اليرموك خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ بسبب تعرض المخيم للقصف بعد تجدد الاشتباكات بين المجموعات المسلحة المحسوبة على المعارضة السورية من جهة والجيش النظامي والجبهة الشعبية (القيادة العامة من جهة أخرى، ما أدى إلى سقوط المزيد من الضحايا من أبناء المخيم. فقد تعرض المخيم للقصف وسقوط عدد من القذائف على أماكن مختلفة منه كان أعنفها يوم ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ عندما تعرض المخيم لغارتين جويتين شنهما الطيران الحربي السوري استهدفتا محيط منطقة سفريات الكرمل في شارع العروبة، أدتا إلى وقوع عدد من الإصابات بين صفوف المدنيين وألحقتا دماراً كبيراً في الأبنية السكنية، تلا ذلك سقوط عدد من قذائف الهاون على ذات المكان الذي استهدفه طيران النظام السوري.

أما يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، فسقطت عدة قذائف على مناطق متفرقة منه، أدت إلى سقوط «ضياء الصفوري» متأثراً بجراحه التي أصيب بها إثر سقوط قذيفة على ساحة الريجة، وسُجل سقوط عدة قذائف استهدفت ساحة الريجة والحارات المجاورة لها، وشارع الفرن الآلي ومحيط مدرسة المنصورة، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات بين المدنيين. وتزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات عنيفة في حيّ الزاهرة المجاور، وذلك إثر دخول عناصر من المعارضة المسلحة إلى الحيّ واشتباكها مع عناصر حواجز الجيش النظامي.

كذلك دارت اشتباكات بين قوات المعارضة السورية وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، حيث اندلعت يوم ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٤ اشتباكات بين الكتائب المسلحة في المخيم وبعض

المحسوبين على تنظيم الدولة الإسلامية المعروفة بداعش، حيث نجم عن تلك الاشتباكات حصيلة من الاغتيالات وعمليات الاعتقال، من أبرزها اعتقال خليل الزغموت الملقب بـ «أبو هاشم الزغموت»، أحد مسؤولي الكتائب المسلحة في المخيم، من قبل جبهة النصرة. كذلك شهد المخيم اعتداء مجموعات مسلحة من خارج المخيم بالضرب على العقيد الركن خالد الحسن، قائد مجموعة «جيش التحرير الفلسطيني المنشق».

إلى ذلك، سادت حالة من الغليان والتوتر بين أبناء مخيم اليرموك بسبب تصاعد وتيرة الاغتيالات والاعتقالات السياسية وانتشار ظاهرة السيارات المفخخة التي شهدها مخيم اليرموك في النصف الأخير من عام ٢٠١٤، والتي استهدفت العديد من الشخصيات الفلسطينية من أهالي مخيم اليرموك.

أما يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، فسُجل انفجار عبوة ناسفة كانت مزروعة في سيارة مركونة بالقرب من مشفى الباسل في شارع عز الدين القسام بمخيم اليرموك، دون أن يؤدي إلى وقوع أي إصابات.

في غضون ذلك شهد مخيم اليرموك ليل ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢١٠٤ سقوط قذيفة هاون، نجم عنها سقوط أربعة ضحايا، ثلاثة منهم من قادة كتائب أكناف بيت المقدس المعارضة والطفلة «تالا أحمد فرحان عليان» البالغة من العمر سنة وسبعة أشهر.

كذلك قضى يوم ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ أبو محمد راجي، أحد منتسبي كتائب أكناف بيت المقدس، إثر تعرض مخيم اليرموك للقصف بقذائف الهاون.

اليرموك بلا ماء

بدأت معاناة أهالي مخيم اليرموك من نقص المياه فيه تتفاقم خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤، وذلك بسبب إيقاف تغذية المخيم عبر شبكة المياه القادمة من المناطق المجاورة منذ يوم ٩ أيلول ٢٠١٤، ما جعله على شفا كارثة إنسانية جديدة، خاصة أن أزمة شحّ المياه بدأت مع مطلع الصيف وأدت إلى انتشار الأمراض فيه، وقد أجبر الأهالي على قضاء عشرات الساعات بانتظار الحصول على بعض ليترات الماء من المناطق المجاورة للمخيم، حيث يضطرون إلى المسير والمخاطرة بحياتهم في سبيل توفير المياه لأطفالهم.

إلى ذلك، أطلق القائمون على محطة ضخ المياه في مخيم اليرموك يوم ١٧ أيلول ٢٠١٤، المتوقفة عن العمل للعام الرابع، مبادرة لحل أزمة المياه في مخيم اليرموك والمناطق

المجاورة له، وذلك من خلال دعوة الجهات المعنية والحكومة السورية إلى تزويد تلك المحطة بالتيار الكهربائي مقابل ضخ المياه باتجاه المناطق المؤيدة للنظام في دمشق، وبهذا يرتفع منسوب المياه في مخيم اليرموك وجنوب دمشق، وكذلك في المناطق المجاورة للمخيم، حيث دعا القائمون على المبادرة الجهات الإنسانية إلى تبنيها والتواصل مع الأطراف المعنية لإنهاء أزمة المياه في مخيم اليرموك، إلا أن تلك الدعوة ذهبت أدراج الرياح بسبب عدم اكتراث الدولة السورية بها.

وفي السياق ذاته، وتحت عنوان (مخيم اليرموك عطشـان، مخيم اليرموك بنادي: بدنا نعيش)، أطلق عدد من نشطاء مخيم اليرموك يوم ٢٠١٤/٩/١٩ حملة إعلامية على صفحات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) هدفت إلى تسليط الضوء على الآثار الكارثية التي ستنجم عن استمرار قطع المياه عن مخيم اليرموك، وللمطالبة برفع عنه. فيما أطلق عدد آخر من الناشطين على صفحات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) يوم ٢٩ أيلول ٢٠١٤ حملة بعنوان: «بدنا_نعيش .... عطش_تحت_الحصار»، بهدف تسليط الضوء على معاناة أهالي مخيم اليرموك جراء الحصار المفروض عليه.

في غضون ذلك، عملت الهيئات واللجان العاملة على الأرض في مخيم اليرموك جاهدة على توفير مياه الشرب لقاطنيه من خلال إيصالها إلى منازلهم عبر الصهاريج، رغم ما تعانيه من غلاء لسعر المحروقات وعدم توافرها بسبب الحصار المفروض على المخيم. حيث قامت هيئة فلسطين الخيرية بتجهيز وتفعيل بئر جديدة في حديقة عبد القادر الحسيني بمخيم اليرموك، ليجري من خلالها دعم منهل المياه الموجود في الحديقة، الذي تشرف عليه هيئة فلسطين الخيرية.

بدورها، أطلقت مؤسسة «جفرا» في حملتها «قطرة مياه»، وذلك لتوفير المياه لأهالي مخيم اليرموك، حيث أقدم فريق الخدمات فيها على استصلاح وتشغيل أربع آبار ارتوازية داخل المخيم، كذلك أصلح مضختين لاستخدامهما في استخراج المياه، فيما أُنشئت خمس نقاط تخزين مياه في أرجاء المخيم، خاصة في المناطق البعيدة عن مصادر المياه المتاحة، هذا إضافة إلى تعقيمها للمياه من أجل أن تصبح صالحة للشرب، وذلك بهدف التخفيف من معاناة سكان المخيم.

ومن جانبها قدمت مؤسسة عطاء الخيرية مادة المازوت والبنزين لأهالي المخيم لمساعدتهم في ضخ المياه من الآبار الارتوازية التي جرى تفعيلها من قبل كادر المؤسسة.

مبادرات ومناشدات لفكّ الحصار

شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٤ فتوراً في المبادرات الرامية إلى رفع الحصار عن مخيم اليرموك بالمقارنة مع الحراك الذي شهده النصف الأول من العام، ولم تتمكن من رفع الحصار وبقيت حبراً على ورق، ما أدى إلى موجة استياء شعبي داخل مخيم اليرموك وتململ من عدم التوصل إلى أي اتفاق جدي ينهي أزمتهم ويفضي إلى فك الحصار عن المخيم. فبالرغم من المبادرات والاتفاقات المتعددة التي وُقّعت بين الحكومة السورية والمؤسسات الأهلية والإغاثية والكتائب المسلحة داخل المخيم[١]، والتي كان آخرها الاتفاق الذي وقّعه رئيس فرع مخابرات فلسطين، ممثلاً الحكومة السورية، إضافة إلى عدد من ممثلي الكتائب والهيئات العاملة داخل المخيم، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى لحظة إعداد التقرير.

لقد شهدت تلك المبادرات حراكاً طفيفاً يوم ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٤ عندما جرى التفاهم والتوافق بين الكتائب المسلحة داخل المخيم والحكومة السورية على عدد من النقاط لفك الحصار وتحييد المخيم، ثم بدأت اللجنة الأمنية المنبثقة من المبادرة عملها، حيث توزع عناصرها في نقاط المخيم ومداخله عند دوار فلسطين ويلدا والحجر الأسود وحي الزين، ورفع قسم الخدمات في هيئة فلسطين الخيرية السواتر الترابية بالجرافات لإغلاق تلك المداخل. كذلك اتُّفق على مباشرة عمل محافظة دمشق لتنظيف ركام المباني المهدمة في شارع اليرموك بين مدخل المخيم وساحة الريجة، يترافق مع دخول عمال الصيانة إلى المخيم لإصلاح خطوط التيار الكهربائي، وبعد الانتهاء من عملية التنظيف يكون الطريق جاهزاً لفتحه أمام عودة الأهالي. أما ملف المعتقلين الفلسطينيين في السجون السورية، فكان حاضراً في الاجتماعات المنعقدة بين الأطراف كافة، واتُّفق على تشكيل لجنة لمتابعة هذا الموضوع.

أما في يوم ٨ آب ٢٠١٤، فقد دخل وفد مدني ممن أشرفوا على توقيع اتفاق تحييد المخيم لمتابعة تسوية أوضاع الشباب الذين كانوا سيسلمون أنفسهم للسلطات السورية لتسوية أوضاعهم في إطار تنفيذ بنود المبادرة، إلا أنهم فوجئوا بإطلاق عناصر من جبهة النصرة النار عليهم، ما أدى إلى إصابة «نعيم الخطيب» عضو الحراك الشعبي في مخيم اليرموك

---

(١) فلسطينيو سورية بين أمل الرجوع ومراة الواقع ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ومركز العودة ـ الواقع الميداني والإنساني للمخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية ـ اتفاقيات رفع الحصار بين التفعيل والتعطيل ـ ص ٩.

في إحدى قدميه، ونقله إلى المشفى. إلى ذلك، خرج عدد من أهالي المخيم بتظاهرة يطالبون فيها بالتطبيق الفوري لبنود المبادرة والإسراع بفك الحصار عن مخيمهم وعودة الأهالي النازحين عنه إليه.

إلى ذلك، صرح «نظمي غزال»، الوسيط بين أطراف مبادرة تحييد المخيم، بأن هناك عقبات كثيرة توضع من أجل عدم إنجاح المبادرات. فبعد أن وافقت المجموعات المسلحة داخل اليرموك على كافة البنود التي طُرحت سابقاً، عادت تلك المجموعات لتضع شروطاً جديدة لتنفيذ المبادرة، أهمها إدخال مادة المازوت إلى المخيم. ومن جهتها، تتهم المجموعات المسلحة الجيش النظامي والجبهة الشعبية (القيادة ـ العامة) بعرقلة الجهود التي تبذل من أجل فك الحصار عن اليرموك.

في غضون ذلك، صرّح الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بأن هناك تنظيمات متطرفة تعرقل عمليات عودة المواطنين إلى مخيم اليرموك، مؤكداً أن المساعي لا تزال متواصلة لعودة كل سكان مخيم اليرموك في سورية، مشيراً إلى أنّ «ما يجري في سورية شأن داخلي لا علاقة لنا به».

وكان عباس قد قال في تصريحات سابقة ألقاها أمام المجلس الثوري لـ«حركة فتح»: إن الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة مسؤولة عن الأزمة في اليرموك، حيث أدانت القيادة العامة تلك التصريحات، متهمة عباس بـ«الانغماس» في العمل ضد النظام السوري.

وأصدرت إحدى عشرة هيئة ومؤسسة أهلية في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق بياناً مشتركاً يوم ٢ تموز/ يوليو ٢٠١٤ ناشدت فيه جميع الجهات العمل الفوري على معالجة الجوانب الإنسانية في مخيم اليرموك، خاصة في شهر رمضان، وذلك بفتح الطريق من مخيم اليرموك وإليه، وإدخال المساعدات الغذائية والطبية إلى المخيم، والعمل لإعادة الخدمات العامة إليه، وفي مقدمتها مياه الشرب. إلى ذلك أرسل المجلس المدني في مخيم اليرموك بياناً حمل فيه المثقفون والمحامون والمهندسون من داخل المخيم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، المسؤولية الأخلاقية عن حماية اللاجئين المحاصرين منذ أكثر من عام داخل المخيم، كذلك حمّل البيان كبار موظفي الأمم المتحدة في سورية المسؤولية الأخلاقية عن معاناة الأهالي في المخيم، وذلك لعدم قيامهم بواجبهم تجاههم، حيث لم يقوموا بتحميل المسؤولية، بالإشارة إلى الجهة التي تعرقل تنفيذ القرار الأممي ٢١٣٩ بشأن المساعدات الإنسانية بحسب البيان. هذا وطالب البيان جميع الأطراف المتحاربة باحترام القانون الدولي الإنساني وتحييد المدنيين وعدم استخدامهم كورقة لمكاسب سياسية.

وفي سياق متصل، ناشد المجلس المحلي في مخيم اليرموك يوم ١٠ آب ٢٠١٤ في بيان له جميع المعنيين، وعلى رأسهم سفارة دولة فلسطين في سورية والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، العمل على تخفيف معاناة أبناء المخيم المحاصرين منذ أكثر من عام وضرورة إدخال المواد الأساسية إليه، وشدد البيان على ضرورة إدخال المحروقات ومواد التدفئة، ولا سيما أسطوانات الغاز، لسدّ حاجة الناس من الطهو والتدفئة قبيل فصل الشتاء، ولكفّ الأيدي عن العبث في ما بقي من ممتلكات في مخيم اليرموك. فيما أطلق عدد من شباب اليرموك يوم ١٦ آب ٢٠١٤ على مواقع التواصل الاجتماعي هاشتاغ «بدنا نعيش»، وذلك في محاولة منهم لجمع الرأي العام للضغط على الأطراف الموقّعة لمبادرة تحييد المخيم، وذلك لتنفيذ بنودها.

أما في يوم ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٤، فقد وجه أهالي مخيم اليرموك للاجئين، وممثلو القوى والفصائل الفلسطينية داخله، رسائل «نجدة» إلى عدة شخصيات سياسية ودولية، طالبوا فيها بضرورة فك الحصار عن المخيم، وإعادة الحياة داخله إلى طبيعتها.

وحذرت الرسائل الموجهة من الاستمرار في سياسة «كفّ اليد» عن معاناة المخيم، وهو يواجه الموت المحقق بسبب نفاد أبسط مقومات الحياة داخله، من مياه وغذاء وكهرباء وأدوية ومرافق طبية وصحية.

الجانب التعليمي:

رغم الحصار والقصف وما تعرضت له مدارس المخيم من نهب وسرقة ودمار، إلا أن إرادة الحياة والتعلم لدى أبناء مخيم اليرموك ذللت بعض المصاعب التي وقفت أمام متابعة العملية التعليمية فيه، فبدأت الهيئات العاملة على أرض المخيم حملة لتنظيف المدارس وإزالة الركام منها، وافتُتح عدد من المدارس البديلة، وهي «مدرسة الأمل البديلة» (حيّ التقدم ـ شارع العروبة)، «المدرسة الدمشقية البديلة» (حي التقدم ـ شارع الثلاثين)، «مدرسة الأزمة البديلة» (غرب اليرموك)، «مدرسة الجرمق البديلة» (شارع المدارس)، وذلك بغية متابعة التعليم ضمن الإمكانات المتاحة، وبجهود أساتذة من ابناء المخيم.

إلى ذلك أعلنت المؤسسات الإغاثية والمؤسسات التعليمية في مخيم اليرموك يوم ٢٩ آب ٢٠١٤ توصلها إلى اتفاق يقضي بتوحيد الملف التعليمي داخل المخيم. وجاء ذلك الإعلان بعد اجتماعات عديدة عقدتها تلك المؤسسات من أجل التوصل إلى آلية عمل تهدف إلى

الارتقاء بالعملية التعليمية داخل اليرموك. وذكر البيان الذي أصدرته تلك المؤسسات، أنه بموافقة جميع الأطراف، اعتُرف بالجهات الآتية جهات رسمية راعية للعملية التعليمية في المخيم، وهي: روضة الأمل الكائنة في مبنى الإعاشة جهة مسؤولة عن مرحلة ما قبل التعليم الاساسي، توحيد الحلقة التعليمية الأولى والثانية في مدرسة واحدة، هي مدرسة الجرمق، ودمج المعلمين في باقي المدارس في كادر مدرسة الجرمق حسب الخبرة والحاجة، فيما اعتبرت ثانوية عبد القادر الحسيني الإطار التعليمي المعني بالمرحلة الثانوية من صف الأول الثانوي إلى الثالث الثانوي. وشدد البيان على أن هذه المؤسسات هي الجهات الرسمية التعليمية الوحيدة داخل المخيم المعترف بها من قبل كافة الأطراف، ويكون دور المؤسسات الإغاثية تقديم كل الدعم المطلوب على كل المستويات لإنجاح العملية التعليمية في هذه المؤسسات. وأكد البيان أنه أُنشئ مكتب تعليمي موحد من رؤساء المؤسسات التعليمية ومندوب عن المؤسسات الإغاثية للوقوف على سير العمل، مشيراً إلى أن كل جهة لا تلتزم هذا القرار هي جهة خارجة عن الإجماع وتبحث عن مكاسب خاصة، وتضرب عرض الحائط بالمصلحة العامة لأطفال المخيم. وفي الختام طلب البيان من القائمين على الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين دعم الجهود المبذولة لإنجاح العملية التعليمية في مخيم اليرموك في ما يضمن مستقبلاً زاهراً للأطفال.

أما حواجز الجيش النظامي ومجموعات الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة التي تحاصر مخيم اليرموك جنوب دمشق منذ أكثر من عام فقد سمحت لطلاب الشهادة الثانوية الذين خرجوا يوم ٨/١ للالتحاق بالدورة التكميلية للشهادة الثانوية بالعودة إلى المخيم.

الجانب الطبي:

يشكو سكان اليرموك من نقص شديد في الأدوية والمستلزمات والكوادر الطبية وانتشار العديد من الأمراض المزمنة، الأمر الذي أدى إلى موت العديد من أبنائه. وفي السياق ذاته، دقّ الكادر الطبي في مخيم اليرموك ناقوس الخطر، بعد إعلانه أن الهيئات الطبية العاملة في المخيم تستقبل يومياً ما بين ١٠ إلى ١٥ حالة مصابة بمرض حمى «التيفوئيد» و«فقر الدم»، وحذر الأطباء من انتشار العديد من الأمراض المزمنة والسارية كمرض السل بين سكان المخيم، إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه. فيما وصل عدد المصابين بالحمى التيفية (التفوئيد) داخل المخيم إلى ١١٠ مصابين لا تتوافر لهم الأدوية اللازمة للعلاج

من ذلك المرض بسبب الحصار، كذلك ظهرت العديد من الامراض الناجمة عن نقص المياه والسوائل، كالرمال والحصيات الكلوية.

وودع أهالي اليرموك يوم ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٤ «أحمد حسن العائدي» الذي قضى نتيجة تعذر علاجه من مرض اليرقان بسبب نفاد المواد الطبية واستمرار الحصار المشدد المفروض على مخيم اليرموك.

وفي سياق متصل، أُدخلت كمية من المعقِّمات والأدوية الخافضة للحرارة وبعض لقاحات مرض الحمى التيفية (التفوئيد) إلى مخيم اليرموك، وقد سلمت لمشفى فلسطين، فيما تجري حملة للتلقيح بالقرب من شارع راما، حيث خصص لذلك نحو ٨٥٠ لقاحاً. وأفاد طبيب من داخل المخيم بأن انتشار المرض يعود إلى الاعتماد على مياه الآبار الملوثة، وتناول الأهالي للخُضَر القادمة من بساتين يلدا الملوثة، محذراً من ارتفاع عدد الوفيات، في ظل غياب العلاج وحصار المخيم.

وفي سياق متصل، بدأت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني يوم ٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٤ حملة لتعقيم المياه في بيوت الأهالي داخل اليرموك، وذلك ضمن حملات الوقاية من انتشار الأوبئة وحملات التوعية بالحفاظ على النظافة العامة والشخصية التي تقوم بها الجمعية.

أما على الصعيد الطبي، فقد تسلمت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مخيم اليرموك يوم ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٤ مجموعة لقاحات أطفال متعددة من الهيئة العامة للاجئين والسفارة الفلسطينية، فيما يتابع الفريق الطبي للهلال الأحمر الفلسطيني عمله الوقائي في مخيم اليرموك من خلال الاستمرار في حملة اللقاح ضد شلل الأطفال، والتوعية على النظافة والسلوك الصحي السليم، وتعقيم مياه الشرب، حيث انتهى الفريق من تعقيم مياه حيّ الثامن من آذار وحيّ العروبة وحيّ التقدم وحارة المغاربة ومحيط جامع فلسطين وشارع عين غزال، وصولاً إلى ساحة الريجة.

من جانب آخر، نفّذ عدد من كوادر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومتطوعيها في مخيم اليرموك يوم ٣٠ تموز/ يوليو وقفة تضامنية مع أهلهم وزملائهم في قطاع غزة ضد ما يتعرضون له من عدوان واستهداف لمراكز جمعية الهلال الأحمر والكوادر الطبية فيها. فيما أكد مدير الجمعية وكوادرها وقوفهم إلى جانب أهلهم، معبّرين عن إدانتهم استهداف المراكز الطبية والكوادر، وواصفين ذلك بمخالفة لكل القوانين والأعراف الدولية واتفاقيات جنيف. ويشار إلى أن المراكز الطبية والمشافي في مخيم اليرموك كانت قد تعرضت لقصف متكرر

دمّر وعطّل الأجهزة الطبية، وخاصة أجهزة العمليات، كذلك استُهدفت سيارات الإسعاف وطواقمها. ولا يزال عمل بعض المشافي مستمراً، لكن بطاقتها الدنيا، في ظل الحصار المفروض على المخيم، من منع دخول الكوادر والمستلزمات الطبية والأدوية، والاستمرار في قطع التيار الكهربائي ومنع دخول المحروقات لتشغيل هذه المشافي.

إلى ذلك نفذ كوادر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومتطوعوها في اليرموك يوم ١٢ آب ٢٠١٤ وقفة تكريمية للمتطوع ماهر نهاد حميد، الذي قضى في سجون النظام السوري تحت التعذيب. في غضون ذلك، قامت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مخيم اليرموك يوم ١١ أيلول ٢٠١٤، ولمناسبة اليوم العالمي للإسعاف الأوّلي بتخريج دورة «الشهيد دياب مهنا في الإجراءات التمريضية» التي أقامتها في مشفى فلسطين، بهدف إعداد الكوادر الطبية المدربة في المخيم. كذلك أجرت منظمة الهلال الأحمر الفلسطيني يوم ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ حملة تلقيح ضد شلل الأطفال، وذلك في مركزها الكائن في دير ياسين، حيث شملت الحملة جميع أطفال المخيم ممن هم دون خمس سنوات.

الوضع المعيشي:

لا يزال سكان مخيم اليرموك يعانون من وطأة الحصار الذي فرضه عليهم الجيش النظامي والجبهة الشعبية (القيادة العامة) منذ أكثر من ٦٠٠ يوم والذي أدى إلى سقوط ١٥٧ ضحية بسبب الحصار وقلة الرعاية الطبية، فيما يشكو الأهالي من استمرار انقطاع المياه والكهرباء وخدمة الإنترنت عنه، وعدم توافر المواد الطبية والأدوية والمحروقات فيه، ما دفع الأهالي والهيئات العاملة على أرض المخيم إلى توجيه نداء إلى المنظمات الدولية والأمم المتحدة للتدخل من أجل فك الحصار عنه وتوفير جميع مقومات الحياة الأساسية فيه. وفي السياق ذاته، وجه المجلس المدني يوم ٥ أيلول ٢٠١٤ عدة رسائل باسم أبناء المخيم والمؤسسات العاملة داخله إلى كل من «علي مصطفى» المدير العام للمؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين، ومدير وكالة الغوث – إقليم سورية، وسفير دولة فلسطين في سورية، طالب فيها بضرورة التحرك لإدخال المحروقات ومادة غاز الطهو، وذلك لتوفير التدفئة قبيل فصل الشتاء. وجاء في الرسالة أن إدخال المحروقات إلى المخيم يحمي البيوت الخالية وأثاثها من عبث العابثين وسعيهم إلى حرق كل ما يمكن حرقه من أثاث وأشجار وأعمدة الكهرباء. ويشكو السكان من تراكم النفايات بكميات كبيرة في حارات اليرموك

وأزقته، حيث باتت مصدراً للحشرات وانتشار الأوبئة، ما دفعهم للجوء إلى إحراق تلك النفايات كحل للتخلص منها. ويأتي ذلك في ظل استمرار حصار المخيم، ما أدى إلى تعطل عمل كافة المؤسسات الخدمية والصحية فيه.

إدارة الحصار:

لم يعد مطلب أهالي مخيم اليرموك إدخال المواد الغذائية إليه فقط لأن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تُدخل كميات محدودة من المواد الإغاثية إليه، بل تجاوز ذلك إلى المطالبة باتباع خطوات عملية وحقيقية لإنهاء مأساتهم ومعاناتهم من خلال فك الحصار الكامل عن المخيم وتحييده وتطبيق بنود المبادرة والسماح للأهالي خارج اليرموك بالعودة إليه، ومعاملة المخيم أُسوة بالمناطق المحيطة به مثل يلدا وببيلا وبيت سحم التي وقّعت هدنة مع النظام السوري.

وقد حذّرت وكالة (الأونروا) من عدم قدرتها على إيصال المساعدات الإنسانية إلى مخيم اليرموك بسبب الاشتباكات والقصف الذي يرافق عملية توزيع السلل الغذائية، ما أدى إلى توقفها مرات عديدة. ففي يوم ٥ آب ٢٠١٤، شهد مخيم اليرموك اندلاع اشتباكات عنيفة أثناء توزيع المساعدات الغذائية على أهالي المخيم، ما أدى إلى سقوط ضحيتين هما «رائد درباس» أحد عناصر الجبهة الشعبية (القيادة العامة)، و«كاملة محمد حسن»، وإصابة عدد من المدنيين ممن كانوا بانتظار تسلّم المعونات الغذائية. إلى ذلك، أكد شهود عيان أن الاشتباكات اندلعت بين عناصر من الجبهة الشعبية (القيادة العامة) وعناصر حركة فتح الانتفاضة، إلا أن الأخيرة نفت عبر صفحتها على الفيس بوك صحة تلك الأخبار.

أما يوم ٦ آب ٢٠١٤، فقد أُصيب أحد أبناء مخيم اليرموك برصاصة قناص أصابت قدمه، وذلك أثناء انتظاره الحصول على المساعدات بالقرب من ساحة الريجة وسط المخيم، كذلك أُصيب اللاجئ «عبد الناصر موعد» برصاص قناص يوم ١١ أيلول ٢٠١٤، وذلك أثناء توزيع المساعدات على الأهالي المحاصرين في مخيم اليرموك، فيما تعرضت المسنة «فطوم قضى باشي» للإصابة برصاصة قناص بيدها يوم ٩ تشرين الأول ٢٠١٤، أثناء استئناف وكالة الأونروا توزيع المساعدات الغذائية على الأهالي المحاصرين. وبحسب شهادة أحد سكان المخيم بأنه كلما جاء موعد تسليم المعونات الغذائية يُطلق القناص رصاصه على أهالي مخيم اليرموك، وذلك بهدف منع توزيع المساعدات الإغاثية. وأردف بأنّ طرفي النزاع

مسؤولان عن حماية أهالي اليرموك أثناء توزيع المساعدات. يذكر أن الأونروا حصرت توزيع مساعداتها الغذائية على أهالي مخيم اليرموك بثلاثة أيام في الأسبوع هي الخميس، الجمعة والسبت.

واشتكى أهالي اليرموك من سوء آلية توزيع المساعدات. وبحسب أحد الأهالي، يشوب عملية التوزيع التلاعب والمحسوبيات ونقص في وضع آليات للتوزيع بنحو مدروس، حيث قال إنه أخيراً سُجِّلَت ١٢٠٠ عائلة من أصل ٤٠٠٠ آلاف عائلة موجودة داخل المخيم، ما يعني حرمان الكثير من العائلات المساعدات الغذائية، مضيفاً أن «هناك عائلات قد تسلّمت أكثر من سلة غذائية، بينما هناك عائلات إلى الآن لم تتسلّم طرداً غذائياً واحداً»، وقد عزا ذلك إلى «المحسوبيات والتلاعب في التسجيل من بعض القائمين على التوزيع»، بحسب قوله.

مخيم خان الشيح:

يشكو سكان مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين، الواقع على بعد ٤٠ كيلومتراً جنوب غرب العاصمة دمشق انعدامَ الأمن والأمان، بسبب الأحداث التي تدور رحاها في سورية، حيث كثر في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ استهداف المخيم والمناطق والمزارع المحيطة به بالبراميل المتفجرة التي أوقعت العديد من الضحايا والجرحى بينهم، حيث وصل عدد الضحايا من أبناء مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق إلى ٩٣ ضحية.

أبرز أحداث المخيم

ـ ألقت الطائرات الحربية يوم ١ تموز/ يوليو ٢٠١٤ برميلين متفجرين استهدفا شارع المخفر وسط المخيم، ما أدى إلى وقوع الضحية «خليل عيسى» وعدد من الجرحى كانت إصابات بعضهم خطرة، إضافة إلى دمار كبير أصاب منازل المدنيين وممتلكاتهم.

ـ وتعرض المخيم يوم ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٤ لقصف عنيف بالبراميل المتفجرة، حيث ألقت الطائرات الحربية برميلين متفجرين استهدفا المحيط الغربي منه.

ـ وسقطت قذيفة هاون بالقرب من شارع المخفر يوم ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٤، واقتصرت الأضرار على الماديات.

ـ إلى ذلك، سقطت يوم ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٤ قذيفة على أحد منازله، ما أوقع ضحيتين وعدداً من الجرحى، إضافة إلى دمار كبير في المنطقة.

ـ في غضون ذلك، قضت الشابة هلا فايز سند، وسقط عدد من الجرحى، إضافة إلى وقوع دمار كبير في منازل الأهالي وممتلكاتهم، نتيجة سقوط برميل متفجر على القسم الغربي من المخيم يوم ١٨ آب ٢٠١٤.

ـ وتعرض مخيم خان الشيح للقصف وسقوط أربعة براميل متفجرة يوم ٣١ آب ٢٠١٤ استهدفت مفرق الإسكان والشارع العام في المخيم ومحيط شارع الفيلات الغربية، ما أدى إلى وقوع عدد من الجرحى، وألحق دماراً كبيراً بالمنازل والممتلكات الخاصة والعامة.

ـ وفي السياق ذاته، ألقت المروحيات الحربية يوم ١ تشرين الأول ٢٠١٤ أربعة براميل بنحو متزامن، طاولت محيط شارع الرضا وشارع الإسكان العسكري، ما أدى إلى سقوط الضحية سوريا العباس وعدد من الجرحى.

ـ وواصلت الطائرات الحربية السورية غاراتها يومي ٦ ـ ٧ تشرين الأول ٢٠١٤، على مخيم خان الشيح وإلقاءها للبراميل المتفجرة، حيث استهدفت الحارة الشرقية منه ببراميل متفجرة، ما سبّب دماراً كبيراً بمنازل المدنيين.

ـ ومن جانب آخر، استُهدف جامع الرحمن يوم ٢٠١٤/١١/٢٠ بقصف صاروخي، ما أدى إلى اندلاع النيران فيه واحتراقه.

انتهاكات بحق أهالي المخيم:

تعرض أهالي مخيم خان الشيح للعديد من حالات الخطف والقتل والاعتقالات، سواء من قبل الجيش النظامي أو المجموعات المحسوبة على المعارضة السورية. فقد أغلق الجيش النظامي الطريق الوحيد الذي يربط المخيم مع المناطق المجاورة له، وبات معرضاً للقنص، حيث أصيبت سيدتان من أهالي المخيم أثناء وجودهما على ذلك الطريق، هما فاطمة نجم، وفاطمة صلاح برصاص قناص. إلى ذلك، سُجِّل اعتقال أربعة لاجئين من أبناء المخيم، هم: الشابة مي سمير، وقد اعتُقلت على حاجز كوكب، ومحمد فارس عيسات، الذي اعتُقل على أحد الحواجز بالقرب من فرع فلسطين في دمشق، كذلك اعتُقل الشقيقان الشابان أيهم ومحمد سليمان على حاجز القطيفة في ريف دمشق.

ويوم ٣ تشرين الثاني ٢٠١٤، اعتقل الأمن السوري الشاب هاني كامل صالح، من أبناء مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق، حيث اعتقله عناصر حاجز القطيفة.

وفي السياق ذاته، تعرضت حافلة تقل مدنيين من أبناء مخيم خان الشيح للاجئين

الفلسطينيين في ريف دمشق لإطلاق نار، وذلك أثناء مرورها من طريق «زاكية – خان الشيح». يذكر أن الأهالي يُجبَرون على سلوك ذلك الطريق، رغم خطورته، حيث إن جميع الطرقات الواصلة بين المخيم والمناطق المجاورة له مغلقة منذ شهور بسبب الاشتباكات وأعمال القصف التي تستهدفها.

إلى ذلك، قامت مجموعات المعارضة السورية في الفترة الأخيرة بعدة تجاوزات بحق أهالي مخيم خان الشيح، حيث أطلقت النار يوم ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٤ على أبناء المخيم، ما أدى إلى سقوط ضحيتين، هما محمد مثقال القاضية، ومحمد صالح صالح، وإصابة عدد من المدنيين عرف منهم عصام حسين وعلي حمادة.

أما في يوم ١٦ تموز/ يوليو ٢٠١٤، فاقتحمت مجموعات المعارضة السورية المخيم تحت إطلاق كثيف للرصاص في منطقة شارع المخفر والمدارس، ما سبّب حالة من الهلع بين الأهالي. وأقدمت تلك المجموعات على اعتقال عدد من أبناء المخيم، حيث اقتيدوا إلى جهة مجهولة.

إلى ذلك قضى وائل أبو زهرة، من أبناء مخيم خان الشيح يوم ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٤ بعد اختطافه من قبل مجموعة محسوبة على المعارضة السورية، كذلك أُفرج عن كل من محمد خنيفس وشاب آخر من العائلة ذاتها يُدعى أبا عرفان.

كذلك أقدمت هذه المجموعات يوم ٣ آب/ آغسطس ٢٠١٤ على اقتحام المخيم، ودهمت منزل محمد جروان صالح وفتشته، وذلك بحثاً عن الشاب معين جروان، المطلوب لديهم. فيما قتلت تلك المجموعة الشاب محمد جروان، وهو من أبناء المخيم، وأقدمت تلك المجموعة أيضاً على دهم منزل الأستاذ أحمد الرملي، أحد المدرسين في مدارس الأونروا واعتقاله.

أما في يوم ٢ أيلول ٢٠١٤، فقد سادت حالة من السخط وعدم الرضى بين أهالي المخيم، بعد سماعهم نبأ وفاة الشاب فاروق أبو ميثة من سكان المخيم تحت التعذيب على أيدي جبهة النصرة، وذلك بعد شهر من اعتقاله. فيما اختطفت مجموعة محسوبة على المعارضة السورية في مخيم خان الشيح يوم ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٤ محمد نايف صلاح، أحد موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الذي يعمل حارساً في إحدى مدارسها داخل المخيم منذ يومين، ما أدى إلى انتشار حالة من التوتر والخوف بين أبناء المخيم.

وبناءً عليه شدّد الأهالي على عدم زجّ المخيم بالصراع الدائر في سورية، وأكدوا أن المخيم يضم مدنيين عزّل لا يحملون أي نوع من السلاح، لذلك يناشدون كافة الأطراف تجنيبه

ويلات ما يحدث في سورية. كذلك ناشدوا كافة الجهات المعنية، سواء الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة والأونروا، والفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر نفسها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني التدخل من أجل رفع الجور والظلم عن أبناء كافة المخيمات الفلسطينية في سورية، ومن ضمنها مخيم خان الشيح.

دمشق خان الشيح... طريق الموت

يبعد مخيم خان الشيح ٢٥ كم عن العاصمة دمشق، و يحتل موقعاً استراتيجياً على الطريق الواصل بين دمشق و القنيطرة. هذا الموقع المهمّ، والتداخل الجغرافي مع المناطق المجاورة، جعلا المخيم وطريقه الرئيسي عرضة للقصف والاشتباكات والقنص. إلا أن معاناة سكانه بدأت مع إغلاق طريق دروشا الرئيسي الواصل إلى المخيم، وذلك بعد سيطرة الجيش الحر على المخيم والعديد من المناطق المحاذية له، مثل (المنشية ـ العباسة ـ سكيك)، حينها أغلق عناصر حاجز اللواء ٦٨ الطريق أمام حركة دخول السيارات والأهالي، وفرضوا حصاراً على المخيم والمناطق المجاورة له، ومنعوا إدخال المواد الغذائية والمحروقات والطحين إليها، ما انعكس سلباً على المخيم.

هذا الأمر جعل أهالي مخيم خان الشيح ووجهاءه يُطلقون النداءات من أجل إيجاد طريق بديل له، وذلك لاستمرار الحياة داخل مخيمهم، فجرى تغييره ليمرّ عبر منطقة المنشية إلى أوتوستراد السلام الذي فُتح خلال أحداث المخيم، وأصبح الأخير الطريق الواصل بين العاصمة دمشق ومدينة القنيطرة. إلا أن الحال لم يدم على ما هو عليه نتيجة قنص الطريق وتجدد الاشتباكات فيه، ما أدى إلى إغلاقه مرة أخرى، ودفع أهالي مخيم خان الشيح ووجهاءه مجدداً إلى إجراء اتصالات بالأطراف المتصارعة لإيجاد طريق بديل، فاختير طريق زاكية ـ خان الشيح الذي يصل المخيم بمنطقة زاكية الواقعة تحت سيطرة الجيش الحر، وتعيش حالة هدوء إثر اتفاق ضمني مع النظام.

بات طريق زاكية ـ خان الشيح، الطريق الوحيد الذي يصل مخيم خان الشيح بمركز المدينة دمشق، بمثابة شريان الحياة لسكان المخيم، لأنهم من خلاله يتمكنون من إدخال كافة احتياجاتهم الأساسية من مواد غذائية وطبية ومحروقات، ويتواصلون مع مركز المدينة دمشق. إلا أن تدهور الوضع الأمني الذي حدث في المناطق المحيطة بالمخيم جعل هذا الطريق يتعرض للقصف وعمليات القنص التي استهدفت المدنيين على نحو خاص، ما نجم

عنه سقوط ثلاث ضحايا من أبناء المخيم وأكثر من عشرين جريحاً بسبب عمليات القنص التي لم تقتصر على إطلاق رشقات الرصاص الخفيفة، بل تجاوزتها إلى استهدافه بعربة شيلكا واستهدافه بالمدفعية الثقيلة في أغلب الأحيان، ما جعل سكان المخيم يطلقون على هذا الطريق اسم «طريق الموت»، لما أصبح يشكله من خطر حقيقي على حياتهم وحياة أبنائهم الذين تعرضوا للعديد من حوادث القنص والاعتقال والموت خلال عبوره. فقد سُجل يوم ٦ آب ٢٠١٤ تعرض أحد الباصات الصغيرة «السيرفيس» لرصاص قناص أدى إلى إصابة أحد أبناء المخيم، فيما أصيبت يوم ٧ آب ٢٠١٤ كل من فاطمة نجم، وفاطمة صلاح برصاص القنص. أما في يوم ٢١ آب ٢٠١٤، فقد قضت منتهى قاسم عبده، وأصيب عدد من أبناء مخيم خان الشيح، وذلك إثر استهداف الحافلة التي كانت تقلهم إلى المخيم عبر طريق زاكية، بالرصاص والقذائف. كذلك استُهدفت سيارة أحد أبناء المخيم يوم ١٣ أيلول ٢٠١٤، وذلك أثناء مرورها عند طريق زاكية، ما أدى إلى انفجارها ووقوع عدة إصابات، هذا إضافة إلى استهداف حافلة نقل موظفين مدنيين تابعة لشركة الكهرباء، وحافلة نقل للمدنيين وطلاب الجامعات، ما أدى إلى سقوط ضحية من أبناء المخيم. فيما أنفجرت سيارة مغلقة تنقل عبوات غاز إلى المخيم بنحو كامل، هي وحمولتها من أسطوانات الغاز بعد استهدافها بقذيفة على طريق زاكية ـ خان الشيح.

وبناءً على كافة المعطيات السابقة، وما حصل من تصعيد واستهداف للأبرياء والمدنيين من سكان مخيم خان الشيح الذين أعلنوا مراراً وتكراراً حيادهم عن الصراع في سورية، عقد عدد من وجهاء المخيم وأعيانه اجتماعاً مع وفد من فصائل العمل الوطني الفلسطيني، لإيجاد حل لمشكلة استهداف طريق زاكية ـ خان الشيح الذي يُعدّ الطريق الوحيد الذي يصل المخيم بمركز المدينة والمناطق اللأخرى، ومن ثم اجتمع أعيان المخيم ووجهاؤه مع أطراف الصراع من الحكومة المتمثلة بقيادة الجيش في منطقة خان الشيح، وطُرح طريق بديل للمخيم، هو: طريق مخيم خان الشيح يمرّ عبر القصور إلى عرطوز. و رغم وعورة الطريق، إلا أنّ الأهالي وافقوا عليه، للحفاظ على حياتهم أثناء التنقلات. وبالرغم من ذلك، لم تنته معاناة أهل المخيم، بل استمرت بسبب اندلاع المواجهات على الطريق الجديد المقترح، ما دفع الأهالي إلى التواصل مجدداً مع الجهات المعنية، واتِّفاق على أن يكون طريق شارع الزهور هو البديل لخروج أبناء المخيم منه، إلا أن قوات المعارضة السورية رفضت ذاك الاقتراح رفضاً قاطعاً دون ذكر مبررات هذا الرفض.

لجان العمل الأهلي في مخيم خان الشيح

مع بداية الأحداث في سورية، كان للهيئات والمؤسسات الإغاثية العاملة في المخيمات الفلسطينية في سورية دورها البارز في احتضان الوافدين واستقبالهم واحتوائهم، وباتت هذه الجمعيات تعمل بما يتيسر لها على التخفيف من معاناتهم وتقديم الخدمات الإغاثية لهم. في هذا التقرير نسلط الضوء على عمل هذه الهيئات والمؤسسات، ولا سيما العاملة على الأرض في مخيم خان الشيح، وما تقدمه من خدمات لسكان ذاك المخيم والنازحين فيه.

الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني:

منذ ترسيمها عام ٢٠٠٨م عملت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني على تقديم يد العون والمساعدة لأبناء شعبها في الداخل والخارج، فأنجزت العديد من المشاريع الخيرية، كمشروع رعاية الفقراء والمحتاجين والمتضررين، وكفالة الأيتام، ودعمت مشاريع الرعاية التعليمية من خلال رعاية الطالب الفلسطيني وتوزيع قرطاسية للأيتام وأطفال الفقراء وتكريم المتفوقين والاهتمام بالطلاب الجامعيين وتوفير الأقساط الجامعية وما يحتاجونه من معونات لتسهيل سبل العلم.

برز عمل الهيئة في ظل الأزمة السورية، فقد تصدت للطوارئ والنكبات التي حلّت بالمخيمات الفلسطينية، فاحتضنت آلاف المنكوبين، وقدمت لهم ما أمكن من سبل الإغاثة والمعونة علّها تخفف عنهم المأساة التي وقعوا فيها، فكان لها حضورها وبصمتها المميزة.

ففي مخيم خان الشيح نشط عمل الهيئة بشكل كبير أثناء نزوح مئات العائلات الفلسطينية من مخيم اليرموك إلى المخيم، فوزعت المساعدات الإغاثية والمادية على الأهالي والنازحين في مراكز الإيواء، كذلك أصلح الفريق الميكانيكي التابع لها مضخة الماء، وذلك بهدف استمرار تدفق المياه إلى أهالي المخيم وعدم انقطاعها، وتعاونت مع عمال مقسم هاتف خان الشيح على إعادة تأهيله بعد تعرضه لأعمال تخريبية، وإعادة الاتصالات والإنترنت للمخيم، هذا إضافة إلى إقامتها العديد من النشاطات الترفيهية لدعمهم من الناحية النفسية ورفع معنوياتهم.

إلا أن دورها الإغاثي، بحسب إفادة أحد الناشطين الإغاثيين داخل مخيم خان الشيح، تراجع شيئاً فشيئاً، حيث اقتصر عملها على تنظيف الملاجئ وإنارتها، وعلى التغطية الإعلامية.

هيئة فلسطين الخيرية:

«مدّ يد العون لأبناء الشعب الفلسطيني ومساعدتهم والاهتمام بهم وتنمية قدراتهم وإمكاناتهم ليكونوا عنصراً فعالاً في المجتمع، وقادرين على مساعدة أنفسهم وأهلهم وغيرهم من خلال البرامج التأهيلية والتعليمية والتدريبية»، كان الهدف الرئيسي الذي عملت عليه هيئة فلسطين الخيرية منذ تأسيسها، حيث عملت على تمكين مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين وتقويتها، وذلك من خلال مشروعات تنموية إنتاجية توفر فرص عمل للمحتاجين، للقضاء على البطالة، والإسهام في التحسين الدائم لأوضاعهم المعيشية.

ومع بداية الأزمة السورية، عملت هيئة فلسطين الخيرية على تأهيل كوادرها من المتطوعين وتدريبهم، حتى يكونوا على استعداد لتقديم يد العون والإغاثة في حالات الطوارئ. وبالفعل، استطاعت الهيئة الخيرية أن تقدم العديد من الخدمات لجميع سكان المخيمات الفلسطينية عامة، ومخيم خان الشيح، حيث كان لها دورها الفاعل في مساعدة النازحين الذين وفدوا إلى مخيم خان الشيح يوم ٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٢، حيث وسّعت كادرها التطوعي الذي قدم المساعدات الإغاثية بشكل دائم لنحو ألف عائلة داخل المخيم، هذا إضافة إلى المساعدات التي قدمتها الهيئة للطلاب والرضّع والعجزة. كذلك أخذت هيئة فلسطين الخيرية على عاتقها التكفل بمركز الإيواء الذي أُقيم في جامع الهدى، فقدمت له كافة المستلزمات والمساعدات الإغاثية، يضاف ما قدمته من مشاريع خدمية للعائلات الفقيرة في المخيم وتقديم الدعم النفسي للأطفال في مراكز الإيواء وغيرها من الخدمات الأساسية، كشراء معدات لصيانة شبكة الكهرباء في المخيم، وصيانة مقسم هاتف خان الشيح وتشغيله، وتزويده بكافة المستلزمات التي يحتاجها، ورفع الأنقاض والمحافظة على نظافة المخيم، حتى أصبحت هيئة فلسطين الخيرية ـ بحسب إفادة أحد متطوعيها ـ «الملاذ الآمن لسكان المخيم ووجهة أولى لشؤون المخيم العامة».

مجموعة همّة الشبابية التطوعية:

مجموعة شبابية انطلقت عام ٢٠١٢ للإسهام في دعم العملية التنموية والاجتماعية وتطوير قدرات شباب المجموعة والفئات الاجتماعية الأخرى، وتعزيز مفهوم التطوع لإيجاد مساحة من المشاركة والتكافل الاجتماعي، انطلاقاً من مخيم خان الشيح، وانتهاءً بالتجمعات الفلسطينية في كل مكان في العالم، ودعمها والتفاعل معها.

كان يغلب على نشاطات هذه المجموعة الطابع التنموي والنفسي، حيث أقامت العديد من النشاطات الترفيهية والنوادي الصيفية بهدف الدعم النفسي لأطفال المخيم ومراكز الإيواء. وكذلك أقامت العديد من الندوات وورش العمل، وذلك لتأهيل كادرها ورفع مستواه العلمي والثقافي لمواجهة كافة التحديات والصعوبات التي يمرّ بها المخيم.

بدأت مجموعة همّة عملها الإغاثي في المخيم بعد توافد أعداد كبيرة من النازحين إليه، فقدمت المساعدات الغذائية، ونفذت يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ مشروعاً بعنوان «ريحة دفى»، تضمّن توزيع كمية من حطب التدفئة على ما يقارب ٤٠٠ عائلة في مخيم خان الشيح. كذلك أسهمت بتنظيف المستوصف التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، بعد إغلاقه لفترة طويلة بسبب تدهور الوضع الأمني في المخيم. وضمن جهود مجموعة همّة لإغاثة أهالي المخيم، قامت بالتعاون مع مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية بمشروع حمل شعار «قطرة ماء»، وذلك بهدف تعبئة مياه الشرب وتوفيرها عبر صهاريج، وتوزيعها على أهالي المخيم.

الوضع المعيشي:

ألقت الأوضاع المتوترة في محيط المخيم بظلالها على سكانه الذين عانوا صعوبات كبيرة في إدخال المواد التموينية والمحروقات إلى مخيمهم، وذلك بسبب إغلاق الحواجز التابعة للنظام الطرق الواصلة بين المخيم والمناطق المجاورة له، ما سبّب ارتفاعاً في أسعار المواد التموينية وفقدان أصناف عديدة منها، حيث بلغ سعر ليتر المحروقات نحو ١,٥$، فيما بلغ سعر جرّة الغاز في حال توافرها ١٣$، ووصل سعر طن الحطب الذي يستخدم للتدفئة إلى نحو ٢٥٠$. وفي ذات السياق، يعاني الأهالي مشكلات في المياه، بسبب انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، ما أدى إلى توقف مضخات المياه عن العمل لأيام عديدة.

مخيم درعا:

أدى استمرار القصف بالبراميل المتفجرة والاشتباكات المتكررة على مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين جنوب سورية خلال الأشهر الماضية إلى دمار ٧٠٪ من بيوته، وذلك وفق تقديرات غير رسمية. وفي ذات السياق، أكد فريق التوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، أن عدد الضحايا من أبناء مخيم درعا منذ بداية الحرب في سورية وصل إلى (١٨٨) ضحية.

أبرز أحداث المخيم:

ـ استهدف الطيران الحربي السوري مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين جنوبي سورية، يوم ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٤ ببرميل متفجر، ما أوقع تسع ضحايا على الأقل، هم: أماني محمد عمارة، محمد سعد عمارة، خلود محمود بردان، مناف عبد الناصر المصري، الطفلة مرح وسيم مطير، الطفل حمزة وسيم مطير، أيمن يوسف، محمد يوسف عبد القادر، جميلة يوسف عبد القادر.

ـ كذلك قضت الطفلة ماريا عبدو السنيدي (فلسطينية الجنسية) في مشفى الرمثا بالأردن، متأثرة بجروح أصيبت بها جراء القصف على بلدة المزيريب في درعا، فضلاً عن سقوط عشرات الجرحى.

ـ وتعرض المخيم يوم ١٠ تشرين الأول ٢٠١٤ لقصف عنيف أدى إلى وفاة الشاب فواز النعيمي، إضافة إلى وقوع دمار كبير في منازل المدنيين.

ـ من جهتها، قامت قوات المعارضة السورية التي تسيطر على مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين جنوب سورية، بالتعاون مع الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في سورية يوم ١ تشرين الأول ٢٠١٤ برفع سواتر ترابية في جميع مناطق التماس مع حواجز الجيش النظامي، وذلك بهدف حماية أهل المخيم من الانتشار الكثيف للقناصة في المناطق المطلة على حاراته وشوارعه، ما أدى إلى حصار المخيم وعدم قدرة الناس هناك على التحرك بحرية خوفاً من استهدافهم من قبل القناصة الذين يطلقون النار على أي شيء متحرك في الشوارع.

الوضع المعيشي:

يعاني مخيم درعا نقصاً حاداً في الخدمات الطبية والأساسية، وذلك إثر دمار مساحات واسعة منه، إضافة إلى دمار كبير في البنية التحتية بسبب القصف العنيف الذي تعرض له والمناطق المجاورة خلال الأشهر الأخيرة. فيما يشتكي أهالي المخيم من عدم وصول المساعدات الإغاثية، وخاصة مساعدات وكالة «الأونروا» إلى مخيمهم، إضافة إلى عدم وصول المواد التموينية والأساسية إليهم، وذلك بسبب الأوضاع المتوترة، ما دفع العديد من عائلات المخيم إلى النزوح عنه إلى المناطق والقرى المجاورة له.

وفي سياق ليس ببعيد، يشكو سكان المخيم استمرار انقطاع المياه للشهر الخامس على التوالي، الأمر الذي اضطر سكانه إلى السير مسافات طويلة من أجل جلب مياه الشرب، ما يعرض حياتهم للخطر بسبب انتشار القناصة على المباني المطلة على شوارع المخيم.

مخيم السيدة زينب:

شهد مخيم السيدة زينب العديد من المشكلات المعيشية التي تتركز في الجانب الاقتصادي، من غلاء للمساكن، وارتفاع أسعار المواد التموينية. ويُذكَر أن المخيم يُعَدّ من المخيمات الفلسطينية الهادئة نسبياً، حيث يسيطر عليه الجيش النظامي سيطرة كاملة، فيما تنتشر حواجز الجيش النظامي على مداخله وفي المناطق المحيطة به.

إلى ذلك، أعلنت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، أن عدد الضحايا الفلسطينيين السوريين الذين سقطوا في مخيم السيدة زينب للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق منذ بداية الأحداث السورية وحتى نهاية آب/ أغسطس ٢٠١٤، بلغ ٤٠ لاجئاً، وذلك حسب الإحصائيات التي يوثّقها فريق «التوثيق بمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية».

وفي ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٤، افتتحت الأونروا مدرسة اليرموك (علما) للتعليم الأساسي، ومستوصفاً صحياً في مخيم السيدة زينب للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق، وذلك بعد تجديدها وإعادة تأهيلها بعد الدمار الذي لحق بها نتيجة الصراع الدائر في سورية.

مخيم النيرب:

شهد مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب حالة من عدم الاستقرار والأمان، بسبب تدهور الوضع الأمني في المناطق المحيطة به، ومشاركة بعض أبنائه في القتال إلى جانب الجيش السوري، ما عرّضه للقصف وسقوط عدد من القذائف في مناطق متفرقة منه، أوقعت ضحايا وجرحى من أبنائه.

أبرز أحداث المخيم:

- اعتقل الأمن السوري يوم ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٤ اللاجئين الفلسطينيين هيثم بيلاني (٥٠ عاماً)، وشقيقه جميل بيلاني (٤٠ عاماً) على أحد الحواجز في منطقة الحمدانية بحلب.
- تحطمت طائرة حربية فوق مخيم النيرب يوم ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٤، بعد إصابتها بصاروخ، ما أدى إلى انفجارها وسقوط حطامها على منازل المدنيين، حيث أدى ذلك إلى

وقوع ١٢ ضحية وسقوط عدد من الإصابات ودمار كبير في منزلين من منازل المخيم عند سقوط الطائرة مباشرةً عليهما، ما خلّف أضراراً كبيرة فيهما.

ـ سقطت قذيفة على أحد منازل مخيم النيرب يوم ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٤، سببت إصابة خمسة أشخاص، إضافة إلى أضرار مادية.

ـ تعرض مخيم النيرب يوم ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٤ للقصف وسقوط عدد من القذائف استهدفت المنطقة الواقعة خلف سكة القطار وأراضي زراعية خلف مسجد شهداء الأقصى، دون وقوع أي إصابات.

ـ سقطت قذيفة هاون يوم ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٤ على منزل منيف الصالح (فلسطيني الجنسية) من سكان سيف الدولة بحلب، من دون وقوع إصابات.

ـ في غضون ذلك، شهد مخيم النيرب يوم ٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤ اندلاع اشتباكات عنيفة بين المجموعات التابعة للمعارضة السورية من جهة، ومجموعات من الجيش السوري عند منطقة الشيخ لطفي وعند مفرق النيرب.

ـ اندلعت اشتباكات عنيفة يوم ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ بين مجموعات المعارضة السورية من جهة، والجيش النظامي ولواء القدس من جهة أخرى، وذلك في منطقة الشيخ لطفي المتاخمة لمخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين، حيث أدت الاشتباكات إلى سقوط ضحيتين من عناصر لواء القدس الموالي للجيش السوري.

ـ اعتقل عناصر من الأمن السوري والفصائل الموالية له يوم ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٤ الطالب مؤمن جوهر (من أبناء مخيم النيرب)، وذلك أثناء عودته من جامعة حلب.

ـ أما في ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، فعادت ابنة مخيم النيرب غدير كايد قدسية، إلى أهلها بعد مضيّ عام على إعلان وفاتها متأثرة بجروح أصيبت بها جراء القصف على جامعة حلب، حيث عُثر عليها في أحد مشافي مدينة حمص.

ـ وفي ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ أُصيبت أم عامر مغامس (٤٥ عاماً) برصاصة طائشة في منزلها، جراء إطلاق رصاص عشوائي مجهول المصدر، وقد نُقلت إلى مدينة حلب للعلاج.

ـ اعتقل عناصر الأمن السوري يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ ممثل حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين زاهرهواش، في حلب، وهو أحد أبناء مخيم النيرب في حلب، وذلك على خلفية إقامة مهرجان «البنيان المرصوص» الذي يقام في المخيم نصرةً لأهالي قطاع غزة، حيث اعتُقل لعدة ساعات، وبعدها أُفرج عنه. فيما وردت أنباء عن إلغاء المهرجان إثر اعتقال الهواش.

ـ اعتقلت إحدى المجموعات المحسوبة على المعارضة السورية يوم ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ عدداً من اللاجئين الفلسطينيين في منطقة إعزاز، وذلك أثناء محاولتهم الوصول إلى تركيا، وعرف منهم: بلال أبو عمر، محمد أنور أبو هاشم، أحمد أيوب، محمد يوسف قاسم، وحسام فران. يُذكَر أنها ليست المرة الأولى التي تستهدف فيها فصائل المعارضة السورية لاجئين فلسطينيين، فمنهم من تعرض للاعتقال، وآخرون للتحقيق بتهمة التعاون والقتال بجانب النظام السوري.

ـ أما في ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، فسُجل إطلاق سراح كل من بلال أبو عمر، محمد أنور أبو هاشم، أحمد أيوب، محمد يوسف قاسم، وحسام فران الذين اعتقلتهم في منطقة إعزاز إحدى المجموعات المحسوبة على المعارضة السورية، وذلك أثناء محاولتهم الوصول إلى تركيا.

ـ تعرض مخيم النيرب للقصف يوم ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، ولسقوط قذيفتين: الأولى استهدفت مدخل المخيم الرئيسي، أما الثانية فقد طاولت منزل أبو مروان الناجي، أدّتا إلى إصابة كل من أحمد علي الخطيب، وآلاء الشيخ هود. إلى ذلك، أقدمت جهة مسلحة مجهولة الهوية على اختطاف مدير مدرسة الأونروا الحديثة في محافظة السويداء، جنوب سورية، الأستاذ محمد غصوب نجيب، يوم ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ أثناء عودته من تلك المحافظة إلى مخيم النيرب لزيارة أهله.

ـ وفي ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، سقط صاروخان على مخيم النيرب، إحداهما في أرض زراعية، والآخر على منزل خالٍ من سكانه، واقتصرت أضرارهما على الماديات.

ـ في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، قامت مجموعات من المعارضة السورية باعتقال الشاب باسل حوراني من سكان مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب أثناء توجهه إلى تركيا.

ـ اندلعت يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ اشتباكات على جبهة العامرية بين الجيش النظامي وقوات المعارضة السورية، ما أدى إلى قطع الطريق الواصل بين حلب ومخيم النيرب بسبب استهداف الطريق المتجه من المخيم إلى حلب برصاص القناص.

ـ اعتقل عناصر تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ كلاً من اللاجئَين الفلسطينيَّين وليد شريح وابنه محمد، وذلك أثناء توجههما إلى تركيا، دون معرفة الأسباب. ويذكر أن عناصر تنظيم الدولة الإسلامية طلبوا من ركاب الحافلات التي تحمل الفلسطينيين أو سكان منطقة النيرب النزول واحتجزوهم.

ـ وفي ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ أُطلق سراح أحمد وليد عبد الحق، وذلك بعد أن

قامت مجموعة محسوبة على المعارضة السورية باعتقاله، وذلك بسبب علاقته مع الجيش النظامي، حيث وردت أنباء عن الإفراج عنه بعد إعلان تبرّؤه وتوبته من علاقته بلواء القدس المحسوب على الجيش النظامي.

ـ ويوم ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ قضت الطفلة جنى عماد فاروق موسى (عمرها سبع سنوات من مخيم النيرب) بعدما نزحت مع أهلها إلى منطقة الحمدانية، إثر القذائف التي سقطت في الحمدانية أثناء وجودها في المدرسة.

ـ أفرج الأمن السوري يوم ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ عن كل من الأشقاء صفوان، محمود، وأسامة عبد الحميد، وهم من سكان مخيم النيرب، وذلك بعد اعتقالهم لنحو أربعة أشهر.

ـ كذلك أفرج الأمن السوري يوم ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ عن الشاب مازن الأسعد (من سكان مخيم النيرب في حلب)، وذلك بعد اعتقاله لنحو خمسة أشهر.

ـ أفرج الأمن السوري يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ عن الشاب إبراهيم حنينو (من أبناء مخيم النيرب في حلب)، وذلك بعد اعتقال دام قرابة عام.

ـ اعتقلت مجموعات تابعة للمعارضة المسلحة يوم ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ الشاب محمود الناجي (من سكان مخيم النيرب) في منطقة بنش، وذلك أثناء توجهه إلى تركيا.

ـ أما في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، فقد أفرجت مجموعات تابعة للمعارضة المسلحة عن الشاب محمود الناجي (من سكان مخيم النيرب)، بعد أن اعتقلته لمدة يومين في منطقة بنش أثناء توجهه إلى تركيا.

ـ وفي ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، أفرج الأمن السوري عن لاجئين فلسطينيّين من أبناء مخيم العائدين في حمص، أحد المفرج عنهم هو الضابط في السلطة الفلسطينية نزار محمد سليم عمر، الذي اعتقلته مفرزة الأمن المسؤولة عن مخيم العائدين في حمص صباح يوم ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٤، بعد دهم منزله في المخيم.

ـ في غضون ذلك، أفرج تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» يوم ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ عن اللاجئ باسل هيثم حوراني، بعد اختطاف دام لنحو ثلاثة أشهر. يُذكر أنّ الحوراني كان قد اختُطف أثناء محاولته الوصول إلى تركيا عبر الشمال السوري.

لجان عمل أهلي:

على صعيد آخر، وزعت كل من منظمتي الهلال الأحمر السوري والفلسطيني ومنظمة اليونيسف بعض المساعدات الغذائية على أطفال مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب.

وزعت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» يوم ٢٠١٤/٧/٢٨ معونة المالية (٩٠٠٠) ليرة سورية، أي ما يعادل (٤٥ $) للفرد من أهالي مخيمي النيرب وحندرات بحلب شمال سورية، عبر شركة الهرم.

وقفات تضامنية:

تحت شعار «صرخة غضب من أجل غزة»، خرج المئات من أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين شمال سورية يوم ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٤ بمسيرة تضامنية مع أهل قطاع غزة، نددوا خلالها بالعدوان الصهيوني الغاشم على قطاع غزة، الذي أودى بحياة المئات من السكان المدنيين الأبرياء.

الوضع المعيشي:

استمرت معاناة سكان مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ بسبب أزمات اقتصادية ومعيشية خانقة نجمت عن استمرار الصراع الدائر في سورية. ومما زاد من معاناتهم، عدم توافر المياه، واستمرار انقطاع مياه الشرب عن جميع أرجاء المخيم منذ عام ونصف، ما اضطر الأهالي بعد أن فقدوا الأمل بعودة المياه إلى حفر الآبار وتمديد شبكة خراطيم مياه ومدّها إلى الحارات الضيقة وبيع الماء بسعر ٢٠٠ ليرة (١,٥$) للخزان سعة ألف ليتر. بينما شهد المخيم عودة التيار الكهربائي إلى جميع منازله وحاراته بعد انقطاع دام نحو عامين، ما اضطر السكان خلالها إلى الاشتراك بمولدات خاصة لإيصال التيار الكهربائي إلى منازلهم وحاراتهم.

من جانب آخر، شهد المخيم خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ مغادرة عدد كبير من العائلات والشباب من أبناء المخيم إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا، وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في المناطق المحيطة به التي أثرت سلباً عليه، خاصة بعد حادثة سقوط الطائرة يوم ٢٠١٤/٧/٢٥ على منازل الأهالي، ما أودى بحياة ثلاث عشرة ضحية ونحو أربعين جريحاً، حيث رُصدت مغادرة ما يقارب سبع عائلات من المخيم إلى مخيمات حماه وحمص واللاذقية ومناطق تجمعات الفلسطينيين في دمشق، مثل دمّر وغيرها، وذلك بحثاً عن الأمن والأمان، فيما لجأ أكثر من عشرة شبان إلى تركيا بهدف الهجرة إلى أوروبا بحثاً عن حياة كريمة.

يشار إلى أن أهالي مخيم النيرب يشتكون من عدم تحمل الأونروا لمسؤولياتها تجاههم، ويرون أن ما قدمته من مساعدات مادية وعينية لا يرقى إلى مستوى العمل الواجب عليها

القيام به تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية. لذلك، أطلقوا نداء استغاثة ناشدوها فيه النظر إلى أوضاعهم والتدخل لحل مشاكلهم الإنسانية. إلا أن ذاك النداء لم يلقَ آذاناً صاغية لدى القائمين والمعنيين فيها.

مخيم العائدين حمص:

تنامت في مخيم العائدين للاجئين الفلسطينيين بحمص ظاهرة ترك الشباب لمخيمهم واللجوء إلى الأراضي التركية خوفاً من حملات الاعتقال والدَّهم التي يقوم بها الأمن السوري بين الحين والآخر لمنازل المخيم. فقد سُجل في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ اعتقال عدد كبير من شباب المخيم، ما دفع عدداً منهم إلى ترك المخيم والانتقال إلى مناطق أخرى، ومنهم من قرر اللجوء إلى تركيا.

أبرز أحداث المخيم:

ـ قامت قوات الأمن السورية يوم ١ تموز/ يوليو ٢٠١٤ بتفتيش وجَرد محتويات مكتب حركة حماس في مخيم العائدين للاجئين الفلسطينيين بحمص، حيث أُغلق المكتب بالشمع الأحمر. وقد تزامن ذلك مع تفتيش وجَرد منشأتين تعليميتين تابعتين لحركة حماس، الأولى هي روضة «زهور الياسين»، والثانية هي معهد «النجاح» التعليمي، حيث أُغلقتا بالشمع الأحمر. ويُذكَر أن المنشأتين السابقتين كانتا تقدمان خدماتهما التعليمية بنحو شبه مجاني لأبناء المخيم.

ـ من جهة أخرى، شنّ الأمن السوري حملة دهم وتفتيش في مخيم العائدين بحمص يوم ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٤، حيث اقتحم عناصره بعض المحالّ التجارية المغلقة وفتشوها تفتيشاً دقيقاً. كذلك عمدوا إلى تفتيش السيارات والتدقيق بالبطاقات الشخصية للمارين، ما سبّب حالةً من الهلع في صفوف سكانه.

ـ أما في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٤، فقد اعتقل الأمن السوري ثلاثة من أبناء المخيم هم: جودت كمال (في العقد السادس من العمر)، من أهالي مدينة عكا في فلسطين، وذلك على حاجز دوار تدمر أثناء عودته من وظيفته في مديرية التربية.

ـ واعتُقل وائل أحمد الحاج يحيى، من أهالي مدينة صفد في فلسطين، وياسين لؤي سلايمة من أهالي قرية الشجرة في فلسطين، وهما في العقد الثالث من العمر.

ـ ودهم الأمن السوري يوم ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤ منزل علي محمد علي حميد بالمخيم، وهو في العقد الرابع من العمر.

ـ وفي ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٤ اعتقل عناصر الأمن السوري على حاجز دوار تدمر جودت كمال (في العقد السادس من العمر) من سكان المخيم، وهو من أهالي مدينة عكا في فلسطين، وذلك أثناء عودته من وظيفته في مديرية التربية.

ـ إلى ذلك، سُجل يوم ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٤ اعتقال كل من الشاب عبد الكريم دغيم، والإفراج عن الشاب إياد موسى عباس، وذلك بعد اعتقاله لمدة يومين.

ـ في غضون ذلك، اعتقل الأمن السوري يوم ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٤ إيهاب وجيه زيدان من مشفى بيسان، وهو في العقد الرابع من العمر، ومن أهالي قرية طيرة حيفا في فلسطين.

ـ كذلك اعتُقل زكريا على الشهابي يوم ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٤ (في العقد الخامس من العمر)، وهو من أهالي قرية لوبية في فلسطين.

ـ وفي ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠١٤ اعتقل الأمن السوري طبيب الأسنان عاصم تركي الشهابي (في العقد الرابع من العمر)، وهو من سكان الحيّ الشرقي للمخيم، حيّ عكرمة، ومن أهالي قرية لوبية في فلسطين .

ـ تعرض الحيّ الشرقي لمخيم العائدين في حمص (حيّ عكرمة) يوم ١٨ أيلول/ سبتمبر للقصف وسقوط ثلاث قذائف استهدفت حارة الفلسطينيين، واقتصرت أضرارها على الماديات.

ـ اعتقل الأمن السوري كلاً من معاذ عمر صبحية، الذي اعتُقل للمرة الثانية بعد الإفراج عنه بساعات يوم ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، كذلك اعتقل عصام الخالدي من مكان عمله في المخيم، فيما اعتُقل عمر غنام (في العقد الخامس من العمر) من محل عمله، حيث يعمل بائعاً للخضار يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، من قبل مفرزة المخيم بعد مشادة كلامية حصلت بينه وبين الدورية، ومن ثم أُفرج عنه بعد ساعات من اعتقاله.

ـ اعتقل الأمن السوري يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ ثلاثة من أبناء المخيم، هم: إبراهيم أبو الخير، أمجد القوسي ومحمود جهاد الذي اعتُقل بعد منتصف الليل من أمام منزله وسط شارع القدس، وهو في العقد الثالث من العمر.

ـ في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ قضت كل من الطفلتين الأختين ريم ورغد بشار بكر، والطفلة لانا عليوه، وأصيب العشرات من المدنيين بجراح، إثر انفجار سيارتين مفخختين

بالقرب من مدرسة عكرمة المخزومي الابتدائية في حيّ عكرمة الذي يقطنه مواطنون سوريون وفلسطينيون.

ـ في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ اعتُقلت ميسون حديد (موظفة في مشفى بيسان) من دائرة الهجرة والجوازات.

ـ وفي يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ اعتقل الأمن السوري محمد موسى شطارة (من أبناء مخيم العائدين في حمص)، حيث اعتُقل أثناء دهم الأمن لأحد المحلات في المخيم.

ـ دهم عناصر من الأمن السوري يوم ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ منزل اللاجئ محمد عيسى شطارة (من أبناء مخيم العائدين)، حيث فتّشوا منزله وأخذوا مبلغ نصف مليون ليرة سورية، أي ما يقارب (٢٦٠٠$)، وذلك حسب رواية أحد أقارب المعتقل، وقال شاهد عيان إن المداهمة تزامنت مع توجه الأهالي إلى صلاة الجمعة، الأمر الذي أدى إلى تجمهرهم بالقرب من المنزل. فيما اعتقلت أجهزة الأمن العسكري على حاجز دوار تدمر في اليوم نفسه مجدي الأسدي، وهو في العقد السادس من العمر.

ـ وفي ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، اعتقل الأمن صباح البياري (من أهالي مخيم العائدين في حمص)، من دائرة الهجرة والجوازات في حمص، وهي في العقد السادس من العمر.

ـ اعتقلت مفرزة الأمن المسؤولة عن مخيم العائدين يوم ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ الضابط في السلطة الفلسطينية نزار محمد سليم عمر (في العقد الخامس من العمر)، وهو من أهالي قرية الشجرة في فلسطين، وذلك بعد دهم منزله في المخيم.

ـ سُجل يوم ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ اعتقال مفرزة أمن المخيم اللاجئ الفلسطيني محمد حبش، وهو نازح من منطقة الخالدية في حمص إلى مخيم العائدين في حمص، وهو في العقد الرابع من العمر.

ـ وفي ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ اعتُقل رجا حسن غنام من منزله في مخيم العائدين، وهو في العقد الرابع من العمر، ومن أهالي قرية طيرة حيفا في فلسطين.

ـ في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ اعتقل الأمن السوري ثلاثة من أبناء مخيم العائدين، هم: محمود درويش (في العقد الثالث من العمر)، من أهالي مدينة صفد في فلسطين، محمد يوسف الغلوي (في العقد الثالث من العمر)، من أهالي مدينة صفد في فلسطين، ومعتز خالد عمر (في العقد الخامس من العمر)، من أهالي قرية الشجرة في فلسطين، وذلك عند حاجز الزبزوب خلف جامع «بلال» في الحيّ الشرقي للمخيم.

ـ يوم ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر سُجّل اعتقال غريب محمد غريب، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص، حيث اعتقله عناصر حاجز دوار السريتل بجانب الملعب البلدي التابع للجيش النظامي. يذكر أنّ غريب طالب جامعي من أهالي قرية عين الزيتون في فلسطين. فيما أفرج الأمن السوري في اليوم نفسه عن محمد علي الروبة، بعد اعتقال دام أكثر من شهر، وهو في العقد الثاني من العمر، ومن أهالي مدينة صفد في فلسطين.

ـ واعتقل عناصر أحد الحواجز المحيطة بمخيم العائدين في حمص يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ المسنّ إبراهيم فاروق دياب (في العقد السابع من العمر)، وذلك أثناء عمله سائقَ أجرة.

ـ أما في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، فأقدمت مجموعة من عناصر اللجان الشعبية الموالية للجيش السوري النظامي على اقتحام صيدلية محمد زهير السباعي في حيّ عكرمة، الحيّ الشرقي للمخيم، بهدف اختطافه. يأتي ذلك بعد أن تلقى السباعي، وهو في العقد الرابع من العمر، العديد من التهديدات عبر هاتفه، تطالبه بإغلاق صيدليته، حيث أقدم عدد من عناصر تلك اللجان على مهاجمة الصيدلية وضرب السباعي ضرباً مبرحاً أدى إلى إصابته بعدد من الكسور في الجمجمة والأطراف. وفي سياق متصل، دهمت تلك اللجان المحسوبة على الجيش النظامي شارع المدينة الجامعية بحثاً عن جمال السيد، حيث اعتُقل في ما بعد، ما أثار حالة من التوتر بين أهالي المخيم.

ـ يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ اعتقل عناصر مخفر الشماس أحمد حمود، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص. علماً بأنه موظف حكومي في مؤسسة الإسكان العسكرية، وهو في العقد السادس من العمر، من أهالي قرية ترشيحا في فلسطين.

ـ وفي ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ اعتقل الأمن السوري لاجئين فلسطينيين من أبناء مخيم العائدين في حمص هما: خلدون موسى شطارة (في العقد الرابع من العمر) نازح من أهالي مخيم النيرب في مدينة حلب، من أهالي قرية ترشيحا في فلسطين، ومحمد عوض من منزله في مخيم العائدين، علماً بأنه في العقد الخامس من العمر، من أهالي قرية طيرة حيفا في فلسطين. فيما أفرج الأمن السوري عن ميسون حديد، من أبناء مخيم العائدين في حمص في اليوم نفسه، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من شهرين.

ـ كذلك أُفرج عن الشابين محمد فايز موسى (في العقد الثالث من العمر)، من أهالي مدينة صفد في فلسطين، و الشاب محمود ماهر حسين (في العقد الثالث من العمر)، يوم

٢٠١٤/١١/١٨ بعد يومين من اعتقالهما من مكان عملهما .فيما أُفرج عن الشاب أيمن الطالب يوم ٢٠١٤/١١/١٩، بعد يومين من اعتقاله، وهو في العقد الخامس من العمر، من أهالي مدينة صفد في فلسطين.

كذلك أفرج الأمن السوري في اليوم نفسه عن اللاجئ أحمد حمود (في العقد الخامس من العمر)، وهو من أهالي قرية ترشيحا في فلسطين، وذلك بعد اعتقال دام عدة أشهر.

الوضع المعيشي:

يشكو سكان مخيم العائدين في حمص الأوضاع الاقتصادية المزرية التي يعيشونها جراء انعكاس تجليات الصراع الدائر في سورية عليهم، حيث يعاني الأهالي من انتشار البطالة بينهم وغلاء الأسعار واستمرار انقطاع التيار الكهربائي لفترات زمنية طويلة، إضافة إلى التضييق الأمني عليهم، حيث أفاد مراسلنا بأنّ عناصر الأمن السوري بلّغوا أصحاب البسطات بوجوب إزالتها من وسط شارع القدس في المخيم.

أما في الجانب الإغاثي، فقد وزعت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» مساعدات غذائية على الحالات الصعبة من أبناء المخيم. وبدورها، وزعت نقطة المخيم للإغاثة طروداً غذائية على العائلات المهجرة من السوريين والفلسطينيين الذين نزحوا إلى المخيم.

أعرب العديد من أبناء المخيم وأصحاب المحلات فيه عن غضبهم الشديد من زيادة فترات انقطاع التيار الكهربائي التي تصل إلى ١٢ ساعة، وتكرارها في اليوم الواحد أكثر من مرة، الأمر الذي يؤدي إلى تكبدهم خسائر مالية فادحة، هذا إضافة إلى الأكل والمؤن التي فسدت واضطر أهل المخيم إلى رميها في الحاويات. كذلك يشكو سكان المخيم منعَ حواجز الجيش النظامي إدخال مادة البنزين والمازوت وغاز الطهو إلى داخل المخيم.

مخيم العائدين ـ حماه:

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مخيم العائدين حالة من الهدوء النسبي، في ظل استمرار معاناتهم الاقتصادية التي تشكل البطالة أبرز أسبابها، إضافة إلى غلاء المعيشة وارتفاع إيجارات المنازل، خاصة بعد نزوح العديد من سكان المناطق المحيطة بالمخيم إليه هرباً من أعمال القصف والاشتباكات.

في غضون ذلك، لم يشهد مخيم العائدين في حماه في المنتصف الثاني من عام ٢٠١٤ أي حدث أضرّ بالهدوء الذي ينعم به، إلا حادثة العثور على عبوة ناسفة معدة للتفجير يوم ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ بالقرب من مدخل المخيم الرئيسي، حيث فكّكها عناصر وحدة الهندسة العسكرية التابعة للجيش النظامي وفجّروها.

أما في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، فقد أفرج الأمن السوري عن الشاب عبد الرحمن صبحية (مواليد ١٩٨١)، وهو من أبناء مخيم العائدين في حماه، حيث اعتُقل لنحو عام.

وفي ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٤، خرج أهالي مخيم العائدين في حماه بتظاهرة تضامنية مع أهلهم في قطاع غزة، حيث رفع الأهالي الأعلام الفلسطينية واللافتات المنددة بالصمت العربي والعالمي تجاه ما يتعرض له أهلهم في غزة.

مخيم خان دنون:

حالة من الترقب وعدم الاستقرار في مخيم خان دنون للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق، ولا سيما في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، بعد أن ارتفعت حدة الأعمال القتالية في المناطق والبلدات المتاخمة له، خاصة بلدة الطيبة، بين قوات المعارضة السورية والجيش النظامي ومشاركة بعض أبناء المخيم المنتمين إلى الجبهة الشعبية (القيادة العامة) وفتح الانتفاضة في القتال إلى جانب الجيش النظامي، ما جعل المخيم عرضة للقصف وسقوط عدد من القذائف على أماكن متفرقة منه.

وفي السياق ذاته، نشرت العديد من الصفحات المحسوبة على المعارضة السورية بياناً صادراً عمّا يسمى «الفصائل العاملة على أرض بلدة الطيبة»، حيث أمهلت تلك الفصائل الفلسطينية الموالية للنظام السوري أهالي مخيم خان دنون (٧٢) ساعة لإخلاء مخيمهم، وذلك تمهيداً لقصفه، حيث عزا البيان سبب ذلك التحرك إلى الممارسات السيئة التي تقوم بها قوات الجيش النظامي ومجموعات الجبهة الشعبية – القيادة العامة بحق المواطنين.

إلى ذلك، أكد البيان أنه بعد انتهاء المهلة المحددة سيُستهدَف المخيم بالقذائف، وأكدت الفصائل أنها لا تتحمل مسؤولية إصابة أي مدني في المخيم بعد انتهاء المهلة.

على صعيد آخر، أجبرت الأوضاع الأمنية المتوترة في محيط مخيم خان دنون للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق الأهالي على الامتناع عن إرسال أطفالهم إلى مدارسهم، خاصة تلك الواقعة على طريق قرية الطيبة الذي يُعَدّ من الطرقات الخطرة بسبب الاشتباكات،

إضافة إلى تعرضه لعمليات القنص، ما يجعل حياتهم عرضة للخطر. إلى ذلك، يواجه الأهالي صعوبات كبيرة بسبب وجود أعداد كبيرة من المهجرين داخل تلك المدارس. وشبّ حريق ضخم في مدرسة «بيت لاهيا» التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بمخيم خان دنون يوم ٢٠١٤/٨/٢٠، لم يُعرَف السبب الحقيقي وراء اشتعاله، وقد سبّب أضراراً مادية جسيمة، وأدى إلى احتراق معظم الخيام التي كانت تؤوي النازحين الذين يقطنون داخل المدرسة.

من جانب آخر، ونظراً إلى الموقع الجغرافي الذي يتمتع به مخيم خان دنون، أحكم الجيش النظامي قبضته الأمنية على مداخله ومخارجه، فأقام حاجزاً على بوابته الرئيسية، وجعل من شوارعه طريقاً لانطلاق آلياته إلى جبهات القتال مع قوات المعارضة في القرى المجاورة.

من جهة أخرى، يشكو سكان المخيم المعاملة غير الإنسانية الصادرة عن عناصر الجيش النظامي تجاههم، وذلك حسب شهادات العديد من أبناء المخيم، حيث يصادر هؤلاء العناصر بعض أغراضهم الشخصية وبعض المواد التموينية التي يحملونها، إضافة إلى الاعتقالات العشوائية التي تطاول جميع الفئات.

في غضون ذلك، انتشرت ظاهرة إدمان المشروبات الروحية وتعاطي المخدرات بين أبناء المخيم، ما دفع خطباء المساجد إلى التحذير من خطورة هذه الظاهرة وما تجلبه من نتائج كارثية على المخيم خاصة والمجتمع عموماً.

وفي مجال العمل الإغاثي يعاني الأهالي من فراغ إغاثي واضح، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها، وذلك جراء عدم وجود جمعيات خيرية أو لجان عمل أهلي داخل المخيم، نتيجة التضييق الأمني من قبل قوات النظام عليها وحملة الاعتقالات التي طاولت العديد من الناشطين الإغاثيين فيها، ما دفع هذه اللجان إلى إغلاق أبوابها حفاظاً على أرواح ناشطيها. إلى ذلك، لا يزال سكان المخيم الأشد فقراً بين المخيمات الفلسطينية في سورية يعتمدون على المساعدات المالية والإغاثية التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بين الفينة والأخرى.

أما من الجانب المعيشي، فيشكو سكان المخيم أزمات معيشية حادة تجلّت في شحّ المواد الغذائية وانتشار البطالة وفقر الحال، واستمرار انقطاع التيار الكهربائي والمياه والاتصالات لفترات زمنية طويلة.

مخيم جرمانا:

حالة من عدم الأمن والاستقرار عاشها سكان مخيم جرمانا للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق في المنتصف الثاني من عام ٢٠١٤ نتيجة تدهور الوضع الأمني في المناطق والبلدات المحيطة به، حيث شهدت منطقة جرمانا سقوط العديد من القذائف على مناطق منها، إضافة إلى تفجير عدد من السيارات المفخخة فيها، ما آثر سلباً بأهالي مخيم جرمانا الذين استُهدف مخيمهم بعدد من القذائف.

أبرز أحداث المخيم:

- استهداف مخيم جرمانا يوم ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٤ بعدد من قذائف الهاون، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات وسبّب حالة من الهلع والخوف بين سكانه الذين يعانون أزمات اقتصادية خانقة، خاصة مع غلاء الأسعار وانتشار البطالة.
- أما في ٣ آب/ أغسطس ٢٠١٤، فقد تعرض المخيم للقصف بعدد من قذائف الهاون طاولت أماكن متفرقة منه، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات في صفوف المدنيين.
- وفي ٤ آب/ أغسطس ٢٠١٤، تعرض مخيم جرمانا لقصف متكرر بقذائف الهاون، حيث سقطت خمس قذائف على مناطق متفرقة منه، فيما اقتصرت الأضرار على الماديات فقط.
- إلى ذلك، أصدرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأنروا» يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ قراراً بوقف عملياتها داخل مخيم جرمانا للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق اعتباراً من يوم الأحد ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤م، وذلك بسبب الأحداث المتصاعدة في جرمانا ومحيطها بين الجيش النظامي السوري ومجموعات المعارضة السورية.
- في غضون ذلك، قضى حمزة الطوخي، وهو من سكان مخيم جرمانا - حيّ أبو نوري يوم ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ إثر الحرب الدائرة في سورية.

الوضع المعيشي:

يعاني مخيم جرمانا الذي يبعد ثمانية كيلومترات عن العاصمة السورية دمشق، ويقع على الطريق المؤدي إلى مطار دمشق الدولي، من نقص الخدمات الأساسية وشحّ المواد الغذائية والأدوية والمحروقات. وتوقف معظم الأهالي عن العمل، وخاصة أصحاب الأعمال الحرة الذين يشكلون العدد الأكبر من سكان المخيم، نتيجة انعكاسات الصراع الدائر في سورية عليهم.

مخيم سبينة :

يقع مخيم سبينة بالقرب من مدينة سبينة على مسافة ١٤ كيلومتراً جنوب مدينة دمشق على مساحة ٢٧٠٠٠ متر مربع في منطقة صناعية نشطة، ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين الفلسطينيين ٦،٤٣١ عائلة مكونة من (٢٦،٤٨٧) لاجئاً. ويتميز هذا المخيم بالمحافظة على الطبيعة العشائرية والقبلية لسكانه، رغم ما بدأ يشهده من توسع سكاني وعمراني ملحوظ.

شكل المخيم وبلدة سبينة ملاذاً آمناً في بداية الأزمة لأهالي المخيمات والبلدات المجاورة. ومع توسع أعمال العنف في الريف الدمشقي، تأثرت بلدة سبينة بدايةً دون المخيم، إلى درجة أن الكثير من سكان البلدة التجأوا إلى المخيم، ومنهم من استأجر، سواء أكانوا سوريين أم فلسطينيين من المقيمين خارج نطاق المخيم الإداري حتى نهاية عام ٢٠١٢ تقريباً.

مع بداية عام ٢٠١٣ رزح المخيم تحت حصار خانق ضمن الحصار الذي فرض على المنطقة الجنوبية لدمشق، ما اضطر العديد من سكانه للنزوح إلى المناطق المجاورة كصحنايا والكسوة، فضلاً عن النزوح إلى مخيم خان الشيح ومخيم خان دنون. واستمرت حالات النزوح مع اشتداد الحصار، حتى أصبح المخيم شبه فارغ، ولا سيما بعد أن تعرض لقصف مباشر ولمرات عدة.

وتشير تقديرات الأونروا إلى أنّ نسبة اللاجئين من مخيم سبينة إلى لبنان بلغت ٢١,٨٪ من إجمالي اللاجئين هناك البالغ عددهم قرابة خمسين ألف لاجئ.

بعد أن سيطر الجيش النظامي على البلدة والمخيم بتاريخ ٢٠١٣/١١/٧، ووفق مشاهدات من سُمح له بالدخول من موظفي القطاع الحكومي، أُفيد بأن أكثر من ٨٠٪ من المخيم مدمر تدميراً شبه كامل، وتحديداً المنطقة الممتدة من جامع معاذ بن جبل، وهو ما يشكل المدخل الغربي للمخيم، وحتى فرن المخيم المعروف بفرن الأكراد. وبقية المنطقة حتى مدارس الأونروا آخر حدود المخيم من جهة الشرق تحتاج إلى ترميم، إلا أن وضعها أفضل نوعاً ما. وأضافوا أن «البيوت غير المدمَّرة المحسوبة على المعارضة، أُحرقت، وفي الغالب معظم البيوت لا تحوي إلا المتاع الثقيل».

سُمح يوم ٢٠١٣/١١/١١ للجان الشعبية التابعة للقيادة العامة بدخول المخيم فقط، وباقي البلدة تحت سيطرة النظام، ولم يسمح لسكانه بالعودة إليه.

مخيم الحسينية:

تشكل أراضي تجمع الحسينية الحدود الجنوبية لغوطة دمشق، وتشكل أيضاً الحدّ الفاصل بين أراضي منطقة حوش صهيا والغوطة الغربية. وهذه الأرض تابعة إدارياً لناحية ببيلا، منطقة داريا، ويبعد التجمع عن مركز المدينة مسافة ١٣ كم. كذلك يبعد التجمع عن منطقة السيدة زينب بما لا يزيد على ٢ كم، وعن مخيم السيدة زينب من ٢-٣ كم.

يحدّ المخيم من الشمال بلدة الذيابية، ومن الشرق حوش قويل، وهي الأرض المقامة عليها الآن مقبرة دمشق الجنوبية الحديثة، ومن الجنوب مساكن نجها التي تفصلها عنه سكة الحديد، ومن الغرب قرية صهيا.

ويُعَدّ تجمع الحسينية التجمع الثاني للاجئين الفلسطينيين بعد اليرموك من حيث عدد اللاجئين الموجودين فيه. فقد بلغ عدد اللاجئين فيه حسب إحصائية الأونروا (٣٢,٥٣٣) لاجئاً مؤلفين من ٧,٦٨٧ عائلة. إلا أنّ العدد الحقيقي أكبر، فمعظم سكان مخيم جرمانا توجهوا للسكن في الحسينة بعد مرور طريق المطار منه، وكذلك توجه فقراء اللاجئين من مخيم اليرموك للسكن هناك رغبة منهم في التوسع بعد أن ضاقت عليهم منازلهم هناك.

شهد المخيم دماراً واسعاً ومعارك كرّ وفرّ بين قوات النظام السورية وقوات المعارضة المسلحة، إلى أن استطاع النظام والميليشيات واللجان التابعة للقيادة العامة وفتح الانتفاضة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني التي تقاتل إلى جانبه إعادة السيطرة عليه بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١١.

والجدير بالذكر أنه لم يسمح حتى لحظة إعداد هذا التقرير لسكان المخيم النازحين إلى المناطق المجاورة بالعودة إلى منازلهم، رغم خلوّ المنطقة من المسلحين واستقرارها بيد النظام والوعود المتكررة من كبار المسؤولين الحكوميين السوريين والسفارة الفلسطينية.

مخيم حندرات «تجمّع عين التل»:

يقع مخيم عين التل على مسافة ١٣ كيلومتراً شمالي شرقي مدينة حلب، وأنشئ المخيم الذي يعرف أيضاً باسم «حندرات»، عام ١٩٦٢ على مساحة ١٦٠٠٠٠ متر مربع. ولا تعترف الأونروا به مخيماً، بل تعدّه تجمعاً للاجئين، ولقد عمدت إلى تطويره وإقامة الوحدات السكنية فيه لنقل سكان مخيم النيرب إليه. وبالفعل، فقد بُنيت ٤٧ وحدة سكنية فيه، وهناك ٣٥ وحدة سكنية جديدة قيد الإنشاء، ويقدَّر عدد اللاجئين فيه (٦٣٨٥) لاجئاً، ما يعادل ١٤٨٠ عائلة.

قصف النظام السوري المخيم بالطيران والصواريخ والراجمات والمدفعية أكثر من مرة، حيث يقع في مناطق سيطرة الجيش الحر، ويبعد مشفى الكندي عن المخيم من جهة الشمال نحو كيلومتر واحد فقط، وهذا المشفى هو إحدى نقاط الصراع بين الطرفين. ويبعد السجن المركزي في حلب عن المخيم من جهة الجنوب نحو ٣ كيلومترات.

ونتيجة ذلك، وباعتبارالمخيم منطقة توتر، فقد نزح أبناؤه عنه حيث توزع بعضهم على المسكن التاسع في السكن الجامعي بحلب، وآخرون منهم غادروا باتجاه مخيم النيرب، كذلك لجأ بعضهم إلى تركيا.

أدى الوضع الجديد الذي آلت إليه أوضاع المخيم إلى تفاقم مآساة الأهالي بسبب ما تعرضوا له من تهجير لعدة أشهر، ما جعل البعض يفضلون العودة إلى منازلهم بسبب ما تعرضوا له من هوان وذلّ وجوع خارج مخيمهم، حيث مكثوا فترة من الزمن فيها قبل أن يضطروا للجوء إلى تركيا عبر الحدود الشمالية لسورية. ففي شهر آذار نزح أكثر من ١٧٥ لاجئاً فلسطينياً من المخيم إلى بلدة كيليس الحدودية، هرباً من أعمال القصف المتكرر بالقذائف والبراميل المتفجرة الذي استهدف مخيمهم بوتيرة متزايدة.

الإحصائيات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

وثّقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية سقوط ٢٦٢ ضحية من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في مناطق مختلفة من سورية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤، حيث أظهرت المؤشرات انخفاض أعداد الضحايا عن النصف الأول الذي سقط فيه ما يقارب ٤٦١ لاجئاً فلسطينياً.

الإحصائية من ١ تموز/ يوليو لغاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤

مكان الوفاة	العدد
مخيم اليرموك	٧٥
درعا ـ المخيم	١٣
ريف دمشق – الحسينية	١
ريف دمشق – مخيم خان الشيح	٢٠
حلب – مخيم النيرب	١٨
دمشق – السيدة زينب	١
حمص –المخيم	٩
حلب – مخيم حندرات	٩
ريف دمشق – مخيم جرمانا	٣
درعا – المزيريب	٢
حماة – المخيم	٢
اللاذقية – مخيم الرمل	١
ريف دمشق – مخيم دنون	٤
ريف دمشق	٢٥
دمشق	٥
حلب وريفها	١١
حمص وريفها	٨
حماه وريفها	١
درعا	٥
خارج سورية	٣
مجهول	٤٦
المجموع	٢٦٢

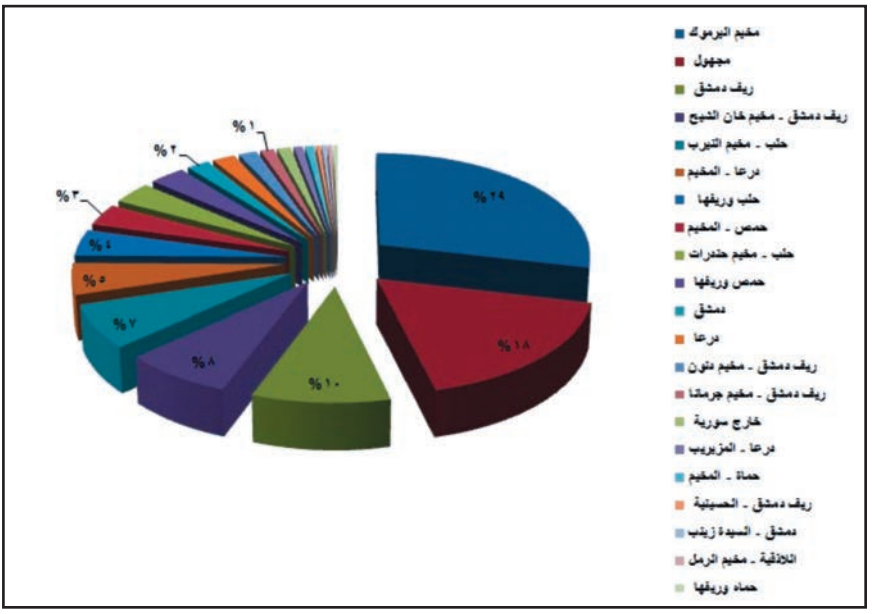

مخطَّط يوضح توزّع الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين السوريين حسب المناطق خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

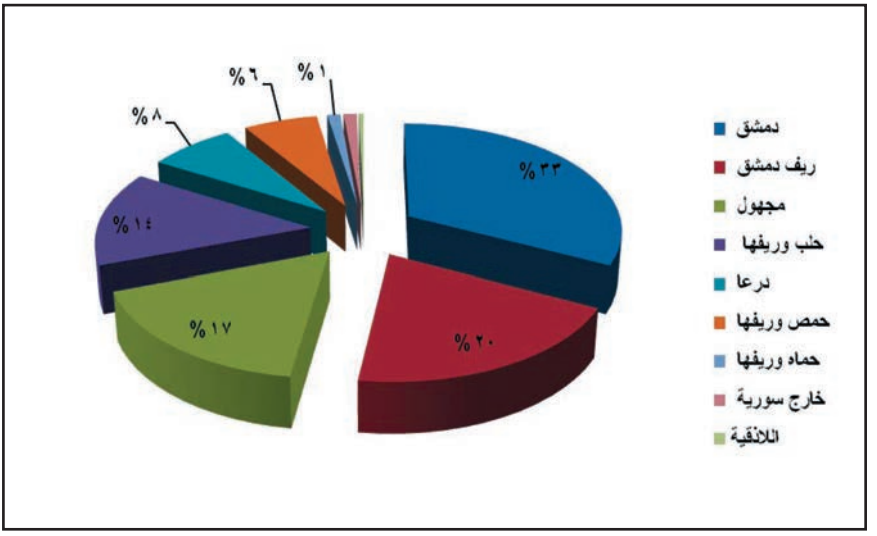

مخطَّط يوضح توزّع الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين السوريين حسب المحافظات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

فقد سقط في مخيم اليرموك والحجر الأسود القريب منه (٧٨) ضحية، بمعدل ٧٥ ضحية داخل المخيم و٣ من أبناء الحجر الأسود، فيما سقط في مدينة دمشق وريفها (٣٠) لاجئاً.

وعلى صعيد مخيمات دمشق، فقد قضى في مخيم خان الشيح (٢٠) لاجئاً، فيما قضى من أبناء مخيمات الحسينية وجرمانا والسيدة زينب والوافدين (٦)، وفي مخيم خان دنون (٤).

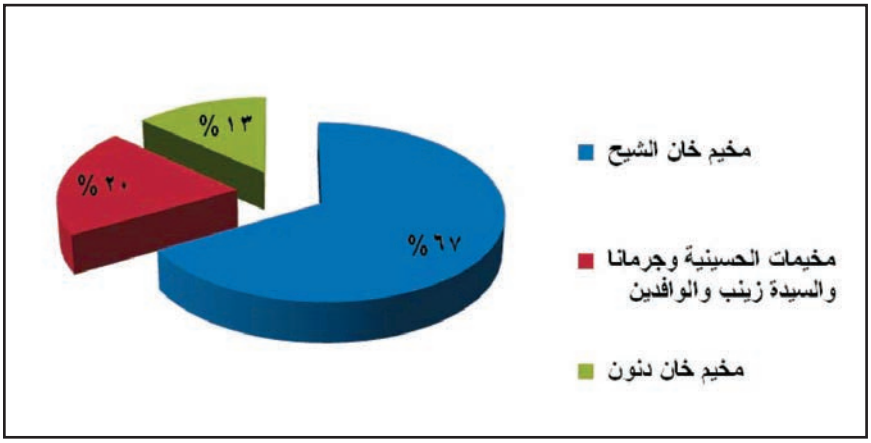

مخطَّط يوضح توزّع الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين السوريين حسب مخيمات ريف دمشق خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

بينما سقط في مدينة حلب ومخيماتها (٣٨) ضحية بمعدل (١٨) في مخيم النيرب و(٩) في مخيم حندرات، والباقي في مناطق متفرقة من مدينة حلب.

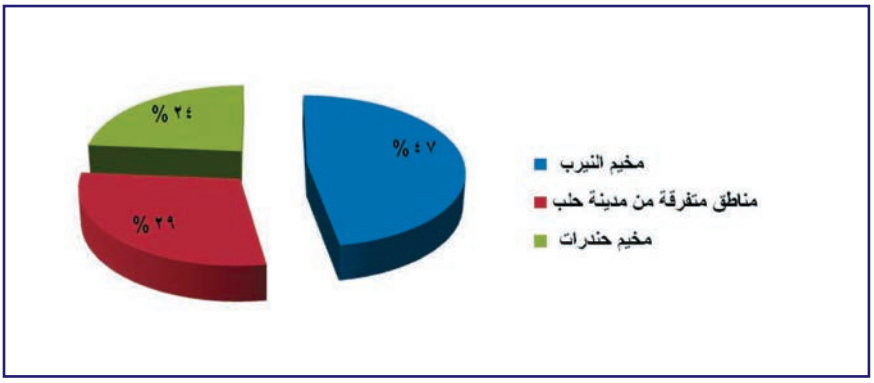

مخطَّط يوضح توزُّع الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في مدينة حلب ومخيماتها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

وفي الوسط والغرب السوري سُجِّل سقوط (٢١) لاجئاً، (٩) من أبناء مخيم العائدين في حمص و (٤) في حيّ الوعر بمدينة حمص و (٢) في حيّ عكرمة القريب من المخيم، وآخر في الحسياء. أما في مدينة حماه، فقد سقط ثلاثة لاجئين فلسطينيين في مخيم العائدين ـ حماه، وآخر في بلدة مورك. وفي مخيم الرمل الفلسطيني في اللاذقية، وُثِّق سقوط لاجئ فلسطيني واحد. أما في مدينة درعا وضواحيها، فقد سُجِّل سقوط (٢٣) ضحية.

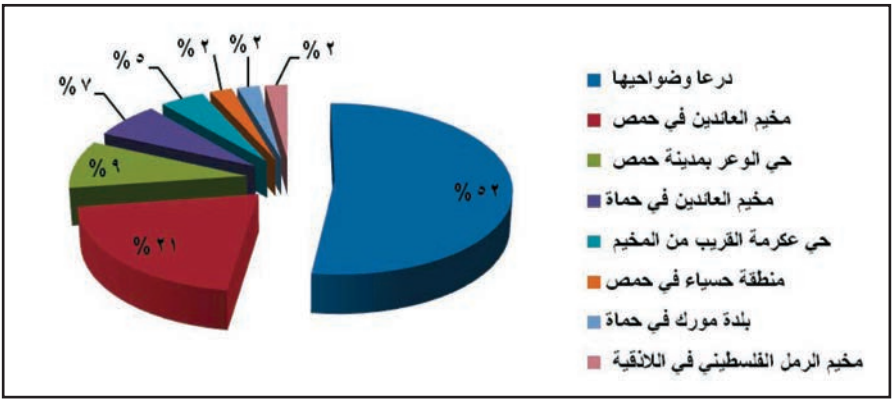

مخطَّط يوضح توزُّع الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين السوريين
في منطقة الوسط والغرب السوري خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

وفي خارج سورية سُجِّل ارتفاع ملحوظ بأعداد الذين سقطوا أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا. فقد رصدت المجموعة سقوط (٣) ضحايا في بلدان مختلفة خارج سورية، بالإضافة إلى (٤٩) ضحية في مناطق مختلفة من سورية لم يتمكن فريق الرصد والتوثيق من تحديدها بدقة.

ضحايا التعذيب والاختفاء القسري

يتعرض المعتقلون داخل السجون ومراكز الاحتجاز لدى النظام السوري لأشدّ وأقسى عمليات التعذيب والإذلال والتحقير التي غالباً ما ينجم عنها عقابيل نفسية وجسدية، قد تصل إلى الموت أحياناً. وقد وثّقت مجموعة العمل سقوط (٧٤) لاجئاً فلسطينياً في سورية داخل سجون النظام السوري خلال الفترة الممتدة بين تموز/ يوليو ٢٠١٤ ونهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤. وفي جولة بملابسات الاعتقال الواقع على ضحايا التعذيب، يجد المتتبع أنهم يشتركون في النقاط الآتية:

الاعتقال على الحواجز أو في مناطق سيطرة النظام:

شكلت الحواجز المتمركزة على مداخل المخيمات والتجمعات والمدن الرئيسية هاجساً لدى الشارع السوري، لأنها أصبحت بمثابة أماكن تعطي من يجتازها الأمل بالحياة من جديد. فهناك قوائم اسمية لدى عناصر الحاجز بالمطلوبين بتهمة الاشتراك بأعمال الاحتجاج التي تشهدها سورية، أو ربما بتهمة القيام بأنشطة إغاثية أو إنسانية أو طبية داخل المناطق المحاصرة.

وفي غالب الأحيان، تكون الأسماء مكتوبة بخط اليد والأسم المدون غير مكتمل، ما يجعل العديد من الناس عرضة للاعتقال لمجرد التشابه بالأسماء أو التقارير الكيدية.

كذلك سُجِّلَت عدة حالات اعتقال لمجرد وجودها في مناطق تخضع لسيطرة النظام. فقد قضى رضوان شحادة جباصيني تحت التعذيب في سجون النظام السوري، بعد اعتقال دام لأكثر من تسعة أشهر، بعد أن اعتقل من داخل جامع الأشمر الذي يقع في منطقة الزاهرة القديمة بدمشق. كذلك قضى مهندس المعلوماتية وسيم أبو زينة، بعد اعتقاله من حرم كلية الهندسة المعلوماتية بدمشق.

الاعتقال أثناء محاولات الخروج من المناطق المحاصرة

لقد وثقت المجموعة العديد من الضحايا الذين اعتُقلوا أثناء محاولاتهم الخروج من مخيم اليرموك المحاصر منذ أكثر من عام. فقد قضى الأخوان رأفت ونورس عبد العال، والأخوان علي وحسن أبو العينين داخل المعتقلات بعد اعتقالهم عند حاجز منطقة حجيرة في ريف دمشق أثناء محاولتهم الخروج من مخيم اليرموك، في محاولة منهم للتخلص من الحصار التام المفروض على المخيم منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣.

الاعتقال أثناء التوجه لتسّلم المساعدات:

وقع العديد من حالات الاعتقال أثناء توجه بعض اللاجئين في مخيم اليرموك لتسلّم المساعدات. وقد قضى محمد السرساوي (٥٠ عاماً) من أبناء مخيم اليرموك داخل سجون النظام السوري بعد اعتقاله في منطقة سبينة عند حاجز الكابلات أثناء توجهه لتسلّم المساعدات. كذلك قضى محمود حسن زغموت بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٧ تحت التعذيب في سجون الأمن السوري، وقد اعتُقل أثناء توزيع المساعدات عند مدخل مخيم اليرموك.

إعلان الوفاة بعد عدة أشهر من وقوعها

لوحظ في معظم الحالات التي قضت داخل المعتقلات السورية، أن تاريخ توثيق الوفاة يكون مغايراً لتاريخ إعلانها، كما حصل مع الضحية علاء الناجي، الذي أُفصِح عن وفاته بتاريخ السابع من آب/ أغسطس ٢٠١٤، في حين أن الوفاة حاصلة بتاريخ ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٣، ما يترك الباب مفتوحاً لعمليات الابتزاز لذوي المعتقلين من قبل العناصر المتنفذة.

عدم تسلّم الجثث

نادرة هي حالات الوفاة الناتجة من التعذيب داخل المعتقلات التي جرى فيها تسلّم جثة المعتقل. إنما يُبلَّغ الأهل عند السؤال عن سجينهم بأنه قد توفي، وعليهم الذهاب لتسلّم أوراقه الثبوتية والتوقيع على بيان الوفاة الذي ينسب الوفيات في معظمها إلى التوقف المفاجئ في عضلة القلب أو الهبوط الحاد في الضغط، في محاولة من إدارة السجن لإضفاء نوع من المشروعية على أسباب الوفيات.

التوزّع المكاني والزماني لضحايا التعذيب

توزّع ضحايا التعذيب مكانياً

بلغ عدد الذين قضوا من أبناء المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية تحت التعذيب (٧٤) لاجئاً خلال الفترة الممتدة بين تموز/ يوليو ٢٠١٤ ونهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

احتل مخيم اليرموك المكانة الأولى بين المخيمات من حيث عدد من قضى من أبنائه في سجون النظام السوري. فقد وثّقت مجموعة العمل سقوط (٣٤) لاجئاً فلسطينياً تحت التعذيب بعد اعتقال دام لفترات متباينة، أي بمعدل ٤٥,٩٪ من إجمالي الضحايا الذين سقطوا تحت التعذيب خلال الفترة الموصودة، بينما شكلت بقية المخيمات (النيرب، العائدين، الرمل، خان الشيح، خان دنون والسيدة زينب) النسبة ذاتها، وسجل في مناطق مختلفة من سورية سقوط (٨) لاجئين، أي بنسبة ١١,٧٦٪.

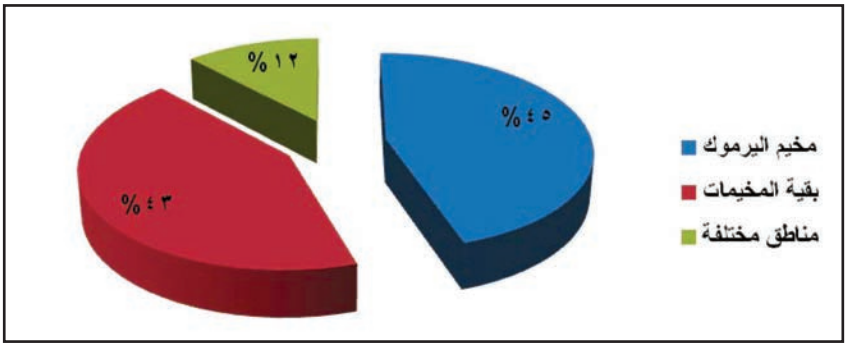

مخطَّط يوضح التوزُّع المكاني لضحايا التعذيب من اللاجئين الفلسطينيين السوريين
خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

توزُّع ضحايا التعذيب زمانياً

وصلت أعداد ضحايا التعذيب حتى نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١٤ إلى (٢١١) ضحية من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وقد شهد شهر آب من عام ٢٠١٤ إعلان أكبر عدد من ضحايا التعذيب. فقد أُبلغ ذوو (٣١) لاجئاً فلسطينياً بضرورة مراجعة الفروع الأمنية لتسلّم المتعلقات الشخصية لأبنائهم، بعد أن قضوا داخل السجون. وبالمقارنة مع الشهر ذاته من عام ٢٠١٣، تشير الإحصائيات إلى تضاعف الأرقام لأكثر من خمس مرات. فقد وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية سقوط (٦) ضحايا في شهر آب من عام ٢٠١٣ فيما لم يشهد الشهر ذاته من عام ٢٠١٢ سوى سقوط ضحية واحدة.

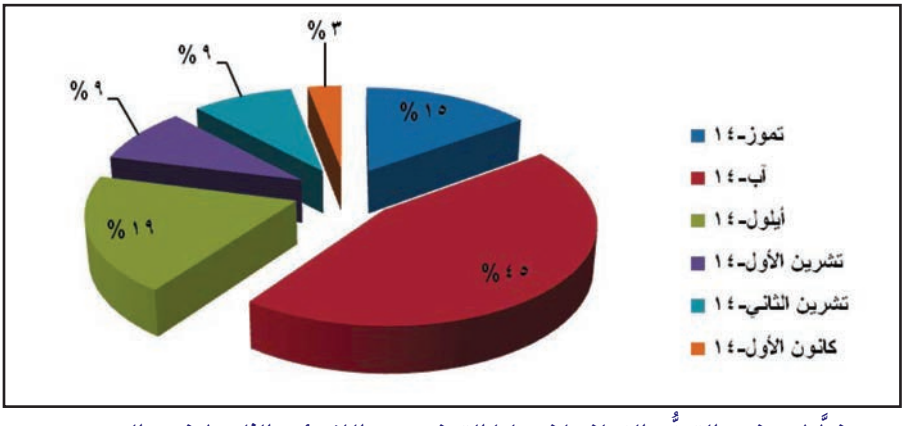

مخطَّط يوضح التوزُّع الزماني لضحايا التعذيب من اللاجئين الفلسطينيين السوريين
خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

ضحايا الاغتيالات والخطف

شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ظاهرة الاغتيالات الموجهة للناشطين داخل مخيم اليرموك. فقد اغتيل بهاء صقر، أحد أعضاء تجمّع أبناء اليرموك، بعد إطلاق جهة مجهولة الرصاص عليه فجر يوم ٢ آب/ أغسطس أثناء تجوله في شارع اليرموك الرئيسي بالقرب من مسجد الوسيم، ونقل على إثرها إلى مشفى فلسطين، حيث قضى هناك متأثراً بإصابته. كذلك اغتيل الناشطان أحمد السهلي (أبو عادل) بعد خروجه من صلاة العشاء في حيّ العروبة، وعبد الله بدر (أبو عدي) بتاريخ ١٩ ــ ٢٠ آب/ أغسطس على التوالي.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر اغتيل الناشط علي الحجة في شارع العروبة، حيث أُطلق الرصاص عليه مباشرة أثناء وجوده داخل أحد محلات الحلاقة.

وبتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ اغتالت جهة محسوبة على المعارضة السورية الناشط محمد يوسف عريشة (أبو العبد عريشة)، مدير المكتب الإغاثي في المخيم، بعد إطلاق النار عليه في وضح النهار، في منتصف شارع لوبيا أثناء توجهه إلى مقر المكتب.

وبعد ثلاثة أيام من اغتيال عريشة، أي في (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤)، اغتال مجهولون ممثل حركة فتح في مخيم اليرموك، محمد طيراوية، بالطريقة ذاتها أثناء وجوده بالقرب من منزله عند شارع الثلاثين داخل المخيم.

ووثّقت المجموعة اختطاف لاجئَين، ومن ثم قتلهما. فقد قضى رامي ميعاري (٣٠) عاماً من أبناء مخيم النيرب في مدينة حلب بعد اختفائه. كذلك، قضى وائل أبو زهرة، من أبناء مخيم خان الشيح، بعد اختطافه من قبل مجموعة محسوبة على المعارضة السورية.

وأعدمت مجموعة محسوبة على جبهة النصرة شابين من أبناء مخيم اليرموك (شادي أبو صيام وزكريا المرعي)، بتهمة سبّ الذات الإلهية يوم الخميس ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

ضحايا الحصار

ما زال الحصار المفروض على مخيم اليرموك يستنزف الأهالي نتيجة نقص المقومات الأساسية للحياة فيه. فقد توالى سقوط الضحايا بسبب الأزمات الصحية التي يعاني منها اللاجئون داخل المخيم، وما نجم عنها من فقدان الأدوية ووسائل العناية الطبية اللازمة للتداوي والعلاج. فقد رصدت مجموعة العمل سقوط ٧ ضحايا جدد خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

يشار إلى أن الحصار الممتد منذ أكثر من ٥٤٤ يوماً قد أودى بحياة ١٥٧ شخصاً من أبناء مخيم اليرموك منذ فرضه على الأهالي من قبل الجيش النظامي السوري والمجموعات الموالية له التابعة للفصائل الفلسطينية، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة وفتح الانتفاضة وجبهة النضال الفلسطيني.

ضحايا القصف

وثّقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية سقوط نحو (٤٤) ضحية نتيجة القصف الذي طاول المخيمات والتجمعات الفلسطينية، أو الذي راح ضحيته لاجئون فلسطينيون نازحون من مناطقهم إلى مناطق أكثر أمناً نسبياً.

توزعت ضحايا القصف على كلٍّ من مدينة درعا وبلداتها، حيث سقط (١٥) ضحية، (١٠) ضحايا منهم سقطوا نتيجة إلقاء البراميل المتفجرة، و(١٠) ضحايا من أبناء مخيم اليرموك والحجر الأسود، و(٧) ضحايا من مخيم خان الشيح، (٢) في ريف دمشق (دوما ومخيم الوافدين).

وفي حلب قضى سمير نظيم نجيب من أبناء مخيم حندرات أثناء وجوده في حيّ السريان يوم ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٤ إثر إصابته بشظية قذيفة هاون استهدفت الحيّ. كذلك سُجِّل سقوط (٥) ضحايا في مدينة حمص، أربعة منهم في حيّ الوعر، والخامس في منطقة الحسياء.

كذلك سُجِّل سقوط ثلاثة شهداء من أبناء المخيمات الفلسطينية في سورية أثناء العدوان الصهيوني على قطاع غزة صيف ٢٠١٤، اثنان من مخيم اليرموك (خالد بدوان ويوسف خالد بدوان) وعبد الله حماد أبو الشباب من مخيم درعا.

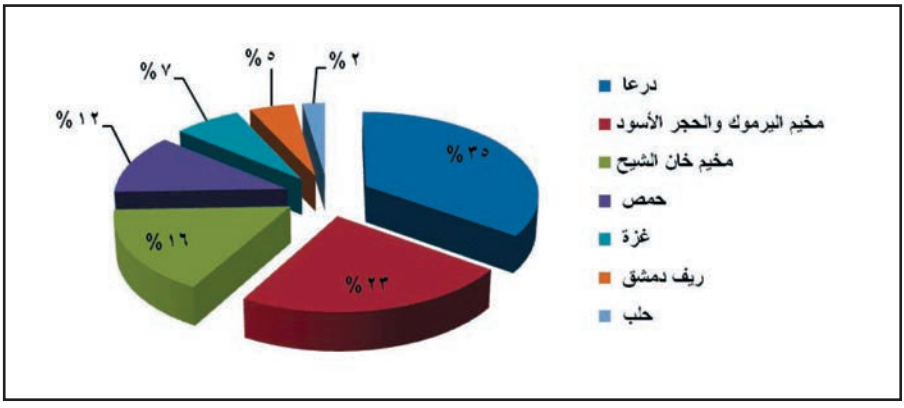

مخطَّط يوضح ضحايا القصف من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في المخيمات والمدن في سورية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

ضحايا التفجيرات

سقط خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ (٢٠) لاجئاً فلسطينياً نتيجة الانفجارات التي طاولت المخيمات والتجمعات الفلسطينية. فقد قضى في مخيم النيرب بمدينة حلب يوم ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٤ (١٢) لاجئاً فلسطينياً، معظمهم من الأطفال وكبار السنّ، نتيجة انفجار مروحية عسكرية فوق سماء المخيم وسقوطها على المدنيين داخل المخيم.

وقضى ثلاثة أطفال من أبناء حيّ عكرمة القريب من مخيم العائدين في مدينة حمص (ريم بكر، رغد بكر ولانا عليوه) نتيجة انفجار سيارتين مفخختين بحيّ عكرمة في حمص بالقرب من مدرسة عكرمة المخزومي الابتدائية بتاريخ الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وفي مخيم اليرموك، قضت الطفلة تالا عليان (١,٥) سنة نتيجة تفجير غامض وقع في إحدى حارات المخيم، بينما قضى نضال دواه، أحد عناصر الجبهة الشعبية – القيادة العامة، أثناء زرعه عبوة ناسفة على خط التماس بداية مخيم اليرموك. وبحسب ما أورده مراسل مجموعة العمل، فإن الدواه حاول زرع عبوة ناسفة على خط التماس بين الجيش النظامي والقيادة العامة والمجموعات المسلحة، إلا أن العبوة انفجرت به وأودت بحياته.

كذلك قضى كلٌّ من اللاجئين عماد دياب (٢٧) عاماً، من أبناء مخيم درعا أثناء محاولته إزالة بقايا قنبلة استهدفت حيّ السد في مدينة درعا، حيث انفجرت القنبلة فيه، ما أدى إلى إصابته بجراح خطرة قضى على إثرها، وبلال ياسين حلاوة من أهالي مخيم خان دنون ومرتبات جيش التحرير الفلسطيني في منطقة عدرا جراء انفجار لغم أرضي.

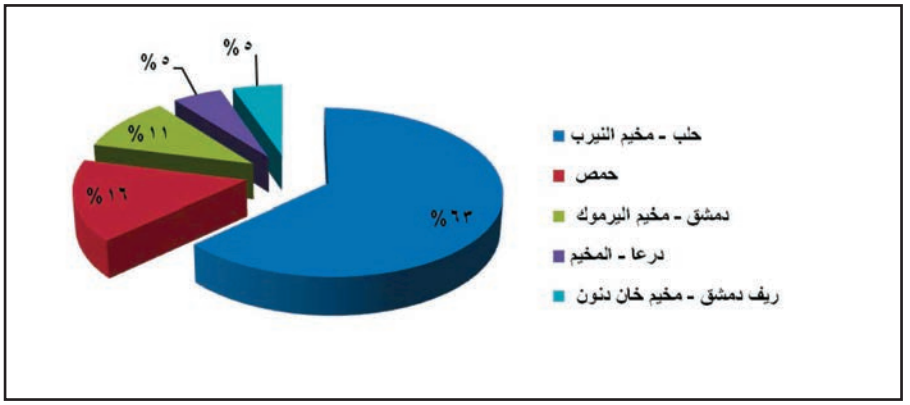

مخطَّط يوضح ضحايا التفجير بين اللاجئين الفلسطينيين السوريين
خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

ضحايا الاشتباكات والقنص

بلغ عدد من قضى نتيجة الإصابة بطلق ناري ناجم عن الاشتباكات المباشرة في مناطق مختلفة من سورية قرابة (٧٢) لاجئاً فلسطينياً، فيما بلغ عدد من قضى قنصاً (١٠) لاجئين. فقد قضى في مدينة حلب (١٩) لاجئاً فلسطينياً، (١٧) منهم في صفوف لواء القدس الموالي للنظام السوري في مناطق اشتباكات على أكثر من جبهة في مدينة حلب. كذلك قضى (١٧) لاجئاً فلسطينياً في مناطق مختلفة من ريف دمشق، (١١) منهم من مرتبات جيش التحرير الفلسطيني الموالي للنظام، بينما قضى (١٧) لاجئاً من أبناء مخيم اليرموك، نحو (١٠) منهم هم من العناصر التابعة للقيادة العامة وفتح الانتفاضة.

وفي مخيم خان الشيح قضى سبعة لاجئين من أبناء المخيم، ثلاثة منهم على يد المعارضة السورية. فقد قضى كلٌّ من محمد حسن مثقال القاضية، محمد صالح صالح، ومحمد جروان صالح إثر إطلاق مجموعات تابعة للجيش الحر النار عليهم خلال حوادث متفرقة شهدها المخيم.

وفي مدينة درعا وريفها قضى ثلاثة فلسطينيين نتيجة الاشتباكات الدائرة هناك. كذلك قضى مجندان من مرتبات جيش التحرير الفلسطيني، هما محمد محمود أحمد في مدينة السويداء، وبلال عبد ربه في مدينة حماه ــ منطقة مورك.

ووثقت المجموعة سقوط محمد منير عمايري (٢٦) عاماً في استوكهولم ــ السويد يوم ٥ تشرين الأول ٢٠١٤ من أبناء مخيم اليرموك المهاجرين إلى السويد، إثر تعرضه للإصابة بطلق ناري في مدينة استوكهولم السويدية.

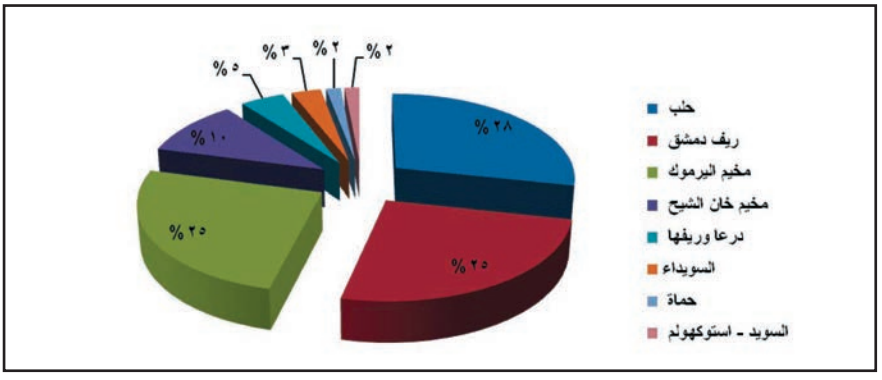

مخطَّط يوضح ضحايا الاشتباكات والقنص من اللاجئين الفلسطينيين السوريين خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤

المهجرون خارج سورية

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان

لا تزال الإجراءات المتشددة التي اتخذها الأمن العام اللبناني عند الحدود السورية اللبنانية تحول دون دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، بعد إقرار إغلاق الحدود في وجه الفلسطينيين من قبل الحكومة اللبنانية.

فقد انخفضت أعداد اللاجئين من قرابة ثمانين ألف لاجئ مع بداية عام ٢٠١٣، إلى قرابة ٤٢٤٤٤ لاجئاً في تموز/ يوليو من العام نفسه. وفي بداية حزيران/ يونيو ٢٠١٤ عادت الأرقام لترتفع حتى ٥٥٤٠٩. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ أعلنت الأونروا أن الإحصائيات تشير إلى أنّ أعداد اللاجئين تقلصت إلى ٤٤٤٣١ لاجئاً.

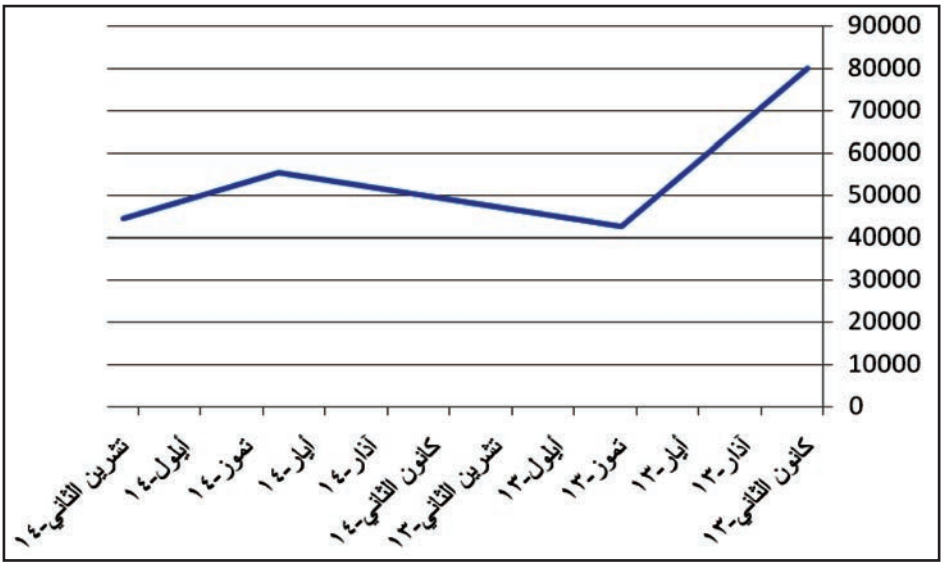

وبالنظر إلى الأسباب التي أدت إلى هذا التناقص الحادّ بالأعداد، يجد المراقب أنّ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية من ناحية، والضيق الذي وقع فيه اللاجئ الفلسطيني السوري إلى لبنان، كان لهما الأثر الأكبر في ذلك. فمن اللاجئين من اضطر للعودة الطوعية

إلى سورية لاستصدار بعض الأوراق أو قضاء بعض الحاجات، إلا أنهم لم يتمكنوا من العودة ثانية، الأمر الذي أرخى بثقله على العائلات الفلسطينية، فأصبحت مشتتة بين سورية ولبنان. ومنهم من هاجر عبر المطارات إلى دول عربية، كخطوة أولى للوصول إلى أوروبا.

توزُّع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان

توزُّع اللاجئين في المناطق اللبنانية	الإحصائيات	
	عائلات	أفراد
بيروت	٢٤١١	٧٥١٨
البقاع	٢٠٦٠	٧٤٢٠
صيدا	٤٠٧٨	١٤٣٠١
طرابلس	١٩٧٥	٧٠٦٨
صور	٢٠١٩	٨١٢٤
المعدل العام	١٢٥٤٣	٤٤٤٣١

الخريطة العمرية للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

يشكّل الأطفال والشباب النسبة الأكبر بين اللاجئين الفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى لبنان. فقد تجاوزت الـ ٣٩,٧٣٪، وشكلت الفئة العمرية من (٠ – ٥) سنوات ١٣,٨٨٪، بينما شكلت الفئة العمرية من (٦ــ١٧) سنة ٢٥,٨٨٪. أما الفئة العمرية من ١٨ سنة وما فوق، فقد بلغت ٦٠,٢٣ ٪.

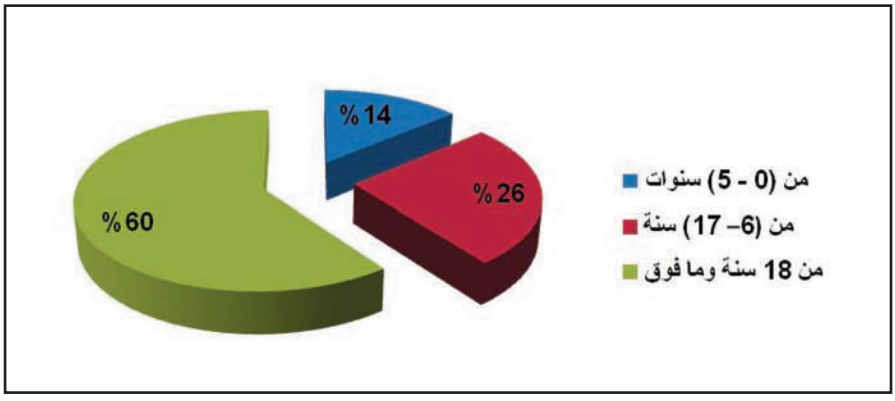

الخريطة العمرية للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان

وتشكل نسبة الإناث بين اللاجئين ٥٠,٢٥٪، بينما شكل الذكور ما نسبته ٤٩,٤٨٪، وتشكل العائلات التي على رأسها امرأة، أي (رب العائلة) ٢٦,٤٠٪، بينما بلغت العائلات التي على رأسها رجل كربّ أسرة ٧٣,٦٪.

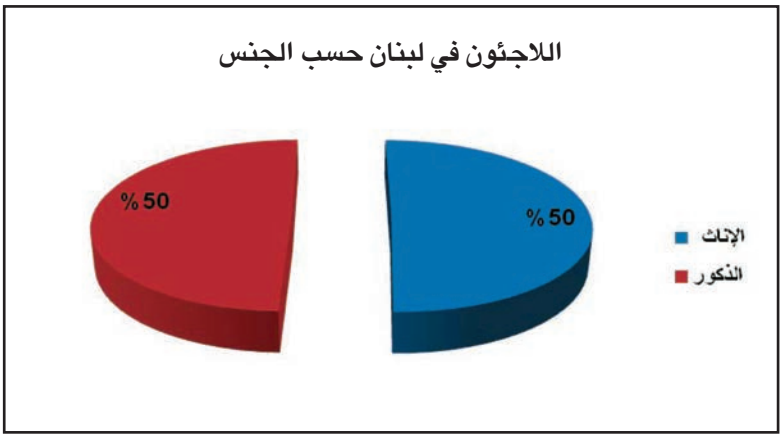

توزُّع اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان حسب الجنس

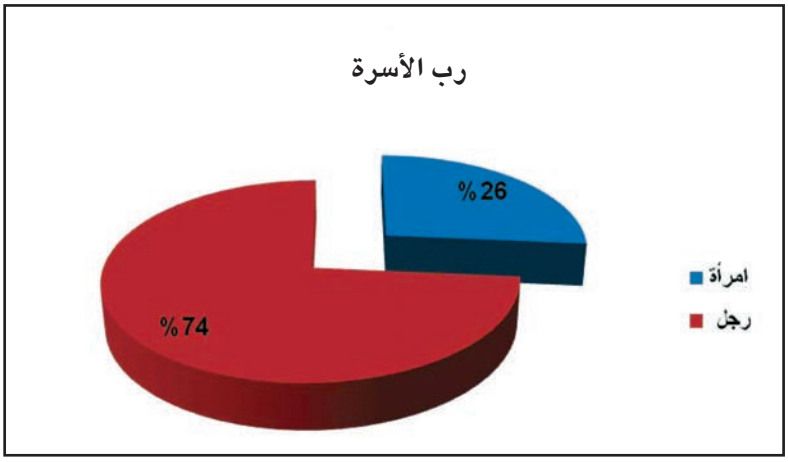

العائلات الفلسطينية حسب من يعولها (رجل ـ امرأة)

ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان على خمس مناطق في المخيمات والتجمعات والمدن اللبنانية، حيث تتوزع العائلات بنسبة ٤٩,٨٣٪ داخل المخيمات، و٥٠,١٧٪ خارج المخيمات.

وينحدر اللاجئون الفلسطينيون السوريون من مناطق متعددة في سورية، حيث شكلت مدينة دمشق المصدر الأكبر للاجئين القادمين منها ٩١,٤٩٪ من مجموع العائلات، أي (١١٦٢٨) عائلة، (٥٧٩٥) عائلة من مخيم اليرموك، أي بنسبة ٤٩,٨٤٪، بينما شكلت نسبة العائلات اللاجئة من بقية المناطق (الشمال والجنوب والوسط) ٨,٥١ ٪.

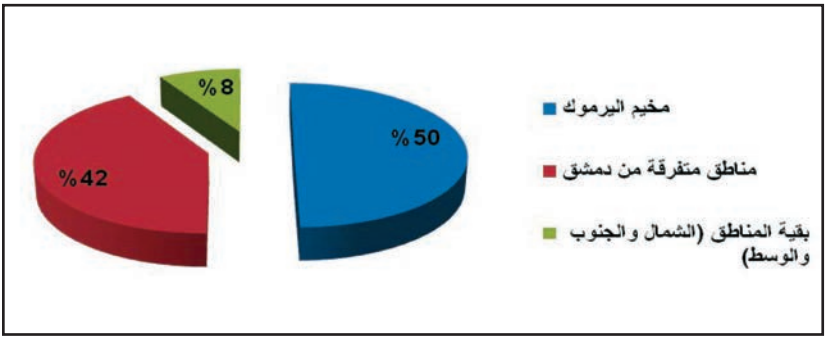

اللاجئون الفلسطينيون السوريون في لبنان حسب جهة القدوم

الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان

لم يشهد النصف الثاني من عام ٢٠١٤ أي تغيير في الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان باستثناء صدور قرار عن مديرية الأمن العام اللبناني بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ يجيز للاجئين الفلسطينيين تجديد الإقامات مجاناً وتسوية أوضاع المخالفين منهم مجاناً وخلال مدة محددة البداية، ولكنها غير محددة النهاية[١].

---

(١) تسوّى أوضاع كافة الفلسطينيين اللاجئين في سورية المخالفين لنظام الإقامة الداخلين بصورة شرعية أو غير شرعية (خلسة) إلى لبنان لدى مراكز الأمن العام الإقليمية ويمنحون إقامة على النحو الآتي:

أولاً: الداخلون بصورة شرعية والمخالفون لنظام الإقامة (المخالفون قبل تاريخ ٢٠١٤/٠٨/٢١).

تسوّى أوضاعهم ويمنحون إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر ولمرة واحدة فقط دون تدريكهم أية رسوم بعد ضم المستندات المطلوبة ووفق الآلية المعتمدة لتجديد إقامة الفلسطينيين اللاجئين في سورية المجانية.

لا تطبَّق التسوية المجانية على الفلسطينيين اللاجئين في سورية حاملي بطاقات الإقامة السنوية، الدائمة، مجاملة أو الذين منحوا مهلة للحصول على إجازة عمل.

ثانياً: الداخلون بصورة غير شرعية والمخالفون لنظام الإقامة.

تسوّى أوضاعهم بمنحهم إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر ولمرة واحدة فقط ودون تدريكهم أية رسوم وبعد ضم المستندات المطلوبة (جواز سفر أو هوية سورية أو بيان قيد فردي).

انظر موقع الأمن العام اللبناني على الشبكة العنكبوتية:
http://www.general-security.gov.lb/news_det.aspx?d=175

وقد رُصد العديد من الحالات والانتهاكات بحق اللاجئين الفلسطينيين، كانت أبرزَها حادثةُ منع الأمن العام اللبناني دخول ذوي اللاجئ المتوفى أبو علي رمضان لتسلّم جثته ودفنها، حيث جرى التحفظ عليها لمدة أحد عشر يوماً داخل براد مشفى بعبدا الحكومي، لعدم وجود من يتسلمها، لولا تدخل مكتب شؤون اللاجئين الفلسطينيين في حركة حماس في لبنان لدى الأمن العام للتوسط لدخول ابنه لتسلّم جثمان أبيه ومواراته الثرى، وقبول الآخر للطلب تحت مسمى حالة إنسانية.

كذلك هناك بعض البلديات حددت أوقاتاً معينة لتجوال اللاجئين السوريين، وأصدرت تعليمات ووضعت شروطاً على السكان الراغبين في تأجير منازلهم، بحيث لا تزيد الأسرة المستأجرة على خمسة أفراد ومنع سكن أكثر من أسرة في منزل واحد.

الجمهورية اللبنانية

وزارة الداخلية والبلديات
محافظة جبل لبنان
قائمقامية قضاء الشوف
بلدية برجا

ضمن اطار عمل بلدية برجا لتنظيم ملف النازحين السوريين ، صدر عن بلدية برجا والقوى والاحزاب الوطنية البيان التالي :

١- على مالكي العقارات السكنية والغير سكنية الابلاغ عن النازحين السوريين القاطنين في كنفهم او ضمن املاكهم الخاصة .
٢- يمنع اشغال الوحده السكنيه لأكثر من عائلة واحده كمعيار أساسي في عمليه تأجير المأجور الواحد لهم ، وسيترتب على المؤجرين المخالفين اجراءات قانونية صارمه بدءا بتعديل الرسوم الضرائبية على القيمه التأجيرية .
٣- يمنع ايواء العمال السوريين في الغرف والمستودعات والملاجئ والابنية قيد الإنشاء دون كفاله متعهد أو مقاول أو مهندس معروف يعرف عنهم ويضمن إقامتهم ويتحمل المسؤوليه عن وجودهم تحت طائلة الإخلاء الفوري ودون سابق إنذار .
٤- منع تجول النازحين السوريين بعد الساعه السابعه ليلاً حتى السادسة صباحاً تحت طائلة الحجز والتوقيف .
٥- يطلب من أصحاب المؤسسات ضمن نطاق برجا البلدي الإبلاغ عن العاملين السوريين وتزويد البلدية بكافة المعلومات عنهم .
٦- عدم تجول النازحين السوريين بسيارات ودراجات غير قانونية تحت طائلة التوقيف والحجز .
٧- على العاملين السوريين والاجانب الذين يعملون في مؤسسات خاصة أو بدوام مخالف لقرار منع التجول ، التوجه الى مبنى البلدية مع صاحب المؤسسة أو من يمثله قانوناً لتعبئة إستمارة تخوله الحصول على تصريح تجول .
٨- يعمل بهذا البيان إعتباراً من ٢٠١٤/١١/١٥ .

بيان صادر عن بلدية برجا والقوى والاحزاب الوطنية

صورة عن قرار البلدية بتحديد شروط التجوال والعمل والإقامة في بلدة برجا ـ لبنان

الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان:

في ظل تراجع في العمل الإغاثي عموماً، اتخذت الأونروا إجراءً يمكن وصفه بالقاسي بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، فاقم معاناة مئات الأسر الفلسطينية اللاجئة هناك. ففي ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، بلّغت الأونروا نحو ١١٠٠ عائلة فلسطينية سورية بإيقاف المساعدة المالية الشهرية عنهم اعتباراً من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، لأن شروط الحصول على المساعدة لا تنطبق عليهم بحسب نتائج المسح الاجتماعي الذي قامت به في شهر تموز/ يوليو، ما ولّد نقمة لدى اللاجئين، ولسان حالهم يقول: ما الذي تغير، حتى تبدأ الأونروا بتطبيق المسح الاجتماعي عليهم، لتضعهم بعد ذلك ضمن قائمة «يستحقون أم لا يستحقون؟».

لقد أجمع الشارع الفلسطيني في لبنان بفصائله ومؤسساته الحقوقية والمدنية ولجانه الشعبية على بطلان هذا القرار لانعدام مقومات اتخاذه، ورأى فيه ظلماً وإجحافاً بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، ورأى في مثل هذه الخطوات محاولة من الأونروا للتحلل من مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين. فالبيئة اللبنانية الحاضنة للاجئين الفلسطينيين من سورية، ليست بالنموذجية من حيث الأمن والاستقرار القانوني والاجتماعي والاقتصادي. فما زال ممنوعاً على الفلسطيني السوري الدخول إلى لبنان، ولا يستطيع الحصول على إقامة تتيح له حقّ مزاولة أيّ عمل أو التنقل والحراك بين المدن والمخيمات الفلسطينية، حتى أصبحت عائلات بأكملها تعاني الانقسام بين داخل سورية وخارجها، وما رافق ذلك من مضاعفات خطيرة على كافة الصعد النفسية والاجتماعية والاقتصادية. كذلك ما زالت البيئة الأصلية للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية تعاني ما تعانيه من أعمال عنف نتيجة الأزمة التي تشهدها البلاد منذ آذار/ مارس ٢٠١١، وانعكاساتها على اللاجئين الفلسطينيين، باعتبارهم جزءاً من النسيج الاجتماعي السوري.

صورة لمنزل إقامة بعض العائلات اللاجئة من سورية إلى لبنان

الواقع الصحي للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان:

تابعت الأونروا تقديم خدماتها الصحية للفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى لبنان، والمسجلين لديها في سورية أسوةً بالفلسطينيين المقيمين والمسجلين في لبنان. واقتصرت الخدمات الصحية التي قدمتها بالدرجة الأولى على الرعاية الأولية، وكذلك الإحالة إلى المشافي المتعاقدة معها لإجراء بعض العمليات الجراحية وحالات الولادة.

إلا أنّ ثمة فوارق لم تلحظها الأونروا في ذلك. فاللجوء الثاني رافقته تغيرات طرأت على مجتمع اللاجئين الجدد، كالبطالة والفقر وصعوبة توفير المسكن والغلاء، بالإضافة إلى العديد من الملاحظات التي أكدتها عدة تقارير سابقة، إلا أن الأونروا لم تتعامل معها أو تعمل على حلها:

لا تقدم الأونروا نفقات العلاج الناجمة عن الحوادث الطارئة نهائياً كحوادث السير، بينما تغطي جزئياً بعض العمليات الجراحية، كعمليات القلب المفتوح التي يجد اللاجئ نفسه عاجزاً عن تغطية تكاليفها في معظم الأحيان.

قد يحصل اللاجئ على العلاج بسعر منخفض أو مجاني، إلا أن شراء الأدوية يشكل عائقاً أمامه، وخصوصاً في ظل غلاء الأدوية في لبنان، وانعدام القدرة على شرائها وعدم توافرها بنحو كامل لدى الأونروا. وفي حال توافرها، فإنها تتوافر بكميات لا تكفي المريض لتغطية حاجته الشهرية (مثل البخاخات لمرضى الربو أو الأمراض المزمنة).

لا توجد نقاط طبية ثابتة في مراكز الإيواء التي تضمّ العشرات من العائلات، وكذلك لا يوجد فحص دوري لنزلاء تلك المراكز للحدّ من تفاقم بعض الأمراض المزمنة، وتفشي بعض الأمراض المعدية التي قد تنتقل سريعاً في أماكن التجمعات والسكن الجماعي.

هناك بعض العلاجات والإجراءات اللازمة للاجئين التي لا تقدمها عيادات الأونروا (مثل سحب العصب في الأسنان وتفتيت الحصيات البولية من خارج الجسم).

الواقع التعليمي:

تستوعب مدارس الأونروا الموجودة في لبنان داخل المخيمات الفلسطينية وخارجها معظم الطلاب من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية، إلا أن ثمة معوقات قائمة لا تزال تمنع الطلاب من الالتحاق بالمدارس بنحو كامل، كالعامل الاقتصادي المتردي للاجئين، واختلاف المناهج التي لا تزال تعتبر العقبة الأكبر التي واجهت الطلاب. فالمناهج الدراسية اللبنانية

تختلف كلياً عن المناهج السورية كمّاً ونوعاً، ما أحدث تخبطاً كبيراً في العملية التعليمية. فبعض المدارس تابعت التدريس بالمناهج السورية، معتمدة على معلمين ومدرسين من اللاجئين أنفسهم، والبعض الآخر اعتمد المناهج اللبنانية، وهو ما وضع الطلبة في مأزق، ووجدوا الأمر صعباً، لأن المناهج سلسلة متتابعة لا يمكن فصل بعضها عن بعض. وزارة التربية والتعليم اللبناني بدل من أن تحاول إيجاد حل بديل، كانت سبباً في المشكلة، فقد أصدرت بداية العام الدراسي الحالي (٢٠١٤-٢٠١٥) قراراً يقضي بمنع الطالب غير اللبناني من التسجيل في المدارس والثانويات والمهنيات اللبنانية، وهو ما أثار مخاوف آلاف العائلات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، والسوريين، على مستقبل أولادهم.

الأونروا من جهتها اتبعت حتى نهاية العام الدراسي الماضي (٢٠١٣-٢٠١٤) سياسة استيعاب طلاب سورية بدوام بعد الظهر (دوام مزدوج)، وتعاقدت مع معلمين مياومين لهذه المهمة، وافتتحت بعض المراكز الخاصة داخل مدارسها. لكن مع بداية العام الحالي، قررت إلغاء برنامج التعليم الذي كان مخصصاً للفلسطينيين السوريين وتحويله إلى برنامج دمجهم مع طلاب لبنان، ما جعل الكثيرين يرون في القرار سلبيات عديدة على الطلاب الفلسطينين المهجَّرين من سورية إلى لبنان، لكونه لا يراعي الفرق بالمناهج وبالمستوى العلمي، بالإضافة إلى ما سيسببه من اكتظاظ في الصفوف القائم أصلاً مع فلسطينيي لبنان، حيث دُمج ٧٥٠٠ تلميذ من فلسطينيي سورية. وسيؤدي هذا الدمج إلى إنهاء عقود عشرات المعلمين المنتدبين لتدريسهم.

المشاكل التعليمية لم تقتصر على طلاب المراحل الإبتدائية والإعدادية والثانوية، بل شملت الطلبة الجامعيين الذين لم يتمكنوا من استكمال دراستهم بسبب غلاء أقساط الجامعات الخاصة، مع استحالة التحاقهم بالجامعة الرسمية اللبنانية.

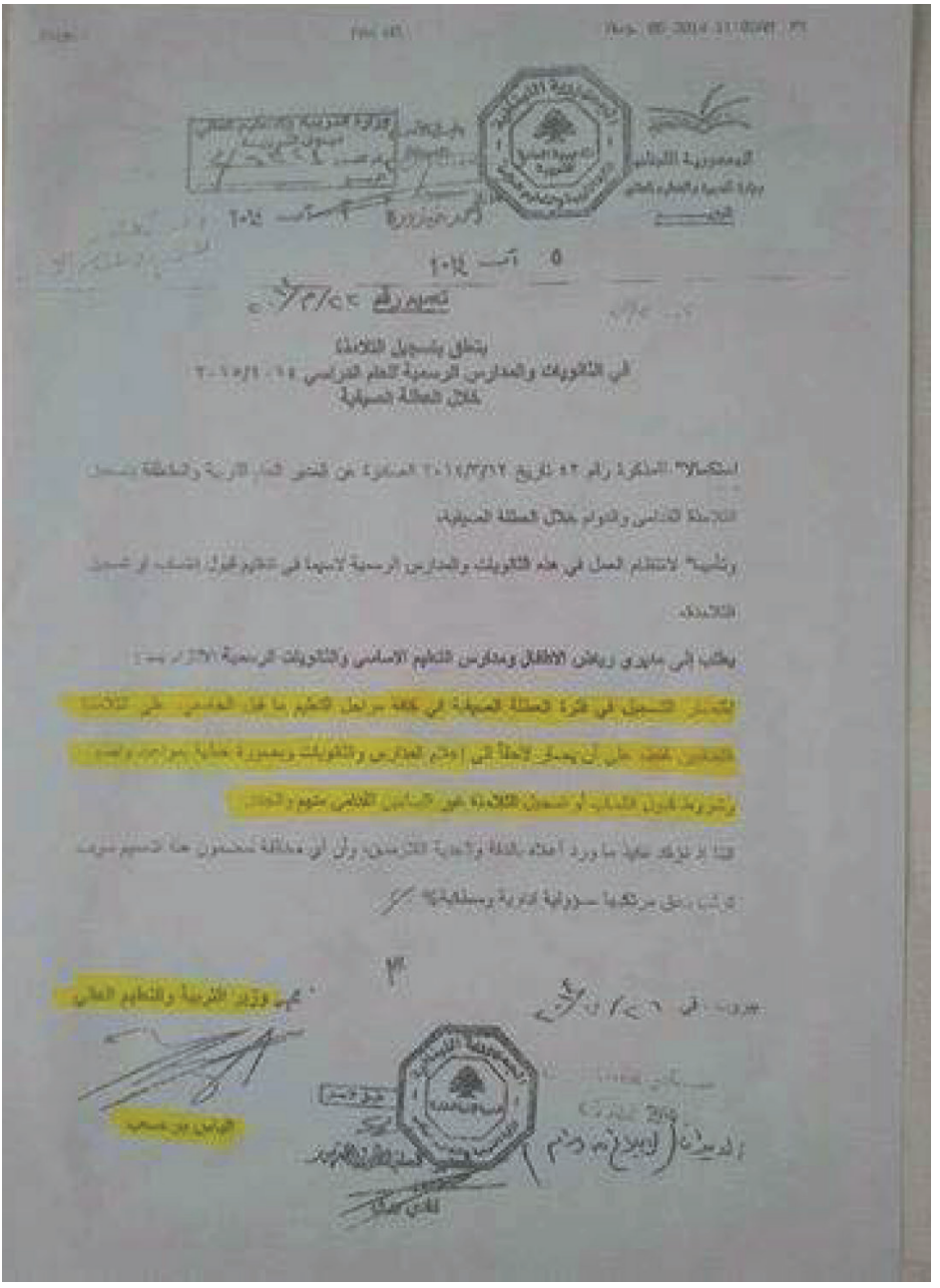

بخصوص تسجيل التلاميذ
في التاكويك والمدارس الرسمية للعام الدراسي ٢٠١٤ - ٢٠١٥
خلال العطلة الصيفية

استكمالاً للمذكرة رقم ٤٢ تاريخ ٢٠١٤/٣/١٢ الصادرة عن المديرية العامة للتربية والمتعلقة بتسجيل التلامذة النازحين والقادمين خلال العطلة الصيفية،

ونتيجة لاستئناف العمل في هذه التاكويك والمدارس الرسمية لاسيما في تلك التي تقرر إقفالها أو تجميع التلاميذ،

يطلب إلى مديري ومديرات الأقلام ومدارس التعليم الأساسي والتاكويك الرسمية [illegible]

[illegible] التسجيل في فترة العطلة الصيفية في كافة مراحل التعليم ما قبل الجامعي على التلامذة النازحين شرط أن يصار لاحقاً إلى إعلام المدارس والتاكويك وبصورة خطية بمواعيد وأعداد وأسماء هؤلاء التلامذة أو المتعلمين الذين سجلوا في الأماكن التابعة لهم والمعلن عنها.

[illegible] لا يؤخذ بعين ما ورد أعلاه بالنسبة لواقعة التلامذة وأي من عائلاتهم المطلوبين من الجيش وقوى الأمن الداخلي بمذكرات سورقية إدارية وبمذكرات قضائية.

وزير التربية والتعليم العالي

الياس بو صعب

قرار وزارة التربية والتعليم في لبنان بخصوص التحاق السوريين في المدارس اللبنانية

العمل الأهلي الفلسطيني السوري:

تعددت الفعاليات والأنشطة المنبثقة من اللجان الأهلية الفلسطينية السورية الموجودة في لبنان، كلجنة فلسطينيي سورية في لبنان، ولجنة متابعة المهجرين، ولجنة فلسطينيي سورية للمطالبة بالهجرة، وغيرها.

كان لهذه اللجان حضور لافت في عدة مواضع، وشكلت حراكاً شعبياً ضد الإجراءات التي اتخذتها الأونروا بحق اللاجئين، من خلال الاعتصامات أمام مكاتب الأونروا في المخيمات والمناطق الرئيسية في لبنان.

أدت اللجان دوراً بارزاً في مطالبة الحكومة اللبنانية بفتح الحدود للاجئين الفلسطينيين الفارين من الحرب الدائرة في سورية، ومعاملة اللاجئ الفلسطيني أسوةً باللاجئ السوري.

وكذلك نفذت اللجان عدة وقفات تضامنية مع أهلنا في غزة ضد العدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف ٢٠١٤.

وعلى الصعيد الاجتماعي، أدت لجنة فلسطينيي سورية في لبنان، بالتعاون مع مؤسسات أهلية فلسطينية، دوراً مهماً في التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين، من خلال عمليات الترميم لعدة مراكز إيواء في مخيم عين الحلوة بمدينة صيدا وبعض المراكز والمنازل في مخيمات مدينة صور، بالتعاون مع تجمّع عمال فلسطينيي سورية.

كذلك قامت اللجنة بالتعاون مع تجمّع أطباء فلسطينيي سورية، بتنفيذ عدة أيام طبية في المخيمات، قدمت فيها المعاينات الطبية للمئات من أبناء اللاجئين، وافتتحت عيادة طبية إسعافية في مركز إيواء مدرسة الكفاح بمخيم عين الحلوة لتقديم العلاج والدواء للاجئين كافة دون استثناء بكلفة منخفضة جداً.

وفي بداية العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥)، وزعت اللجنة بالتعاون مع الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين، قرطاسية وحقائب على نحو (١٥٠٠) طالب من كافة المستويات الدراسية في مختلف مناطق لبنان.

لقد بدا واضحاً بما لا يقبل الشك، أنّ التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان مختلف تماماً عنه في التعامل مع اللاجئين السوريين، رغم وجود ذات الظروف التي دفعتهم إلى اللجوء، ومورست على الفلسطيني «الإعادة القسرية» إلى سورية، بعد انتظار دام لأيام أو ساعات طوال، في مخالفة واضحة للاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ والمادة ٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب عام ١٩٨٤.

كذلك، لم يُعَدّ الوجود الفلسطيني السوري ناجماً عن ظروف قسرية، بل عُدَّ وجوداً عادياً يتطلب استيفاء شروط خاصة وتعجيزية، ما جعل أصوات اللاجئين المطالبة بالهجرة الجماعية تتعالى جهاراً نهاراً في اعتصامات شهدتها شوارع لبنان وساحاته.

عيادة اليرموك الطبية الإسعافية في مركز إيواء الكفاح للاجئين الفلسطينيين السوريين في مخيم عين الحلوة

اللاجئون الفلسطينيون من سورية في مصر:

شكلت مصر في بداية الأزمة السورية للاجئين الفلسطينيين السوريين، والسوريين مقراً مؤقتاً لجزء من العائلات، ريثما تحين لهم الفرصة بالرجوع إلى سورية عند استقرار الأوضاع، كذلك كانت مصر بمثابة البوابة للوصول إلى أوروبا، عبر ركوب مراكب الموت. وجزء آخر، كانت مصر بالنسبة إليه خطوة أولى باتجاه ليبيا[1].

وسهلت القرارات التي أصدرتها الحكومة المصرية في عهد الرئيس محمد مرسي، للفلسطيني ـ السوري دخول جمهورية مصر العربية بسبب الحرب المستعرة في سورية، فوصل إليها المئات من العائلات الفلسطينية السورية. إلا أنه نتيجةً للأحداث التي جرت في مصر بعد تنحية الرئيس المصري محمد مرسي، انقلبت المعاملة وتعرض اللاجئون للضرب والاعتقال بالعشرات والخطف والقتل أحياناً (ما حصل في عرض البحر) وتخريب المحال التجارية التي تعود لهم، بالإضافة إلى توقف كل الإجراءات الإدارية التي مُنحت لهم، من تجديد إقامات وتصديق الأوراق الثبوتية وتضييق على الطلاب في المدارس ومنع من كان يعمل في الأعمال الحرة، وحجز المئات منهم في ظروف اعتقال قهرية، وترحيل العشرات بصورة تعسفية، وتسليمهم إلى السلطات السورية، وترحيل آخرين إلى لبنان.

وأصبح من غير المسموح للاجئ الفلسطيني السوري الدخول إلى مصر دخولاً طبيعياً، فأصبح بذلك عرضة للنصب والابتزاز. فقد استطاع البعض الحصول على تأشيرة دخول بثمن مرتفع جداً، راوح ما بين (٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ $) تدفع لسماسرة، علماً بأنها في الوضع الطبيعي لا يترتب على الحصول عليها أية رسوم .

معتقلون في السجون المصرية... مأساة مستمرة

بتاريخ السبت ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، خرج قارب من مدينة مرسين البحرية في تركيا بقصد الهجرة غير الشرعية نحو شواطئ إيطاليا، إحدى البوابات التي يلج منها المهاجرون إلى دول الاتحاد الأوروبي.

---

(١) انظر في تقرير الحالة حول أوضاع فلسطينيي سورية ـ مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ومركز العودة الفلسطيني ـ لندن والجمعية الجمعية التركية للتضامن مع الشعب الفلسطيني (فيدار).
http://www.actionpal.org/index.php

فالمركب الذي غادر المياه الإقليمية التركية بعد نقل ركابه على دفعات عبر جرافات الصيد، حتى وصل عددهم إلى مئة وأربعة لاجئين فلسطينيين سوريين وسوريين، وعلى مدار أسبوع من الإبحار المتواصل وجدوا أنفسهم أمام جزيرة مجبرين على النزول إليها بقوة السلاح والترهيب، ليكتشفوا لاحقاً أنهم في المياه الإقليمية المصرية قبالة مدينة الإسكندرية. فما كان من الركاب إلا أن استغاثوا بخفر السواحل المصري لنجدتهم، الذي قام بدوره بإلقاء القبض عليهم جميعاً ليصبحوا رهن التوقيف والاعتقال في قسم شرطة كرموز بتهمة الدخول غير الشرعي للبلاد، في ظروف توقيف غير صحية، ووسط معاملة حسنة، كما وصفها بعض المحتجزين لمراسل المجموعة.

وقال اللاجئ الفلسطيني (م. م) الموقوف في قسم كرموز بعد التواصل معهم في سياق تسليط الضوء على قضيتهم والظروف التي أوصلتهم إلى هذا المصير: «لقد خرجنا من سورية بعد رحلة عناء كبيرة عبرنا فيها عشرات الحواجز التابعة لطرفي النزاع في سورية، حتى وصلنا إلى تركيا قاصدين أوروبا بحثاً عن الحياة الكريمة والاستقرار الذي لم نعد نشعر به منذ قرابة أربع سنوات من الصراع المستمر. فقد هُجِّرنا من منزلنا في مخيم اليرموك إلى قدسية في ريف دمشق، وهناك حوصرنا أكثر من مرة، واضطررنا للنزوح إلى مناطق ظننا أنها ستكون أكثر أمناً، لكن لم نجد مبتغانا، فكان قرار والدي بخروجي من سورية بأي ثمن، خصوصاً بعد انقطاع أخبار أخي المعتقل منذ قرابة عامين».

ويتابع: «لقد خرجت من مرسين برفقة أحد المهربين إلى مكان غير معلوم بالنسبة إليّ، كان المهربون يتخذونه نقطة لتجميع المهاجرين، ومن هناك انطلقنا في البحر بواسطة مركب صيد ومكثنا في البحر نحو أربعة أيام ننتظر اكتمال أعداد المهاجرين. وفي صباح اليوم الخامس جاء مركب آخر، فطلب منا أن نصعد إليه لمتابعة المسير في البحر لجلب النساء، ومن ثم التوجه نحو إيطاليا. وبالفعل، جُلبَت النساء، إلا أنه لم يغادر المياه الإقليمية المصرية بحجة وجود خلل في القارب يمنعه من متابعة الطريق باتجاه إيطاليا، ما يتطلب منا معاودة الانتقال إلى مركب آخر، تبين لاحقاً وجود تنسيق بينهما لإنزالنا في هذا المكان، بدليل الأسلوب الفظّ الذي مارسوه بحقنا».

وفي شهادة أخرى على الحادثة، قال اللاجئ (أ.ع): «إن السلطات المصرية اعتقلتنا في منطقة أبو قير، ومن ثم قامت بتحويلنا إلى مركز البحرية المصرية، وفي المساء نُقلنا إلى قسم شرطة كرموز في الإسكندرية، حيث كان العدد الكلي نحو (١٠٤) أشخاص من

الفلسطينيين والسوريين، جميعهم قادمون من سورية، فيهم ٢٠ امرأة و١٢ طفلاً، بينهم رُضَّع، حيث قُسِّمنا إلى رجال ونساء، ووُزِّعنا في ثلاث مجموعات على غرف ذات مساحات ضيقة تفتقر إلى أدنى ظروف النظافة»[١].

أطفال محتجزون في مراكز الاحتجاز المصرية

في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، أطلق محتجزون من فلسطينيي سورية في مصر رسالة صوتية من داخل السجون المصرية يناشدون فيها المنظمات الدولية التدخل لإطلاق سراحهم.

وسُمع في التسجيل صوت لطفل فلسطيني سوري اسمه عمر الشهابي (١٤ عاماً)، وهو من مواليد دمشق ـ مخيم اليرموك، وكان قد فرّ هو وعائلته من جحيم الحرب في سورية إلى لبنان، ومن بعد أن ضاقت بهم الحال في لبنان، قرر أهله إرساله مع أخيه عبد الله (٢١ عاماً) لركوب قوارب الموت والسفر إلى الدول الأوروبية بحثاً عن ملاذ أمن وحياة كريمة. وأضاف الطفل الشهابي أنه دخل إلى الأراضي المصرية عبر مطارها في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر، ومن ثم توجهنا إلى مدينة الإسكندرية التي انطلقنا من شواطئها بعد أسبوع من وصولنا إليها بقارب صغير مع عدد من العائلات الفلسطينية السورية والسورية، إلا أن ذاك المركب تعطل بعد مغادرتنا بعشر ساعات. ويتابع الطفل قائلاً إنه بعد مرور ستة أيام على بقائنا في القارب الذي يحمل (١٣٠) لاجئاً، بينهم نساء وأطفال ومسنون، قامت بارجة مصرية بإنقاذنا وسلمتنا للحكومة المصرية، فاحتُجزنا في مركز الانفوشي الرياضي بالإسكندرية، وبعدها نُقلنا إلى قسم شرطة الجمرك في مدينة الإسكندرية، ومن ثم عُرضنا على المحكمة التي قررت ترحيلنا إلى سورية، رغم تقديمنا طلبات استرحام للمحكمة. وبناءً عليه، أطلق اللاجئون الفلسطينيون المحتجزون في السجون المصرية نداء استغاثة ناشدوا فيه منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان والأمم المتحدة وكل جهة معنية بالأمر ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية التدخل لدى السلطات المصرية من أجل عدم ترحيلهم إلى سورية والإفراج عنهم[٢].

---

(١) أُشيرَ إلى الأسماء بالحروف الأولى بناءً على رغبة الشهود لأسباب تتعلق بهم وبطلب منهم.

(٢) لا يزال اللاجئون الفلسطينيون محتجزين لدى السلطات المصرية للحظة إعداد التقرير في كانون الأول ٢٠١٤ .

مواقف وردود أفعال بلا جدوى

وفي محاولة لرصد التفاعل الرسمي والأهلي مع المحتجزين، أرسلت السفارة الفلسطينية في مصر ياسر سلمان، الذي عرّف عن نفسه بأنه مندوب عن سفارة فلسطين في القاهرة، وأخبرالمحتجزين بأنه «لا حلول أمامهم، حيث سيبقون في السجن إلى أن يقبلوا بترحيلهم إلى سورية».

وأضاف: «إن السفارة ستبذل جهدها، إلا أن فرص إيجاد حل غير السجن حتى الترحيل لا تتجاوز ٥٪، وادعوا ربكم أنكم قاعدين هنا يعني، فهذا أحسن محل وما طالع باليد شيء»، حسب تعبيره.

ومن جانبهم عبّر أهالي المحتجزين عن قلقهم، وطالبوا السفارة بتحمّل مسؤولياتها تجاه أقاربهم، حيث شدد (م. خ) والد أحد المحتجزين، على ضرورة منع ترحيل اللاجئين إلى سورية، لما في ذلك من خطورة على حياتهم، طالباً إيجاد حلّ لترحيلهم إلى تركيا أو أي بلد أوروبي يقبل استقبالهم.

وطالب كذلك البيت الفلسطيني في هولندا ببيان صحفي صادر عنه يوم ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر السلطات المصرية بالإفراج الفوري عن المحتجزين، وحذّر من خطر تسليمهم للسلطات السورية، في ظل استمرار الحرب القائمة، ودعا المؤسسات الإنسانية والحقوقية إلى تحمّل مسؤولياتها والاتصال المباشر مع المتضررين والاطلاع على أوضاعهم والوقوف عند احتياجاتهم، واعتبر المحتجزين ضحايا «لخديعة من قبل تجار البشر».

كذلك أطلق عدد من الناشطين والحقوقيين يوم ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٤ حملة بعنوان: «السلطات المصرية: معاملة حسنة للاجئين الفلسطينيين والسوريين»، وذلك عبر موقع منظمة آفاز، ناشدوا خلالها السلطات المصرية عدمَ ترحيل اللاجئين الفلسطينيين والسوريين المعتقلين لديها إلى سورية، وذلك لما فيه من خطورة على حياتهم.

كذلك طالبت منظمة العفو الدولية بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ السلطات المصرية بالإفراج الفوري عن المعتقلين وعدم ترحيلهم إلى سورية، حيث تتعرض حياتهم للخطر.

وفي متابعة لمصير أولئك المحتجزين، عدّت السلطات المصرية هؤلاء المحتجزين لاجئي حرب، وأفرجت عن السوريين وأعادتهم إلى تركيا، بينما يجري التحفظ على اللاجئين الفلسطينيين في قسم كرموز، بعد رفض السلطات التركية استقبالهم، ريثما تقبل دولة ما باستقبالهم على أراضيها أو اختيار العودة إلى سورية، الأمر الذي يرفضه جميع المحتجزين هناك.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية في ليبيا:

ألقى التوتر الأمني الذي تشهده المدن الرئيسية في ليبيا بظلاله على اللاجئين الفلسطينيين السوريين الموجودين فيها، ما اضطرهم إلى المغامرة بأرواحهم وأرواح عائلاتهم والهرب إلى أوروبا وركوب قوارب الموت».

وتعرّض اللاجئون الفلسطينيون من سورية في طريق هجرتهم إلى أوروبا عبر ليبيا لحوادث متعددة ومختلفة، راوحت بين الخطف من قبل قطاع الطرق في الصحراء الليبية أو الاعتقال لدى السلطات الليبية.

ففي الخامس عشر من آب/ أغسطس ٢٠١٤، أوقف جهاز مكافحة الجريمة في مدينة زوارة الليبية نحو ٢٠٠ مهاجر غير شرعي، بينهم عدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا انطلاقاً من الشواطئ الليبية. وفي ١٧ آب/ أغسطس، دعا مجلس الحكماء والشورى التابع للمجلس المحلي لمدينة زوارة الليبية في بيان وصل إلى مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية نسخة منه، إلى مكافحة الهجرة غيرالشرعية التي تنطلق من شواطئ المدينة، حيث دعا من وصفهم بأبناء المدينة الذين غرّتهم الأموال إلى التوقف عن تلك الأعمال فوراً. وفيما طالب البيان أولياء أمور من يمارس التهريب بالتبرؤ من أفعال أبنائهم، شدد أيضاً على ضرورة تحرك الأجهزة الأمنية المختصة لمكافحة تلك الأفعال.

وفي ١٦ أيلول/ سبتمبر، قالت البحرية الليبية إن «قارباً يقلّ نحو ٢٥٠ لاجئاً غرق قبالة ساحل ليبيا قرب تاجوراء شرق العاصمة الليبية أثناء محاولته الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، ما أدى إلى مقتل معظم ركابه، ولم تتمكن طواقم الإغاثة من إنقاذ إلا عدد قليل منهم، بينما طفت جثث قتلى آخرين فوق مياه البحر».

وفي الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، أُفرج عن سبعة عشر لاجئاً فلسطينياً سورياً كانت قد اختطفتهم جماعة مجهولة الهوية في مدينة طرابلس الليبية أثناء محاولتهم الهجرة إلى الدول الأوربية بحثاً عن الأمن والأمان. وقال أحد المختطفين: «إن المُختطِفين طلبوا فدية مالية مقابل الإفراج عنهم، إلا أن الأهالي استنجدوا بإحدى الشخصيات المعروفة في تلك المنطقة، ما أدى إلى الإفراج عنهم دون أي شروط».

بالمقابل، اعتقلت السلطات الليبية يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ (٥٣) شخصاً من جنسيات مختلفة، من بينهم (٤٧) لاجئاً فلسطينياً سورياً، وذلك أثناء رحلتهم إلى أوروبا،

التي بدأت من السودان ثم إلى ليبيا، وكان من المفترض أن تنتهي في إيطاليا. وبحسب ما صرّح به مصدر مسؤول في الشرطة الليبية، فقد احتُجز اللاجئون في مديرية شرطة مدينة إجدابيا بتهمة الهجرة غير الشرعية ريثما تُتَّخَذ الإجراءات القانونية بحقهم.

لم تكن الأمثلة السابقة سوى غيض من فيض لما تعرض وما زال يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون السوريون على طريق هجرتهم نحو أوروبا عند الوصول إلى ليبيا أو على الطريق إليها.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية في الأردن:

يقدَّرعدد اللاجئين الفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى الأردن (١٤٣٤٨) لاجئا فلسطينياً، حسب إحصائيات الأونروا، حيث توزعوا على مدن: إربد، الزرقاء، عمّان، المفرق، مخيم الزعتري، سايبر سيتي، ويبلغ معدل العائلة ٤,١ يوجد منهم ١٩٦ شخصاً في مجمع سايبر سيتي. وتفيد البيانات بأن ٥٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأردن يحملون الوثائق الأردنية، و٢٢٪ منهم يحملون وثائق فلسطينية، و٢١٪ يحملون وثائق سفر سورية.

ووثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية عدة انتهاكات لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. ففي السادس من تموز/يوليو ٢٠١٤، منعت الأجهزة الأمنية الأردنية جمعية طيبة الخيرية من توزيع المساعدات الغذائية على اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تجمع سايبر سيتي في مدينة الرمثا الحدودية شمال البلاد، وذلك بحجة عدم الحصول على موافقة أمنية مسبقة من السلطات الأردنية. كذلك منعت السلطات الأردنية يوم ٢٦ آب/ أغسطس مندوبي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من الدخول إلى تجمع سايبر سيتي والتواصل مع اللاجئين الفلسطينيين وتفقد أحوالهم وأوضاعهم الإنسانية.

هيومن رايتس واتش:

«غير مرحب بهم: معاملة الأردن للفلسطينيين الفارّين من سورية»

قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير نشرته في السابع من آب/ أغسطس: «إن الأردن يرفض دخول لاجئين فلسطينيين فارين من سورية أو يبعدهم قسراً، في خرق واضح لالتزاماته الدولية»، حيث حظر الأردن رسمياً دخول الفلسطينيين القادمين من سورية منذ

كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كذلك أبعد قسراً أكثر من ١٠٠ ممن تمكنوا من دخول البلاد منذ منتصف ٢٠١٢، وبينهم سيدات وأطفال.

كذلك وثّقت «هيومن رايتس ووتش» ـ حسب التقرير الصادر عنها بعنوان «غير مرحب بهم: معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سورية»، تجريد الأردن بعض الفلسطينيين الذين أقاموا في سورية لسنوات عديدة من الجنسية الأردنية، واحتجازهم أو ترحيلهم إلى سورية دون وثائق ثبوتية. وتتعارض معاملة الأردن المتشددة للفلسطينيين الفارين من سورية مع معاملته للمواطنين السوريين، الذين سُمح لما لا يقل عن ٦٠٧ آلاف منهم بدخول البلاد منذ بدء النزاع السوري.

واعتبر نديم حوري، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «أن محنة الفلسطينيين هي الحقيقة التي يتعامى عنها الجميع لأنهم يرزحون بالفعل تحت عبء تلبية احتياجات اللاجئين السوريين. ومع ذلك، فلا ينبغي حرمان أية لاجئين يفرون من العنف في سورية ـ سواء كانوا سوريين أو فلسطينيين ـ الدخولَ، وإجبارُهم على الرجوع رغم إرداتهم». وقالت هيومن رايتس ووتش: إن على الحكومة الأردنية المسارعة إلى إلغاء الحظر الذي فرضته على دخول اللاجئين الفلسطينيين، ووضع حدّ لترحيل الفلسطينيين القادمين من سورية.

فقد قامت قوات الأمن الأردنية بإعادة فلسطينيين راغبين في دخول الأردن من سورية على حدود البلاد منذ منتصف ٢٠١٢، وأعلنت الحكومة سياستها الرسمية التي تقضي بمنع الدخول في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. كذلك تحتجز قوات الأمن وترحّل فلسطينيين ممن يدخلون من المعابر الحدودية غير الرسمية، باستخدام وثائق ثبوتية سورية مزورة، أو ممن يدخلون بطريق غير مشروع عبر شبكات التهريب.

ويسمح الأردن رسمياً بدخول الفلسطينيين القادمين من سورية من حاملي الجنسية الأردنية، لكنه بالممارسة منع دخول الفلسطينيين الذين انتهت صلاحية وثائقهم الأردنية، وفي بعض الحالات جردهم من الجنسية الأردنية تعسفاً وأعادهم قسراً إلى سورية.

كذلك قامت قوات الأمن الأردنية بعمليات احتجاز وإعادة قسرية لما يزيد على ١٠٠ فلسطيني إلى سورية منذ بداية ٢٠١٣، بحسب «مشروع تحليل الاحتياجات السورية»، وهو منظمة رصد غير حكومية.

ووثقت هيومن رايتس ووتش ترحيل الأردن سبعة فلسطينيين قادمين من سورية قسراً في عام ٢٠١٣ و٢٠١٤، ونقل أربعة آخرين إلى «سايبر سيتي»، وهو مرفق احتجاز مغلق

للاجئين الفلسطينيين والسوريين في شمال الأردن. وفي حالات الترحيل، وعمدت السلطات الأردنية إلى فصل الرجال الفلسطينيين عن أسرهم وترحيلهم بعيداً، تاركةً الأسر في بعض الحالات دون عائلها الرئيسي.

وجاء في التقرير: «وصفت لنا سناء، وهي فلسطينية مسنّة، كيف عجلت السلطات الأردنية بترحيل زوج ابنتها محمد وشقيقه في أواخر ٢٠١٣، بعد ضبط محمد وهو يعمل بالمخالفة للقانون في بيع الخضر من عربة يد في إربد. وقالت إن الشقيقين كانا قد دخلا الأردن مع زوجتيهما السوريتين باستخدام دفاتر عائلة سورية مزورة، وقيدا نفسيهما لدى المفوضية الأممية السامية لشؤون اللاجئين باسمين مستعارين.

وبعد يومين ذهبت سناء، الحاصلة على الجنسية الأردنية، إلى مخفر الشرطة فور علمها بأمر توقيف زوج ابنتها، وقالت: قالوا لي أن أعود في اليوم التالي، وقالوا إنهم سيجدون لنا حلاً. وبعد ساعة اتصل بي محمد من سورية».

وأضاف التقرير: «تنتهك عمليات الترحيل التزام الأردن الدولي عدمَ الإعادة القسرية، وهو الحظر المفروض في القانون الدولي على إعادة اللاجئين وملتمسي اللجوء إلى أماكن يتهدد فيها الخطر حياتهم أو حريتهم، أو إعادة أي شخص معرَّض لخطر التعذيب».

وفي اجتماع مع هيومن رايتس ووتش في أيار/ مايو ٢٠١٣، دافع فايز الطراونة، وهو رئيس الديوان الملكي ورئيس الوزراء الأسبق، عن سياسة عدم السماح بالدخول قائلاً: «إن تدفق أعداد كبيرة من الفلسطينيين من سورية، من شأنه تغيير التوازن السكاني في المملكة والتأثير على استقرارها. والاعتقاد السائد هو أن نصف سكان الأردن على الأقل من أصول فلسطينية. قال الطراونة إنه يشك في قدرة الأردن على ترحيل الفلسطينيين ـ وهم جماعة بلا جنسية ـ بشكل قانوني إلى سورية فور انتهاء النزاع هناك، إذا سمح لهم باللجوء في الأردن».

ورغم سياسة عدم القبول الأردنية، قام أكثر من ١٤ ألف فلسطيني قادم من سورية، حتى تموز/ يوليو ٢٠١٤، بالتماس دعم الأونروا في الأردن منذ بداية النزاع السوري. ولم يدخل الأردن على نحو قانوني منهم إلا ١٣٠٠، قبل شروع السلطات في إبعاد الفلسطينيين على الحدود. وقد جاء معظمهم من مخيمات للاجئين الفلسطينيين وقرى في الجنوب السوري، أو من مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في الضواحي الجنوبية لدمشق، وكلها مناطق شهدت قتالاً عنيفاً.

ونتيجة لسياسة الحكومة الأردنية، لا يمتلك كثير من الفلسطينيين القادمين من سورية أوراقاً سليمة للإقامة في الأردن، ما يعرضهم للاستغلال والتوقيف والترحيل. ولا يجرؤ الفلسطينيون القادمون من سورية دون وثائق على التماس الحماية أو الجبر من الحكومة الأردنية ضد الاستغلال وغيره من الانتهاكات. ولا يمكنهم الإقامة الشرعية في المخيمات الرسمية المعدة للاجئين السوريين، كذلك لا يمكنهم العمل بشكل قانوني لكسب المال اللازم لاستئجار مساكن خارج المخيمات.

لم تتصدّ الدول المانحة وهيئات المعونة الدولية بشكل كافٍ للمصاعب الإنسانية التي تواجه الفلسطينيين، ولا توفر لهم من المساعدات الإنسانية سوى القليل. كذلك إن القسم الخاص بالأردن في خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لسنة ٢٠١٤ يستبعد الفلسطينيين. ولا تتطرق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وهي الآلية المحلية للتنسيق في ما بين وكالات المساعدات المعنية بالاستجابة للاجئين السوريين في الأردن، والتي ترأسها المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين، لا تتطرق إلى القضايا المتعلقة بالفلسطينيين القادمين من سورية.

قالت هيومن رايتس ووتش إن على المانحين الدوليين ووكالات المساعدات التعاون في ما بينهم لضمان حصول الفلسطينيين القادمين من سورية على المساعدة الإنسانية وتدابير الحماية على قدم المساواة مع الخدمات المقدمة للمواطنين السوريين في الأردن.

ويتعين أيضاً على المانحين الدوليين رفع مستوى المساعدات المقدمة للأردن وللوكالات الإنسانية المعنية بالأزمة السورية.

وجاء في التقرير: «باستثناء تركيا، فرض جيران سورية جميعاً قيوداً مشددة على دخول الفلسطينيين الفارين من سورية. ويتعين على البلدان المجاورة كلها احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين في التماس الأمن واللجوء خارج سورية، ما داموا يواجهون انعدام الأمن والاضطهاد هناك.

ويجب على البلدان خارج المنطقة توفير المساعدة المالية للبلدان التي تستقبل لاجئين فلسطينيين من سورية، كذلك ينبغي لها دراسة الموافقة على إعادة التوطين الإنسانية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين المستضعفين. ولا يتعين على اللاجئين الفلسطينيين التنازل عن حقهم في العودة بمجرد قبول عرض بإعادة التوطين المؤقتة في بلد ثالث»[1].

---

(١) موقع هيومن رايتس واتش: http://m.hrw.org/node/127887

نظراً إلى أهمية التقرير، ضُمِّن البحث أهم ما ورد فيه، كما ورد على الموقع السابق.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية في تركيا :

عوضت تركيا المنافذ الشرعية التي أُوصدت بوجه اللاجئين الفلسطينيين، وأصبحت منفذاً رئيسياً لدخولهم بأعداد كبيرة عبر عمليات التهريب، في مخاطرة «محمولة» نوعاً ما إذا ما قورنت بحالة المنع الكامل للحصول على التأشيرات للدول العربية أو غيرها.

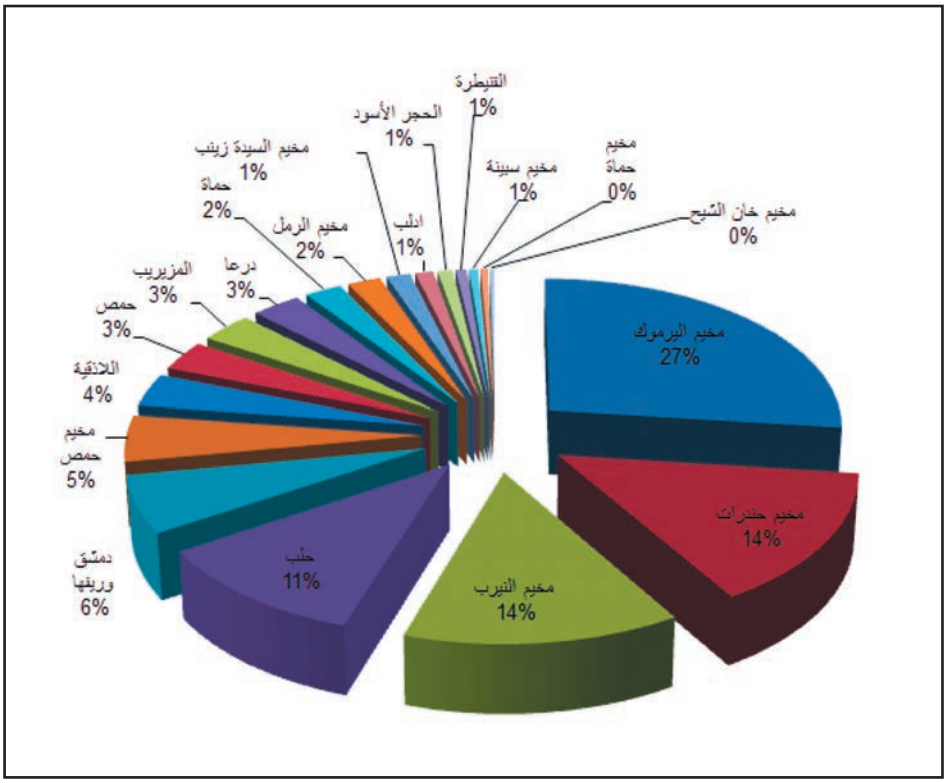

اللاجئون الفلسطينيون السوريون في تركيا حسب المدينة التي جاؤوا منها

الإحصائيات التفصيلية لتوزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في تركيا[1]

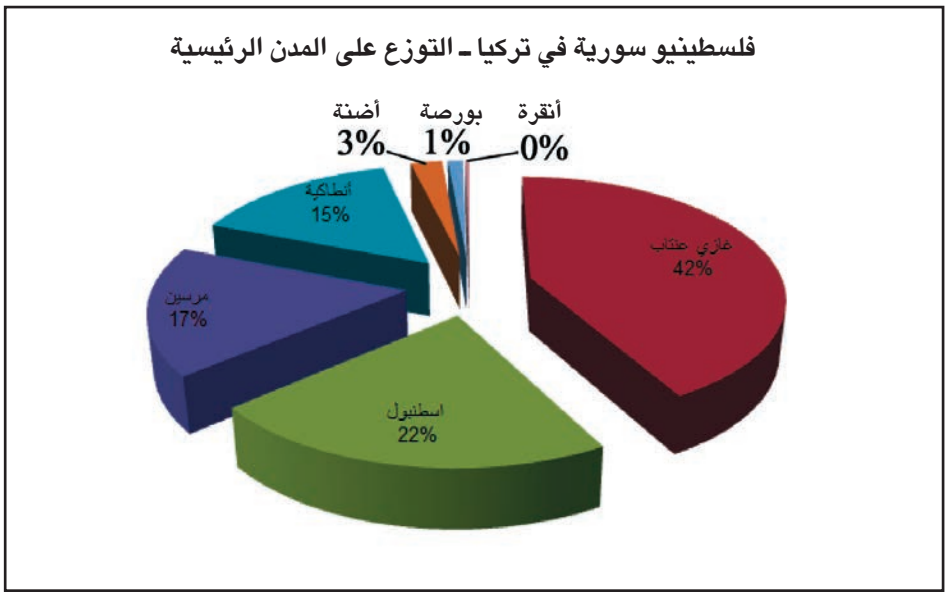

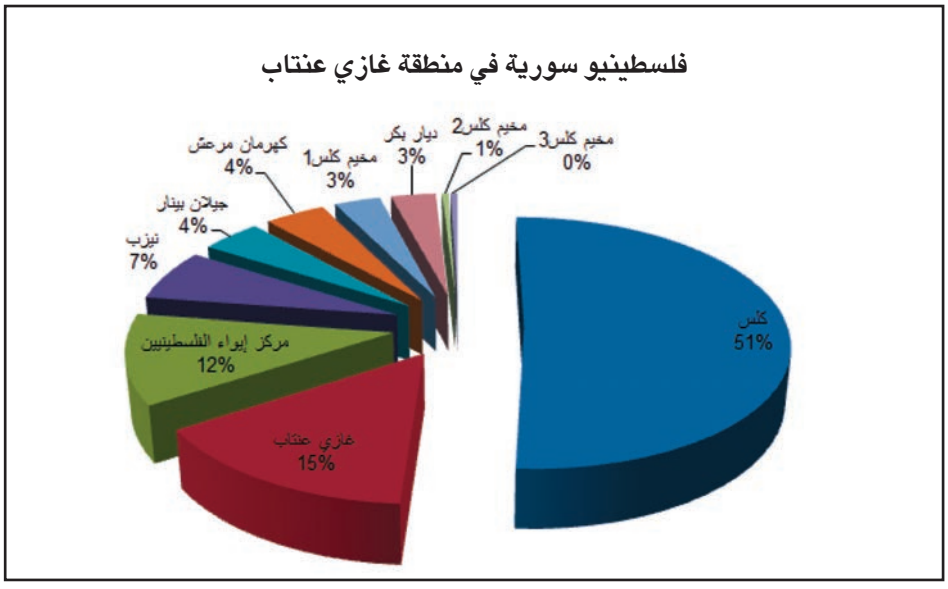

(١) معلومات مبنية على شريحة معتبرة مسجلة لدى لجنة فلسطينيي سورية في تركيا التابعة للجمعية التركية للتضامن مع فلسطين فيدر.

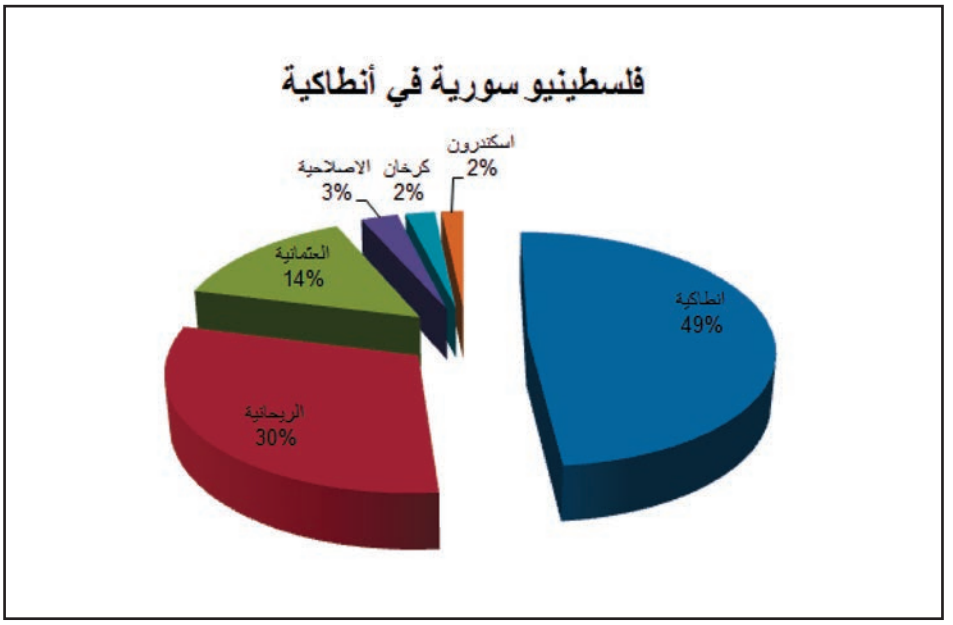
فلسطينيو سورية في أنطاكية
اسكندرون
2%
كرخان
2%
الاصلاحية
3%
العثمانية
14%
الريحانية
30%
انطاكية
49%

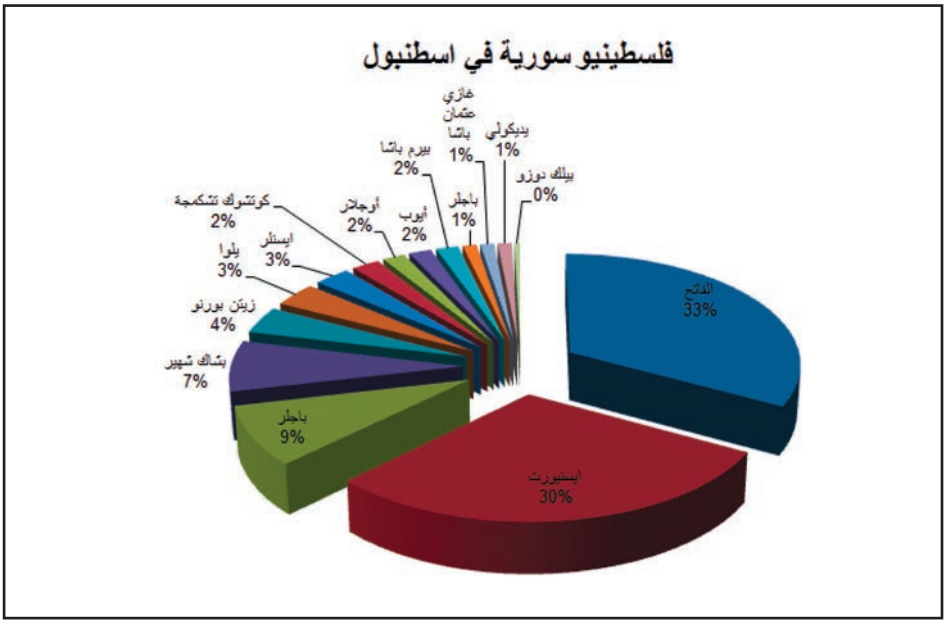
فلسطينيو سورية في اسطنبول
غازي عثمان باشا
1%
بديكولي
1%
بيرم باشا
2%
بيلك دوزو
0%
باجلر
1%
كوتشوك تشكمجة
2%
أوجلار
2%
أيوب
2%
ايسنلر
3%
بلوا
3%
زيتن بورنو
4%
بشاك شهير
7%
باجلر
9%
الفاتح
33%
ايسنيورت
30%

الطرق الرئيسية للوصول إلى تركيا

استطاع معظم اللاجئين الفلسطينيين السوريين الوصول إلى تركيا من طريق محافظتي إدلب أو حلب، ومن ثم إلى محافظة هاتاي (الريحانية وأنطاكية) أو محافظة غازي عنتاب (كيليس) في تركيا. وشكلت مدينة القامشلي السورية في مرحلة سابقة، طريقاً مفتوحاً إلى ماردين وجيلان بينار التركيتين، إلا أن هذا الطريق توقف توقفاً شبه كامل بعد تسجيل عدة حوادث اعتداء من طرف حرس الحدود التركي على المهاجرين، على خلفية شبهة انتمائهم إلى الفصائل الكردية المسيطرة على الطرف السوري. ويروي أحد اللاجئين كيف اعتدَت عليهم شرطة الحدود التركية في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٤م، قائلاً: "قام شرطي تركي بتعذيبنا لمدة ساعة كاملة، ما أدى إلى كسر يد شاب، إضافة إلى تصبغات وجروح في مختلف أنحاء الجسد لبقية المجموعة، بعد ذلك أُعدنا قسراً إلى سورية". كذلك سُجِّلت حالة اعتداء أخرى بتاريخ ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤م في المكان نفسه.

وفي وصف رحلة العبور نحو تركيا، يصف اللاجئ (س.ع) إحدى مراحل الوصول، قائلاً: «يعبر جميع اللاجئين الشريط الحدودي ركضاً على الأقدام، حيث إنه لا تعبر السيارات تلك المنطقة الوعرة التي حُفر خندق فيها، فيضطر اللاجئون إلى القفز فيه والسير لمدة نصف ساعة، ثم بعد ذلك ركوب السيارات في الطرف التركي إلى أقرب مدينة».

بالمقابل، لا يمكن إنكار حقيقة أن الجانب التركي يغضّ النظر عن دخول المهاجرين عبر خط التهريب، بل يكون التعامل معهم «عموماً» بطريقة جيدة، والتدقيق كله يتركز على ما يحملونه من مقتنيات وحقائب خشية وجود أي سلاح أو أدوات تخريب، بينما يجري التساهل مع نقص الوثائق والإثباتات الشخصية في كافة المناطق التركية، حيث يمكن أيّ مهاجر دخل إلى الأراضي التركية الوصول إلى إسطنبول في أقصى الشمال (١٤٠٠كم) دون الحاجة لإبراز أيّ إثباتات.

الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في تركيا

يسود في الأوساط الحكومية التركية أن مصطلح «وثيقة السفر للفلسطينيين» ليس مدرجاً ضمن النظام المعمول به لديها، وبالتالي سبّب هذا حالةً من الضبابية في التعامل مع الملف، كانت نتيجتها أنّ الفلسطيني السوري لا يعامَل معاملة السوري، علماً بأنّ أوراقه سورية المصدر بالكامل، وبالتالي لا توجد إقامات لهم، في حين أن المستوصفات والمشافي والجهات غير الرسمية تتعامل معهم كالسوريين.

وفي شباط/ فبراير ٢٠١٤ استطاعت مؤسسات فلسطينية مدنية تحريك ملف فلسطينيي سورية لدى الحكومة التركية، مثل مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، إضافة إلى الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار)، وأثمر ذلك صدور قرار في ٢٠١٤/٢/١٩ يسمح للفلسطينيين الداخلين إلى البلاد بطريقة غير شرعية بالحصول على «تسوية وضع»، أي ختم دخول مع إقامة لمدة ستة أشهر أو سنة. وقد اشترطت الحكومة التركية أن يكون ذلك بالتنسيق مع المستوى الرسمي الفلسطيني ممثلاً بالسفارة الفلسطينية في أنقرة، التي مضت في تنفيذ هذا القرار. إلا أن الدفعة الأولى من طالبي «تسوية الوضع» استغرقت مدة سبعة أشهر للحصول على التسوية، وبالتالي فالإقامات وصلت شبه منتهية، ووُزِّعوا على محافظات متعددة، الأمر الذي يحمل في ثناياه تكلفة مادية باهظة متمثلة في السفر لجميع أفراد العائلة أكثر من مرة لإتمام المعاملة، ما منع البعض من إتمامها، حيث تصل التكلفة للعائلة المتوسطة مع بقية تكاليف المعاملة من ترجمة وتصديق وضمان صحي إلى آلاف الدولارات، فيما لم تحصل الدفعة الثانية من طالبي «تسوية الوضع» على شيء، وما زالت تنتظر حتى لحظة إعداد التقرير.

تعاملت الحكومة التركية مع الإقامات من طريق فروع ما يسمى: «الأمنيات»، وهي جهة أمنية تتبع لوزارة الداخلية، وذلك حتى بداية آب/ أغسطس ٢٠١٤م، حيث أُصدرت حزمة قوانين جديدة تنقل هذا الملف بالكامل إلى إدارة جديدة استحدثتها لهذا الغرض، هي الإدارة العامة للهجرة، وهذه نتيجة مباشرة للتقدم الحاصل في المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي لحسم ملف اللاجئين مقابل منح المواطنين الأتراك حق الدخول إلى أوروبا دون تأشيرة.

من ضمن تفاصيل هذا الاتفاق إعلان تركيا موعد ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤م موعداً للانضمام إلى قاعدة بيانات البصمات الأوروبية، بحيث يكون البصم على جهاز مرتبط ببنك المعلومات الأوروبي، وتُدرَج بصمات «طالبي الإقامة في تركيا» بعد هذا التاريخ إلى قاعدة البيانات الأوروبية، ما يسمح للدول الأوروبية بإعادة هؤلاء إلى تركيا في ما بعد.

لم تتضح بدقّة نتائج هذه المستجدات وانعكاساتها على الوضع القانوني للسوريين عموماً، والفلسطينيين السوريين خصوصاً، ولا يزال الجميع ينتظرون شروحات تنفيذية أكثر تفصيلاً. لكن بالعموم، فإن ما رشح يشير إلى أن السوري سيكون مخيراً بين الإقامة السياحية والإقامة الإنسانية، وهذه الأخيرة هي التي ستخضع لتطورات المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وبحسب شهود عيان، فإن الفلسطيني السوري الحامل لوثيقة

السفر السورية، لن يستفيد من القرارات الجديدة، وسيبقى يعامل كما في السابق، فلا يحصل على الإقامات المذكورة.

بالمقابل، يمكن الفلسطينيين السوريين الحصول على صفة قانونية أفضل في حال دخولهم إلى الأراضي التركية باستخدام (جواز سفر السلطة الفلسطينية)، حيث يُعامَلون بطريقة مختلفة تمكنهم وفق قانون الأجانب من الحصول على إقامة سياحية لمدة عام، إضافة إلى سهولة الحصول على تأشيرة دخول سياحية قبل ذلك.

بطاقة الآفاد واللاجئين الفلسطينيين

قررت الحكومة التركية على لسان وزير العمل فاروق جيلك، إصدار البطاقة التعريفية للاجئين (Yabanci Tanitma Belgesi)، أو ما يعرف ببطاقة (آفاد) الصادرة عن منظمة إدارة الكوارث والحروب في تركيا، بحيث تكون أمراً إلزامياً لكافة اللاجئين الذين لا يحملون أي إقامة سارية المفعول في البلاد.

وأكدت الحكومة التركية أن حاملي البطاقة التعريفية سيستفيدون من الخدمات الحكومية الأساسية، كالطبابة والاستشفاء في المشافي الرسمية، والالتحاق بالمدارس والخدمات التعليمية، كذلك تمنح البطاقة حاملها إذناً رسمياً بمزاولة العمل. وبذلك، سيتمتع اللاجئون بحق العمل بصفة قانونية وبحد أدنى من الأجر محدد وفق القانون التركي لتجنب الابتزاز الذي يمكن أن يتعرضوا له أو استغلال الحاجة والعمل بأجور منخفضة.

وبالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين في تركيا، رصدت مجموعة العمل رفض الحكومة التركية منح بطاقة آفاد للعديد من الحالات حملة الوثائق الفلسطينية السورية، فيما استطاع آخرون الحصول عليها عندما قدموا الهوية الشخصية، دون وجود نص قانوني صريح يستثنيهم من الحصول عليها.

الجهات الراعية للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا

لا تعترف الحكومة التركية باللاجئين الفلسطينيين من سورية، خلافاً للأعراف الدولية من دون غيرهم، وبالتالي فهم لا يتمتعون بأية حقوق، ويُعَدّ وجودهم غير شرعي، ولا تشملهم رعاية الأونروا أو مكاتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

اللاجئون والسفارة الفلسطينية

لا يرقى دور السفارة الفلسطينية في تركيا إلى المستوى المطلوب منها حيال اللاجئين الفلسطينيين من سورية، ويعتبر ناقصاً بشكل غير مفهوم وغير مبرر حسب العديد من الأوساط الرسمية والشعبية الفلسطينية، حيث إن الخدمة الوحيدة التي تقدمها السفارة للفلسطينيين هي منح جواز سفر السلطة الفلسطينية بشرط عدم امتلاك وثيقة سفر سورية، مقابل مبلغ ٥٠ يورو رسوماً للجواز الواحد، ويجري ذلك خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر. وقد نفّذ عدد من الفلسطينيين السوريين اعتصاماً مفتوحاً أمام السفارة الفلسطينية في ٢٠١٤/٢/٤ لمدة أسبوع، احتجاجاً على عدم اضطلاعها بمسؤولياتها تجاههم، واختاروا شعاراً للاعتصام هو «أعيدونا إلى فلسطين للعيش بكرامة»، تطور إلى إضراب عن الطعام، وانتهى دون نتائج تذكر. وعلى المستوى الإنساني، قدمت السفارة الفلسطينية مساعدة مادية بسيطة لمرة واحدة للفلسطينيين القاطنين في مركز إيواء كيليس.

اللاجئون والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين التابعة للحكومة السورية المؤقتة

الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في سورية، مؤسسة تقوم على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الداخل السوري والنازحين منه إلى دول الجوار، بهدف التخفيف من معاناتهم الإنسانية، من خلال مشاريع إغاثية وخدمية وتنموية وصحية تنفذها المكاتب المركزية التابعة للهيئة، بالتعاون والتنسيق مع اللجان الفرعية المنتشرة في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين.

أُنشئت الهيئة بقرار صادر عن رئاسة مجلس وزراء الحكومة السورية المؤقتة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وتتبع إدارياً لرئاسة الحكومة المؤقتة، وتمارس الهيئة مهماتها وأنشطتها وفق الخطط والبرامج التي تتفق مع توجهات السياسة العامة للحكومة.

افتتحت الهيئة مركز الإيواء في مدينة كيليس، وتنفّذ حملات ومساعدات إغاثية متواصلة للعائلات الفلسطينية المحتاجة في الداخل السوري، ولا سيما في المناطق المحررة والمحاصرة، وحملات إغاثية للعائلات المحتاجة في المدن التركية، وتوزيعات نقدية شملت الجرحى والحالات الصعبة في الأردن ولبنان، إضافة إلى تغطية أجور منازل لبعض العائلات التي ليس لديها معيل، أو لديها حالات إعاقة مزمنة، فضلاً عن إقامة الأنشطة الصيفية والطلابية للفلسطينيين السوريين، وإطلاق الحملات الإعلامية التي تسلط الضوء على قضية فلسطينيي سورية عموماً.

اللاجئون ولجنة فلسطينيي سورية في تركيا

تقوم لجنة فلسطينيي سورية في تركيا، التابعة للجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدر) بمتابعة كافة شؤون الفلسطينيين السوريين في تركيا، بهدف تخفيف معاناتهم وتحسين ظروفهم المعيشية والقانونية وتقديم النصح والمشورة على كافة الأصعدة، وتبنّي المشاريع التنموية والإغاثية والإعلامية التي من شأنها تسليط الضوء على قضية فلسطينيي سورية وتقديم الخدمات اللازمة لتوفير معيشة كريمة لهم. وقد انطلقت هذه اللجنة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣م، وأخذت على عاتقها العمل على عدة مستويات، نذكر منها:

١ ـ العمل الإغاثي: يهدف إلى تقديم المساعدات المادية والعينية للمحتاجين من فلسطينيي سورية.

٢ ـ العمل الطبي: تعويض الهامش البسيط من النقص الحاصل في الرعاية الطبية الحكومية المقدمة للجميع، وتقديم الأدوية الدائمة لمحتاجيها، وبعض الأجهزة للمعوّقين، إضافة إلى الربط بين صاحب الحاجة ومختلف المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية، وخصوصاً للواصلين حديثاً ممن لا يعرفون مداخل البلد ومخارجه.

٣ ـ العمل الطلابي: الربط بين المدارس السورية والطلاب وعوائلهم، تسديد بعض الأقساط المدرسية للمحتاجين، إقامة أنشطة طلابية، إقامة مدارس صيفية لترميم النقص الحاصل في الانقطاع الدراسي السابق في سورية.

٤ ـ العمل الإعلامي: تسليط الضوء على قضية فلسطينيي سورية عموماً، وفي تركيا خصوصاً، والتعريف بمعاناتهم في الوسط التركي، سعياً إلى الحصول على مزايا أو خدمات ترتقي بوضعهم المعيشي والقانوني.

٥ ـ العمل الإحصائي: جمع أكبر قاعدة بيانات عن الفلسطينيين السوريين وأماكن وجودهم، بهدف تقديم الخدمات ورصد الحالة.

٦ ـ برنامج المشاريع: تبني مشاريع صغيرة وفردية تنتقل ببعض الأشخاص ذوي الحرف من حالة متلقٍّ للمعونة إلى حالة الفرد المنتج، وبعض المشاريع يستفيد منها أكثر من عائلة.

ويتبع اللجنة ثلاث لجان فرعية في محافظات كل من (غازي عنتاب) و(أنطاكية)، إضافة إلى (إسطنبول)، حيث يتركز الوجود الفلسطيني في هذه النقاط الثلاث، وتمارس بالتنسيق مع الهيئات الأخرى دوراً إغاثياً موجّهاً إلى كل فلسطيني أعزب أو عائلة خرجت من سورية باتجاه

تركيا. وتنفذ كذلك الفعاليات الوطنية وتواكب الأجندة الوطنية، ومن ذلك إقامة الاعتصامات التي واكبت الحرب على غزة، إضافة إلى مهرجان احتفال بالانتصار أقيم في أورفه.

واقع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في تركيا من غياب واضح للمساعدات المقدمة من خلال الجهات الرسمية، كالأونروا والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، لكنهم يحصلون على المساعدات عبر التواصل الشخصي مع الجمعيات الخيرية التركية، وكذلك الجمعيات السورية، علماً بأن الجمعيات السورية عموماً نشاطها في الغالب موجّه إلى السوريين، وأحياناً حسب المدينة، ولكن لا يمنع من حصول الفلسطيني على المساعدة. وهناك جمعيات محدودة جداً تساعد الفلسطينيين خصوصاً، مثل الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار)، كذلك وزعت بعض البلديات التركية (بنحو محدود) مواد عينية (غذاءً، وفرشاً أحياناً) لبعض العوائل المقيمة تحت نطاق عملها دون تمييز للفلسطيني عن السوري.

وتتسم تركيا بغلاء المعيشة، مقارنةً بمستوى المعيشة للقادمين من سورية. لذلك، هناك فجوة عميقة بينهما. وسبب التدفق الضخم للسوريين إلى تركيا موجة ارتفاع في الأسعار وإيجارات المنازل، ما فاقم المعاناة.

وبالنسبة إلى فرص العمل للفلسطينيين السوريين، والسوريين عموماً، فهي موجودة، ولكن بأجور منخفضة، وبوجود تحديات عديدة أهمها اللغة. ففيما يبلغ متوسط الأجور في تركيا للعامل العادي ١٥٠٠ ليرة تركية (تعادل ٧٥٠$)، يتلقى السوري والفلسطيني السوري أيضاً ٩٠٠ ليرة تركية تقريباً (تعادل ٤٥٠$). وبالنسبة إلى حملة الشهادة الجامعية ممن يعملون في التدريس، على سبيل المثال، فقد يصل الراتب إلى ١٤٠٠ ليرة تقريباً، وهو مبلغ منخفض. لذلك، من الطبيعي أن تحتاج العائلة لأكثر من شخص يعمل لكي تستطيع الاستمرار.

أما على الصعيد الصحي، فيجري التعامل مع الفلسطيني في المستشفيات والمرافق الصحية التركية تماماً كالسوري. فالخدمات الطبية عموماً مجانية، ويمكن أي حامل للإقامة أو للبطاقة التعريفية على الأقل أن يراجع أي مشفى أو مستوصف حكومي للحصول على معاينة طبية. ويمكن الحصول على عمليات جراحية مجانية للحالات المتأزمة. وهناك عدد من المستشفيات والمستوصفات الخاصة التي تقدم أسعاراً منخفضة للسوريين، ويستفيد منها الفلسطينيون. وتكمن المشكلة في التعامل مع القطاعات الصحية عموماً في اختلاف اللغة، لذلك يضطر الشخص إلى اصطحاب مترجم في المشافي الحكومية. أما المشافي

الخاصة والمستوصفات، ففي كثير منها يُوظَّف مترجمون للعربية ضمن الطاقم.

وعلى الصعيد التعليمي يمكن السوريين تسجيل أبنائهم في المدارس الرسمية التركية، وللفلسطينيين كذلك بشرط وجود الإقامة، إلا أن شرط الإقامة ليس أساسياً في جميع المحافظات. ويلجأ السوريون عادةً للتسجيل في المدارس السورية التي سمحت الحكومة التركية بافتتاحها في مختلف المدن، وهي مدارس تتبع للحكومة السورية المؤقتة التابعة للمعارضة، حيث تعلم هذه المدارس المنهاج السوري للصفوف الانتقالية، والمنهاج الليبي للشهادات. بعض هذه المدارس مجاني، وبعضها مدفوع. وتعاني هذه المدارس من مصاعب كثيرة تجعلها متعسّرة ومدينة في معظم الأحيان.

أما بالنسبة إلى الطلاب المقبلين على دخول الجامعة، فيتطلب النظام التعليمي في تركيا منهم تجاوز اختبار «اليوس» الذي يُعَدّ شرطاً أساسياً للقبول في الجامعات، بالإضافة إلى اختبارات اللغة الإنكليزية للفروع التي تدرس بالإنكليزية، والتركية أيضاً لها اختبار خاص. يمكن الطالب تقديم إثبات لغة لتخطي هذه المرحلة، شهادة توفل مثلاً للفروع التي تدرس بالإنكليزية، وشهادة معهد «تومر» مثلاً أو معهد «جامعة إسطنبول للغات» للفروع التي تدرس باللغة التركية، وقد وافقت الحكومة التركية على استيعاب الطلبة السوريين في الجامعات الحكومية مجاناً، إلا أن هذا القرار لم يشمل معظم الفلسطينيين السوريين، بحكم الإشكالية القانونية وعدم وجود الإقامات غالباً. لذلك، أحد أهم المصاعب أمام الطلاب الفلسطينيين، هو المشكلة القانونية التي قد تحرم الطالب الحصول على إقامة طالب، بحكم أن دخوله البلاد أساساً جاء من طريق التهريب.

يذكر أن هناك بعض الجامعات الخاصة تتساهل في الوضع القانوني للطلاب وتتيح إمكانية التسجيل فيها لمثل حالات الفلسطينيين السوريين، إلا أن رسومها الباهظة تجعل الأمر خارج متناول الغالبية.

أبرز الأحداث:

- في الثالث من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ اعتدت قوات حرس الحدود التركي على لاجئَين فلسطينيَّين سوريَّين من سكان مخيم اليرموك، بعد عبورهما إلى الأراضي التركية من سورية عبر طريق القامشلي هرباً من جحيم الحرب الدائرة في سورية، وخوفاً من الاعتقال والتعذيب. وفي سياق متصل، أصدرت السلطات التركية قراراً يقضي بإخلاء مركز إيواء كيليس من الشباب اللاجئين الفلسطينيين السوريين العازبين.

وتطبيقاً لهذا القرار، قامت الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في الحكومة السورية المؤقتة، لكونها الجهة المسؤولة عن المركز، بإعلام الشباب العازبين داخل المركز بهذا القرار، حيث أعطتهم مهلة للمغادرة تجنباً لأي إجراء قد تتخذه السلطات التركية بحقهم. وقد بررت السلطات التركية بأن قرارها جاء لوضع حدّ للمشاكل الناجمة عن وجود الشباب غير المتزوجين مع العائلات في مكان واحد. من جانب آخر، زار وفد من جمعية فيدار التركية مركز إيواء كيليس، للاطلاع على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين السوريين والتخفيف من آلامهم وتوفير احتياجاتهم.

- في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ وصول أربع عائلات فلسطينية سورية (نحو ٢٥ شخصاً) إلى مركز إيواء كيليس، قادمة من الأراضي اللبنانية، بسبب صعوبة المعيشة في لبنان، والإجراءات المشددة التي اتخذتها الحكومة اللبنانية تجاه فلسطينيي سورية، من منع لدخول أراضيها، مروراً بعدم تجديد الإقامات لهم وترحيل بعضهم إلى سورية، ما دفعهم إلى المخاطرة بحياتهم واللجوء إلى تركيا للبحث عن الأمان فيها.
- في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، أغرقت الأمطار التي هطلت على تركيا خيام لاجئين فلسطينيين سوريين في مخيم مركز إيواء كيليس على الحدود السورية التركية بالمياه، ما أجبر ٣٠٠ منهم على مغادرة خيامهم والانتقال للنوم في «مركز الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في سورية». كذلك أغرقت المياه الخيام وما بداخلها، وأدت إلى انقطاع التيار الكهربائي في المركز، ما زاد من صعوبة عمليات إفراغ الخيم. وطالب اللاجئون «الهيئة باتخاذ إجراءات احترازية مسبقة لمواجهة فصل الشتاء وما قد ينجم عنه من مشاكل، في ظل الظروف المناخية التي تسود تركيا، كذلك طالبوا بتوفير التدفئة الآمنة للاجئين، وذلك لحمايتهم من أمراض الشتاء وحوادث الحرائق التي قد تحدث خلال فصل الشتاء».
- في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ أصدرت الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في الحكومة السورية المؤقتة بياناً أكدت فيه أنها منذ شهرين تتابع مع الجهات المعنية في تركيا ضرورة إيجاد حل سريع للعائلات الموجودة في مركز الإيواء المؤقت في مدينة كيليس، وذلك بعد تعرض المركز لعواصف مطرية أدت إلى إحداث ضرر كبير في الخيام وساكنيها من العائلات اللاجئة.

وأشار البيان إلى أن الحاجة لنقل تلك العائلات إلى مخيمات تتوافر فيها المقومات

اللازمة لمواجهة مثل هذه الأوضاع الصعبة، أصبحت ملحّة لا تستطيع الهيئة وفق إمكاناتها المحدودة تحمّل هذا الوضع الإنساني المأسوي الذي يتفاقم يوماً بعد يوم. وأوضحت الهيئة أن كافة مناشداتها للسلطة والفصائل الفلسطينية الموجودة داخل الساحة التركية لم تؤدِّ إلى أي نتيجة أو تدخل من هذه المرجعيات للمساعدة في حل مشكلة مئات العائلات الفلسطينية النازحة إلى تركيا، بل إن الهيئة تتحمل وحدها العبء الأكبر في متابعة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في تركيا، في الوقت الذي لا نجد آذاناً صاغية ممن يعتبرون أنفسهم المرجعية الوطنية للاجئين الفلسطينيين. وشددت الهيئة في ختام بيانها على أنها لم تتوانَ عن تحمّل مسؤولياتها في القيام بكل جهد ممكن للتخفيف من معاناة أهلنا، وترفض رفضاً قاطعاً سياسات التنكر والمزايدات حيال معاناتهم، بل إنها تطلب من الجميع تحمّل مسؤولياتهم بالأفعال لا بالأقوال.

- في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ بدأ اللاجئ الفلسطيني يوسف أحمد أبو خضرة (٢٤ عاماً) من أبناء مخيم درعا إضرابه المفتوح عن الطعام، وذلك احتجاجاً على الأوضاع المعيشية المزرية التي يعانيها في مركز إيواء كيليس على الحدود السورية التركية، والذي يضم ٩٥ عائلة فلسطينية سورية، حيث عبّر أبو خضرة عن معاناته، قائلاً: «اضطررت كالمئات من اللاجئين الفلسطينيين في سورية إلى ترك مخيم درعا بعد تعرضه للقصف وتدهور الأوضاع الأمنية فيه. وبعد رحلة شاقة وصلت إلى مركز كيليس في تركيا، وكنت أُمنّي النفس بأن أنعم بالأمن والأمان فيه، لكنني صُدمت أنا وجميع العائلات فيه بسوء الخدمات والرعاية الطبية». وبحسب قوله، أجرى عملية جراحية في القلب، وكان بحاجة ماسة للدواء الذي لم يصله إلا بعد سبعة أيام، وكان أيضاً بحاجة إلى (١٢ إبرة التهاب)، إلا أنه لم يحصل إلا على ثلاث منها. وتابع حديثه قائلاً: «عندما راجعت الجهات المعنية بالأمر، تهربوا من الإجابة، وقالوا: إن هناك مبلغاً مرصوداً للطبابة، لكنه لا يكفي جميع المرضى في مركز إيواء كيليس». وطالب أبو خضرة بحضور كافة وسائل الإعلام، وفي مقدمتها قناة الجزيرة للاطلاع على أحوال المركز وخدماته السيئة، وخاصة بعد أن غرقت الخيام منذ يومين بمياه الأمطار، ما نجم عنه إسعاف عدد من الأطفال إلى المشفى بسبب تعرضهم للمطر والبرد القارس.

- **في ١ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٤ تلقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية رسالة من الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في سورية – الحكومة السورية المؤقتة[١] تعترض فيها على نشر المجموعة خبر إضراب اللاجئ يوسف أحمد أبو خضرة (٢٤ عاماً) من أبناء مخيم درعا عن الطعام احتجاجاً على الأوضاع المعيشية المزرية التي يعانيها في مركز إيواء كيليس على الحدود السورية التركية. وطالبت الهيئة المجموعة بحذف الخبر، لأنه «لا يتحرى الحقيقة» على حدّ وصف الرسالة، ودون العودة إلى المكتب الإعلامي لسماع موقف الهيئة من تصرف اللاجئ «يوسف** أبو خضرة».
- **في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، وزعت لجنة فلسطينيي سورية التابعة للجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار) مساعدات مالية في مركز إيواء الفلسطينيين في كيليس على جميع سكان المركز البالغ تعدادهم ٩٨ عائلة. ووزعت اللجنة كمية من لحوم أضاحي العيد على العوائل الفلسطينية الموجودة في الجنوب الشرقي من تركيا في كل من غازي عنتاب وكيليس وأورفة ونزب ومرعش ومخيم كيليس١ وجيلان بينار.**
- **في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، عودة ثلاث عائلات وعدد من الشبان الفلسطينيين المقيمين في مركز إيواء كيليس على الحدود التركية السورية إلى سورية، وذلك بسبب الأوضاع المعيشية المزرية التي يعيشونها وغلاء الأسعار وعدم وجود دخل ثابت لهم،**

---

(١) الإخوة في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية تحية وبعد:

نعبّر لكم عن احتجاجنا على نشركم للخبر المتعلق بإضراب اللاجئ يوسف أبو خضرة في مركز الإيواء التابع للهيئة. وسبب احتجاجنا يعود إلى نقلكم للخبر دون تحري الحقيقة ودون العودة إلى المكتب الإعلامي لسماع موقف الهيئة من تصرف اللاجئ يوسف أبو خضرة.

وكنا نتمنى منكم الدقة والموضوعية في نقل هذا الخبر الذي استندتم فيه إلى مراسلكم من داخل المركز.

ونوضح لكم أن ما تمّ ليس إضراب لاجئ احتجاجاً على ظروفه المعيشية، وإنما عملية ابتزاز من هذا الشخص الذي قام بإضرابه من أجل إجبار الهيئة على دفع مبلغ ١٥٠٠ ليرة تركية له.

وقد أدى هذا الأمر إلى تدخل الأمن التركي الذي اعتبر اللاجئ يوسف أبوخضرة قد قام بمخالفة للقوانين التركية وملاحقته واعتباره مطلوباً بعد انكشاف أمره وهروبه من المركز بسبب إقدامه على هذا العمل المشين.

ونفيدكم علماً بأن مراسلكم من داخل المركز لم يقم بأخذ رأي إدارة الهيئة أو سؤالها عن موقفها، وهو بدوره تصرف غير مهني يتحمل وحده مسؤولية شخصية عنه.

ولأننا نحترم دور مجموعتكم في نقل الصورة الحقيقية لمعاناة أبناء شعبنا، نطلب منكم حذف هذا الخبر، وإلا فسنضطر إلى الاحتجاج العلني على ما نشرته صفحتكم باعتباره يشمل تشويهاً لعمل الهيئة ودورها في الوقت الذي تتحمل فيه الهيئة العبء الكبير بمساعدة أهلنا والوقوف إلى جانبهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المكتب الإعلامي

الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في سورية – الحكومة السورية المؤقتة.

وعدم اهتمام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والمنظمات الدولية بهم، حيث لم توزع أي مساعدات غذائية لهم منذ ثلاثة أشهر على حد قولهم.

- في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، ألقت الشرطة التركية القبض على ٢٠٠ لاجئ فلسطيني سوري وسوري أثناء محاولتهم الهجرة من منطقة مرسين إلى ايطاليا. وبحسب المعلومات التي تناقلتها الصحف التركية، ألقى الدرك التركي في ولاية مرسين القبض على ٢٠٠ مهاجر فلسطيني سوري وسوري كانوا يهمّون بالصعود على متن قارب كان يرسو عند سواحل بلدة أردملي، حيث نُقلوا إلى إحدى الصالات الرياضية في البلدة، ومن ثم خضعوا للفحوص الطبية قبل أن يُسلَّموا لشعبة الأجانب في مديرية الأمن بولاية «مرسين».
- في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، اعتقل خفر السواحل التركي (٥١) لاجئاً فلسطينياً وسورياً عبر اعتراض مركبهم في المياه التركية أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا انطلاقاً من الشواطئ التركية، لنقلهم إلى بلدة (قاراطاش) حيث احتجزوا ليوم واحد عند «الجندرما» التركية، ومن ثم نُقلوا إلى سجن أضنة.

شكل المعتقلون نحو ١٠ أطفال و ١٤ امرأة بينهم مسنة، و ٢٧ شاباً نُقلوا إلى قسم الأجانب في فرع الأمنيات التابع لمدينة أضنة، حيث احتُجزوا في مهجعين منفصلين: الرجال في مهجع، والنساء في مهجع آخر، في وضع صحيّ سيئ، في نتيجة للرطوبة العالية. كذلك ضم موقوفين بقضايا جنائية كالمخدرات وغيرها.

أما عن التحرك الرسمي، فقد أُبلِغ الموقوفون بأن الشرطة التركية تواصلت مع سفارة فلسطين التي حولتهم بدورها إلى الأونروا، فلدى تواصل الشرطة مع السفارة الفلسطينية في أنقرة أخبرتهم السفارة أن «الجهة المسؤولة عنهم هي الأونروا».

- في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، أفرجت السلطات التركية عن جميع اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين كانت تحتجزهم في سجن أضنة، وذلك بعدما نقلتهم إلى شعبة الأمنيات، ومن ثم إلى مركز منظمة إدارة الطوارئ والحروب في تركيا (آفاد) بهدف أخذ بصمات وصور لهم بغية إصدار بطاقات تعريف لهم.

من خلال العرض السابق لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا، لا بد من مطالبة الحكومة التركية بمعاملة الفلسطيني السوري كالسوري تماماً، لأن ذلك يختزل جميع المطالب التي يحتاجها الفلسطينيون. ويجب على السفارة الفلسطينية الاضطلاع بدور أكبر تجاه شعبها، أقله تقديم المساعدة القانونية والإغاثية للجميع، فضلاً عن التواصل الرسمي مع الحكومة التركية وزيادة الاهتمام السياسي والإغاثي من قبل الفصائل الفلسطينية بشريحة الفلسطينيين في تركيا، وحثّ الأونروا على توسيع عملها ليشمل اللاجئين الفلسطينيين السوريين في تركيا أسوة بغيرهم من اللاجئين الفلسطينيين، لكونهم مسجلين بقيودها.

فلسطينيون سورية على طريق أوروبا:

طويل هو الطريق وقاسٍ، ولكن الأقسى منه تلك الظروف والدوافع التي دفعت سالكيه إلى الولوج فيه والمضيّ عبر التواءاته وثناياه التي ضيعت البعض وابتلعت الآخر وأوصلت البقية بعد رحلة عذاب وشقاء.

لقد وقع العشرات من أبناء الشعب الفلسطيني اللاجئ في سورية واللاجئ منها فريسة لمجرمي تجار البشر الذين وجدوا فيهم مادة وافرة وغالية الثمن، فتعاملوا معهم كسلع وبضائع يراد نقلها من مكان إلى مكان. فمنهم مَن وُضع في سراديب القوارب، ومنهم مَن وُضع في برادات الخضار، ومنهم مَن وُضع في صندوق السيارة الخارجي ليقطع آلاف الكيلومترات تحت أشعة شمس الصحراء.

الإبحار بأيّ ثمن بحثاً عن الأمان:

اعتبرت الأمم المتحدة أن البحر المتوسط هو الطريق الأخطر في العالم للمهاجرين. وكشفت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة عن حصيلة كارثية لعدد الضحايا من المهاجرين غير الشرعيين الذين لم يتمكنوا من عبور البحر الأبيض المتوسط. انطلق معظمهم من السواحل الليبية متوجهين إلى إيطاليا ومالطا. فقد قضى ما لا يقل عن ٣٤١٩ مهاجراً غير شرعي في البحر المتوسط منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، فيما حاول أكثر من ٢٠٧ آلاف مهاجر عبور المتوسط منذ مطلع السنة، وهو عدد يفوق بنحو ثلاثة أضعاف الرقم القياسي السابق الذي سجل عام ٢٠١١، حين فرّ ٧٠ ألف مهاجر من بلادهم في خضمّ الربيع العربي.

طرق الوصول إلى أوروبا

شكلت كلٌّ من ليبيا ومصر وتركيا أشهر المحطات التي ينطلق منها اللاجئون بحراً نحو السواحل الإيطالية. وفي ظلّ المنع الممارَس تجاه اللاجئين الفلسطينيين السوريين حيال الدخول إلى الدول العربية أو المجاورة لسورية، يسلك اللاجئون طرقاً متعددة غالبها غير قانوني، ما يجعلهم عرضة للاعتقال والتوقيف أو النصب والاحتيال.

الوصول إلى أوروبا من مصر

وصل المئات من العائلات الفلسطينية السورية إلى مصر إبان حكم الرئيس المصري السابق محمد مرسي الذي سمح بدخول اللاجئين الفلسطينيين إلى مصر. وشكلت مصر مقراً مؤقتاً لجزء من العائلات، ريثما تحين لهم الفرصة بالرجوع إلى سورية عند استقرار الأوضاع.

وكانت مصر بمثابة البوابة للوصول إلى أوروبا عبر ركوب مراكب الموت. وجزء آخر كانت مصر بالنسبة إليه خطوة أولى باتجاه ليبيا.

إلا أن الأحداث التالية لسقوط الحكم في مصر، وانقلاب المعاملة إلى أسوأ ما يمكن، وتعرّض اللاجئين للضرب والاعتقال بالعشرات والخطف، بالإضافة إلى وقف كل الإجراءات الإدارية التي منحت لهم، من تجديد إقامات وتصديق الأوراق الثبوتية، وتضييق على الطلاب في المدارس ومنع مَن كان يعمل في الأعمال الحرة، أدت إلى تناقص عدد اللاجئين الفلسطينيين ـ السوريين في مصر، وتفضيل ركوب البحر على البقاء باتجاه أوروبا عبر سماسرة مصريين مرتبطين بشبكة مختصة بتهريب البشر مقابل مبالغ مالية راوحت بين ٣٠٠٠–٥٠٠٠ دولار أميركي، من طريق البحر من السواحل المصرية إلى ايطالية ومن هناك إلى أوروبا، في رحلة تستمر أكثر من عشرة أيام في زوارق صغيرة يتكدس اللاجئون فيها بعضهم فوق بعض، في مسيرة بحرية لأكثر من اثنتي عشرة ساعة في البحر الإقليمي المصري، لينتقلوا بعدها في عرض البحر إلى قارب أكبر حجماً في البحر الدولي الذي سيقلهم إلى الشواطئ الإيطالية كنوع من تقاسم الأدوار بين المهربين.

المصور(١): نقطة انطلاق القوارب من ميناء الإسكندرية في مصر نحو الشواطئ الإيطالية

الوصول إلى أوروبا من تركيا

نتج من الانفلات الأمني الذي تشهده الأراضي السورية وانهيار النظام في المناطق الحدودية، عبور الآلاف من الفلسطينيين والسوريين الحدود الشمالية السورية إلى تركيا من طريق إدلب أو حلب، ومن ثم إلى محافظة هاتاي (الريحانية وأنطاكية)، أو محافظة غازي عنتاب (كيليس). وشكلت مدينة القامشلي في سورية ممراً إلى ماردين وجيلان بينار التركيتين. إلا أن هذا الطريق توقف بنحو شبه كامل بعد تسجيل عدة حوادث اعتداء من طرف حرس الحدود التركي على المهاجرين، على خلفية شبهة انتمائهم إلى الفصائل الكردية المسيطرة على الطرف السوري.

وبعد الوصول إلى الأراضي التركية واجتياز المرحلة الأخطر، وهي الحدود، يتوجه اللاجئون نحو أوروبا عبر طريقين رئيسيتين:

- الطريق البرية:

يكون العبور إما باتجاه الحدود البلغارية سيراً على الأقدام في منطقة خطرة تعجّ بالغابات والمستنقعات، أو يعبر البعض باتجاه الحدود اليونانية، وهي أيضاً طريق وعرة يتخللها نهر. وقد سجلت حالة غرق في هذا النهر في شهر آب/ أغسطس عام ٢٠١٤م، حيث توفي شاب سوري أثناء محاولة العبور، وأُعيد الكثير من قبل حرس الحدود اليوناني.

- الطرق البحرية:

طريق اليونان: عادةً ما يكون عبر ركوب القوارب المطاطية (البلم) من مدينة أزمير غرب تركيا في رحلة تستغرق نحو ساعتين إلى أربع ساعات للوصول إلى إحدى الجزر اليونانية، حيث يُتلَف المركب منعاً للإعادة القسرية إلى تركيا، ومن ثم يسلمون أنفسهم للبوليس الذي يحتجزهم يوماً أو يومين، ثم يعطيهم بطاقات طرد تمكنهم من ركوب العبّارات والمواصلات الرسمية نحو مدينة أثينا. تكلفة هذه الرحلات وسطياً هي ١٥٠٠$ للشخص الواحد، وحمولة القارب المطاطي الصغير تصل إلى ٤٠ شخصاً، وفي حال استخدام القوارب الخشبية بدل المطاطية، يصبح العدد أكبر والتكلفة كذلك قد تصل إلى ٣٠٠٠$.

يذكر أنه في حالات كثيرة قبض خفر السواحل اليوناني على اللاجئين، حيث يُنتزَع محرك القارب ويُقطَر باتجاه المياة التركية. وقد سُجِّلَت حالتا غرق لامرأة فلسطينية، هي «مها

السعدي» وطفلها «عبد الرحمن السعدي» بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١١م بسبب اعتراض خفر السواحل اليوناني لقاربهم المطاطي وسحبه باتجاه المياه التركية، حيث أنقذت السلطات هناك من بقي على ظهر القارب.

طريق إيطاليا: هي طريق جديدة، حيث يكون ركوب البحر في رحلة تستغرق أسبوعاً على الاقل، وقد تصل إلى عشرة أيام للوصول إلى الشواطئ الإيطالية بطريقة مماثلة للرحلات التي تخرج من مصر أو ليبيا. تكلفة هذه الرحلات تصل إلى ٧٠٠٠$، ونقطة الانطلاق فيها عادة هي مدينة مرسين أو أزمير.

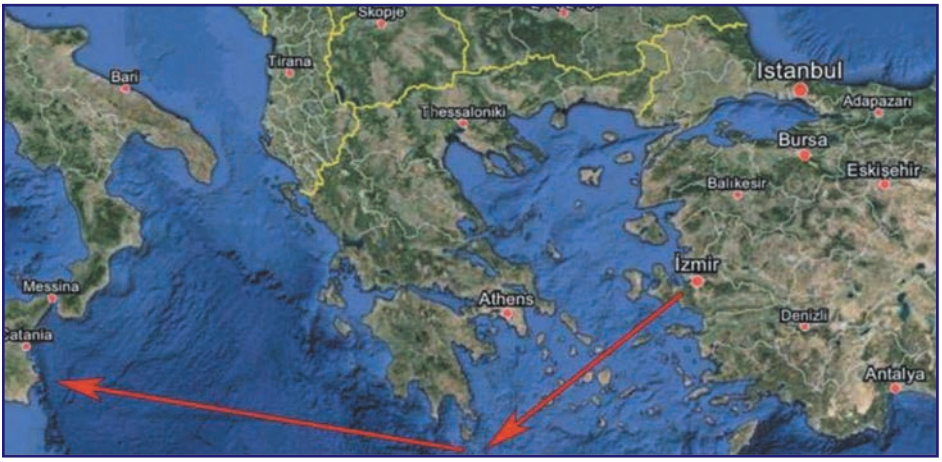

المصور (٢) نقطة انطلاق القوارب من مدينة أزمير باتجاه السواحل الإيطالية

الوصول إلى أوروبا من ليبيا

تمكن عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين من الوصول إلى ليبيا، بدايةً عبر مطار بيروت اللبناني، إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وتعطّل حركة الملاحة الجوية فيه حالا دون وصولهم لاحقاً، إلا أن ذلك لم يحل دون إيجاد طرق بديلة للوصول.

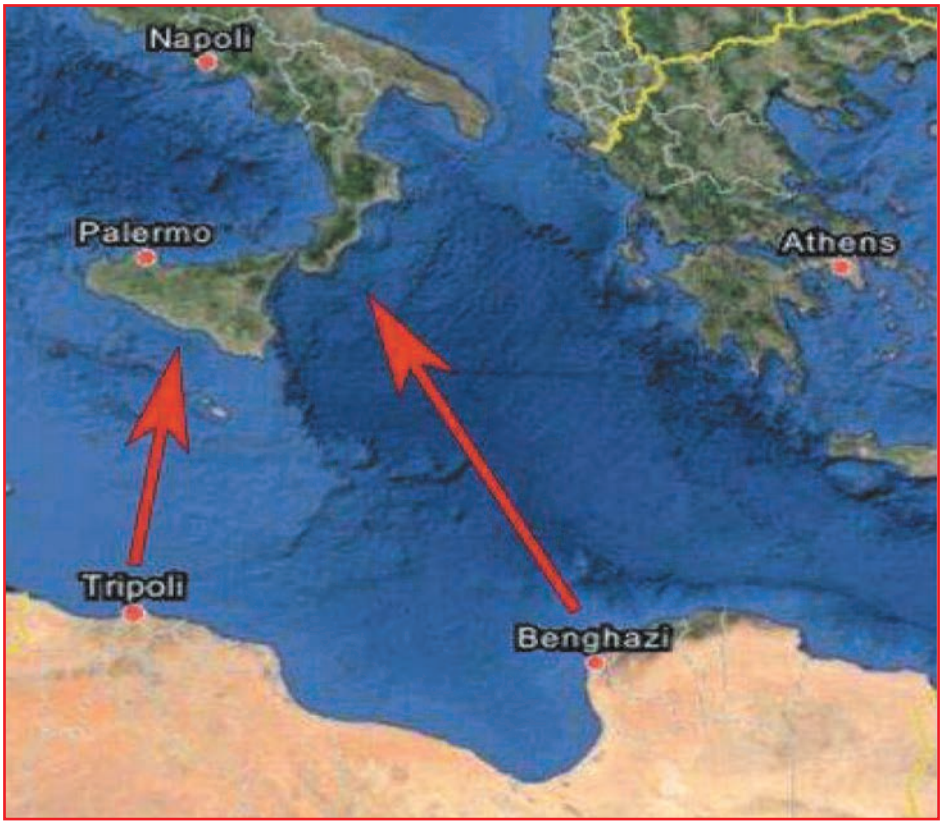

المصور (٣) نقطتا انطلاق القوارب من مدينة بنغازي وزوارة بالقرب من طرابلس نحو الشواطئ الإيطالية

الوصول إلى أوروبا من خلال ليبيا مروراً بالجزائر

استطاع لاجئون فلسطينيون الوصول إلى الجزائر عبر دعوة شخص قريب، إلا أن الحكومة الجزائرية لا تعترف بهم كلاجئين ولا تسمح بدخولهم إليها، ما جعل البعض يلجأ إلى الحصول على جوازات سفر سورية مزورة يستطيع الدخول من خلالها إلى الجزائر، باعتبار أنها تسمح بدخول اللاجئ السوري ولا تسمح بدخول اللاجئ الفلسطيني من سورية، ما جعل هؤلاء عرضة للاعتقال والتوقيف والترحيل. ففي السابع من آب/ أغسطس ٢٠١٤، اعتقلت السلطات الجزائرية اللاجئ الفلسطيني خالد أبو الليل، من سكان مخيم النيرب لمدة خمسة أيام، وذلك بعد وصوله من تركيا إلى الجزائر، بتهمة الدخول بجواز سفر مزور أثناء توجهه للسفر إلى الدول الأوروبية عبر ليبيا، بعد قطع الحدود الليبية الجزائرية، وصولاً إلى مدينة زوارة الليبية حيث تنطلق من هناك قوارب الموت باتجاه سواحل إيطاليا .

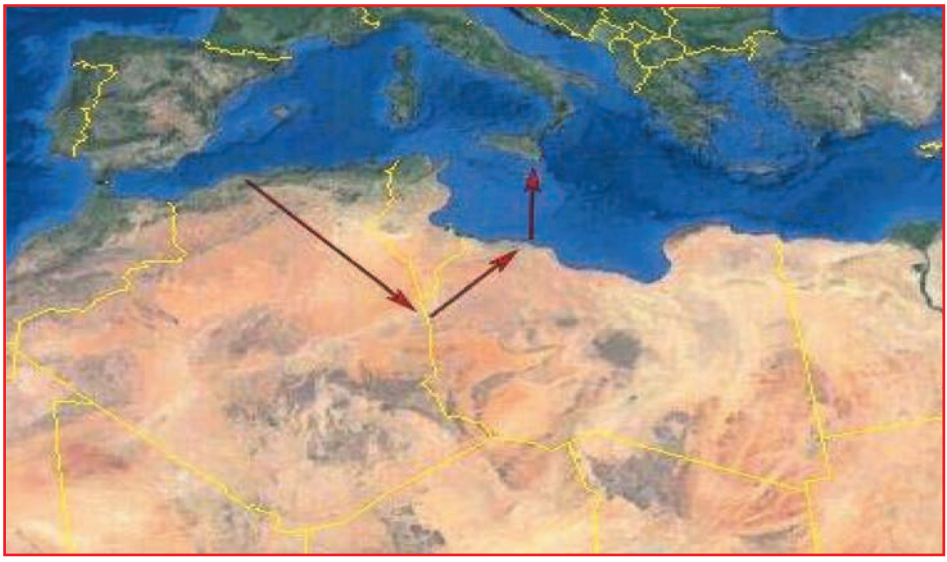

مصور (٤) الطريق من الجزائر إلى ليبيا ومن هناك إلى الشواطئ الإيطالية

الوصول إلى أوروبا من خلال ليبيا مروراً بالسودان

تُعَدّ السودان من الدول العربية القليلة التي تسمح بمنح تأشيرة دخول للفلسطينيين إلى أراضيها عبر مطار الخرطوم الدولي، لذا توجه مهربو البشر إلى إيجاد طريق يصل من خلالها اللاجئون من السودان إلى ليبيا، ومن ثم إلى سواحل إيطاليا على المراكب الخشبية أو المطاطية، بعد اجتياز الصحراء السودانية الليبية البالغ طول الطريق فيها ما يزيد على ٥٠٠٠ كم، في رحلة تمتد ما بين أربعة إلى ستة أيام، محفوفة بالمخاطر والصعوبات، بدءاً من الطريق الترابية وانتهاءً بالمناخ الصحراوي، مروراً بقطّاع الطرق. فقد سُجلَت وفاة صبحي الحوراني من مخيم اليرموك في مدينة دمشق نتيجة احتشاء في العضلة القلبية، ودُفن عند الحدود الليبية السودانية. وقد تظهر الأيام القادمة المزيد من القصص التي لم يفصح عنها الواصلون بعد.

يذكر أن هذه الطريق البرية للوصول إلى ليبيا لم تكن الوحيدة، فقد وصلت أعداد كبيرة من طريق صحراء سيوه المصرية ومساعد الليبية، وعانى من سلك هذه الطريق مصاعب جمّة خلال رحلته؛ فمنهم من تعرض للإهانة من حرس الحدود، ومنهم من تعرض للسلب وإطلاق النار عليه من العصابات ومافيات التهريب، ومنهم من تاه في الصحراء لعدة أيام قبل أن يهتدي إلى مقصده.

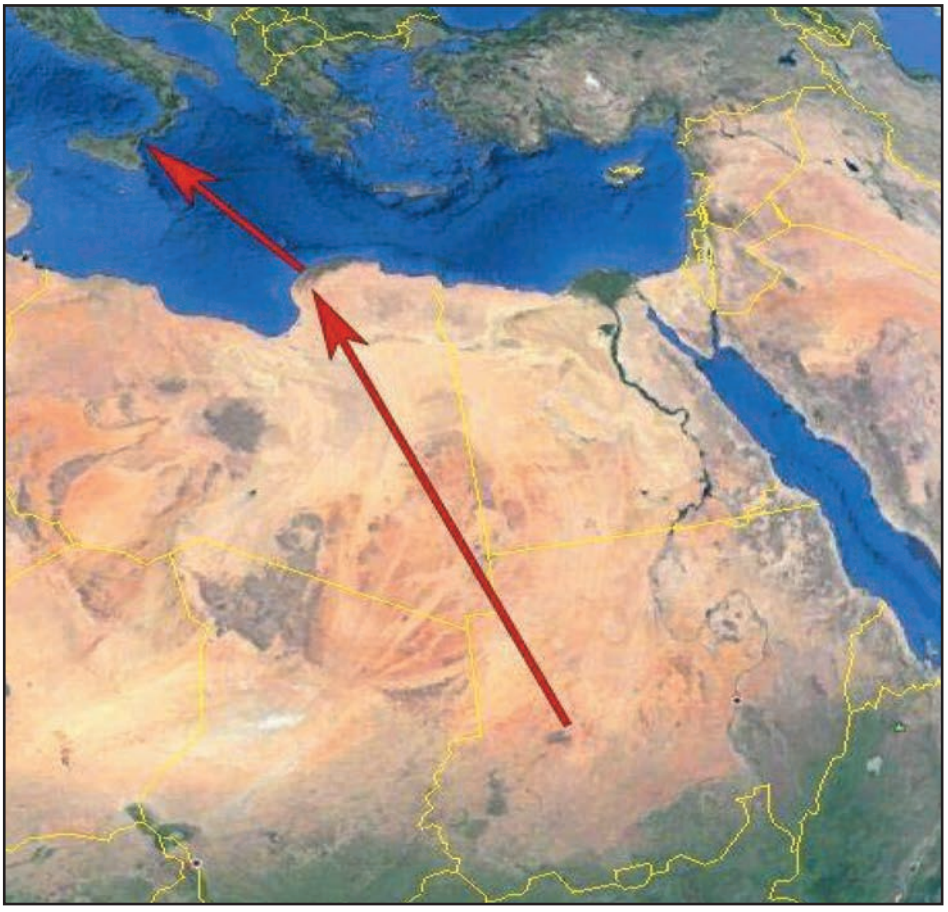

المصور (٥) الطريق من الصحراء السودانية الليبية إلى مدينة بنغازي نحو الشواطئ الإيطالية

مقابر في عرض البحر:

تتابعت رحلات اللجوء إلى أوروبا عبر السواحل المصرية إلى إيطاليا، ومنها إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي بعد نجاح بعض الرحلات بالوصول بسلام إلى الشواطئ الإيطالية. إلا أن البعض الآخر قد فشل بذلك وألقي القبض عليه وزُجّ في السجون بظروف احتجاز سيئة جداً دون أي اعتبار لطفل أو امرأة أوشيخ. ورحل في ما بعد بطريقة مذلّة إلى سورية، في مخالفةٍ صريحة للقانون الذي يمنع رد اللاجئ في ظل استمرار الخطر الذي دفعه إلى اللجوء، وتجاهل تام لنداءات الاستغاثة التي وجهها اللاجئون والجهات المعنية بحقوق الإنسان.

لقد تعددت حوادث غرق المراكب المنطلقة في البحر الأبيض المتوسط، وما ترافق معها من حالات التوقيف والترحيل والاعتقال. إلا أن ثمة حوادث تأبى ذاكرة الانسان الفلسطيني أن تنساها.

فقد سُجل يوم ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ غرق مركبٍ يقل نحو ٤٠٠ مهاجر من فلسطينيي سورية، وسوريين، ويقلّ جزءاً كبيراً من قطاع غزة لم ينج منهم سوى أحد عشر شخصاً، بينهم ثمانية فلسطينيين منهم اثنان في إيطاليا، وثلاثة في مالطا، وثلاثة في اليونان، فيما نجا ثلاثة آخرون يوجدون في اليونان، أحدهم مصري الجنسية، وفتاة وطفلة سوريتان.

مفقودو البحر خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ٢٠١٤

استطاعت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية من خلال الاستمارة (نموذج غوغل) التي طرحتها من خلال موقعها الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية الحصول على مجموعة من التبليغات عن مفقودي حوادث الغرق خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ ليبلغ إجمالي التبليغات ٢٢٨ تبليغاً بنسبة مئوية ٢٢٪ من الإناث و٧٨٪ من الذكور بمعدل ١٧٧ ذكور و ٥٥ إناث من جنسيات مختلفة، معظمها من اللاجئين السوريين (١١٤)، يليهم فلسطينيو غزة (٦٨) ثم فلسطينيو سورية (٢٨) و (١١) مصرياً، بالإضافة إلى فلسطينيين واحد من الأردن والآخر من مصر وثلاثة سودانيين ولبنانيين.

ودلت التبليغات على فقدان ٢١٥ شخصاً كانوا على القوارب التي انطلقت من زوارة في ليبيا والإسكندرية في مصر، بالإضافة إلى ١١ ناجياً وضحيتين. ولوحظ من البيانات التي أضيفت إلى الاستمارة أن غالبية الغرقى من الشريحة العمرية (١٨-٣٠) عاماً، حيث بلغ عدد المفقودين ١٠٨ أشخاص، فيما جاءت في المرتبة الثانية شريحة (٣١ـ٤٠) بمعدل ٤٧ مفقوداً في حين أن الأطفال دون سن الثامنة عشرة قد وصل عدد المفقودين منهم إلى ٣٥ مفقوداً.

المؤشرات:

الجنسية	العـدد
سوري	١١٤
فلسطيني غزاوي	٦٨
فلسطيني سوري	٢٨
سوداني	٣
مصري	١١
فلسطيني لبناني	٢
فلسطيني مصري	١
فلسطيني أردني	١

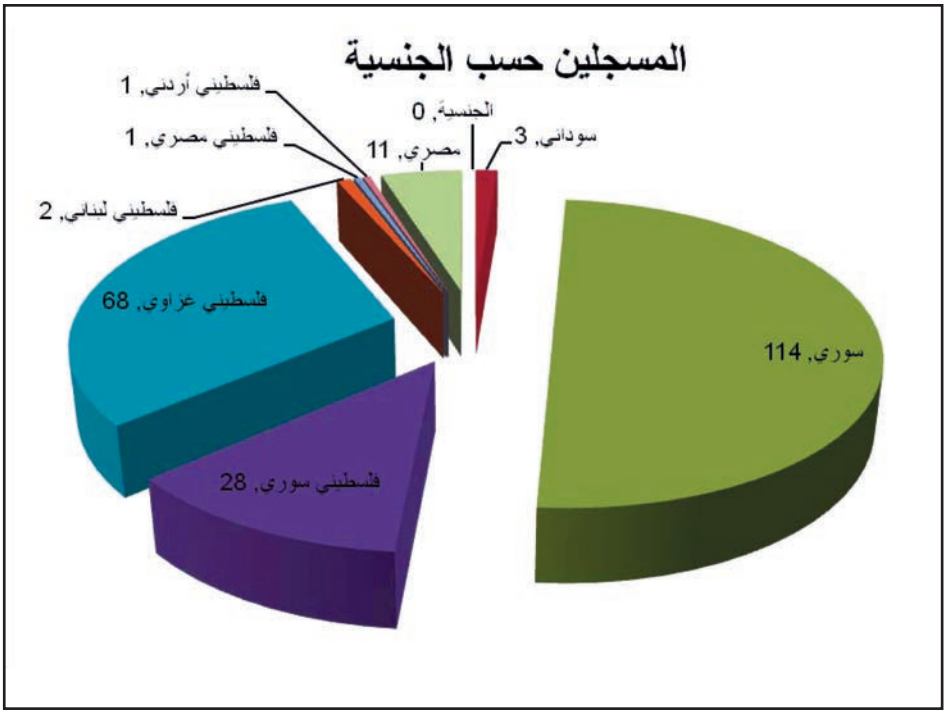

العمـر	العـدد
أقل من ٦	١٨
من ٦ إلى ١٢	١١
من ١٣ إلى ١٧	١٦
من ١٨ إلى ٣٠	١٠٨
من ٣١ إلى ٤٠	٤٧
من ٤١ إلى ٥٠	٩
من ٥١ إلى ٦٠	٦
فوق ٦٠	١
غير معروف تماماً	١٢

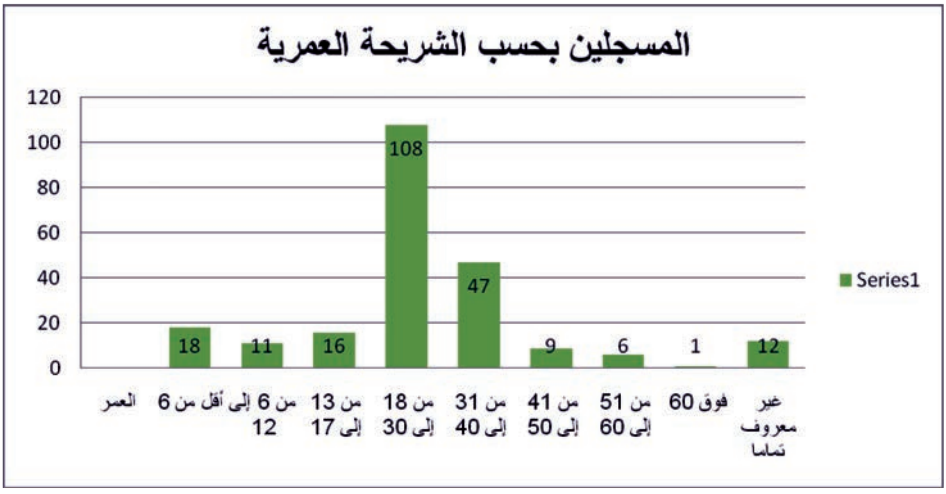

الوضع الحالي	العـدد
مفقود	٢١٥
ناجٍ	١١
ضحية	٢

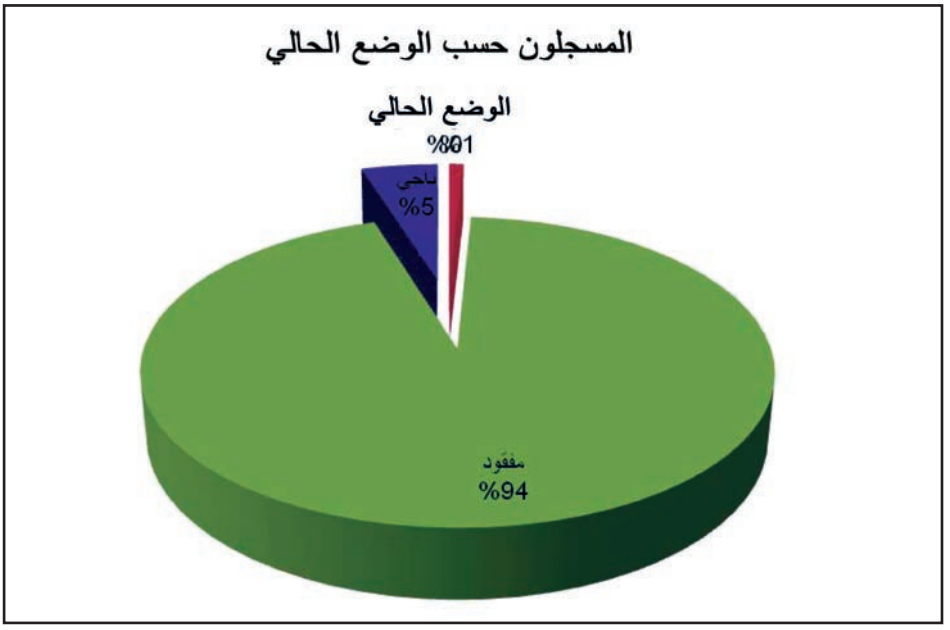

الجنـس	العدد
ذكر	١٧٧
أنثى	٥١

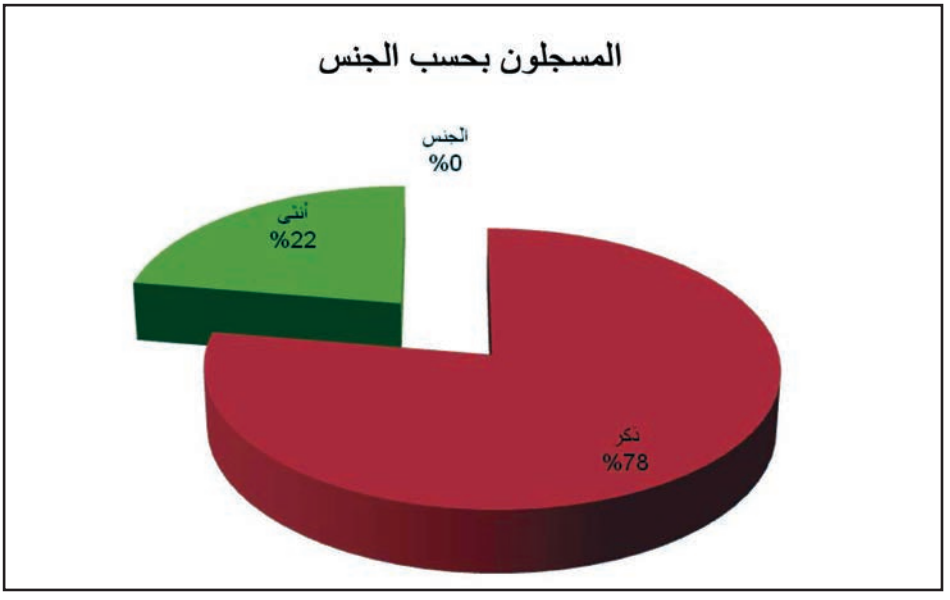

عثرات على الطريق:

عشرات المناشدات والنداءات التي صدرت عن لاجئين فلسطينيين سوريين أصبحوا داخل السجون الأوروبية أو العربية بتهمة الهجرة غير الشرعية.

مقدونيا

وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية إطلاق شرطة السواحل المقدونية بتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ النار على مجموعة من فلسطينيي سورية أثناء عبورهم أراضيها إلى أوروبا، ما أدى إلى إصابة الطفل محمد حافظ حسن البالغ من العمر ١٣ عاماً بثلاث طلقات، حيث نُقل إلى مشفى mother Teresa للعلاج في العاصمة المقدونية سكوبيا، واعتقل عدداً من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، عرف منهم عمر، غسان وموفق أبو شلة.

كذلك رصدت المجموعة بتاريخ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر مناشدة أطلقها نحو (٣٠٠) لاجئ فلسطيني سوري وسوري في مقدونيا لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان للتدخل من أجل مساعدتهم في إيجاد حل لمشكلتهم والسماح لهم بالهجرة إلى الدول الأوروبية، وطالبوا بتحسين وضعهم المعيشي داخل كامب «غازي بابا» الذي يعيشون فيه، حيث وصف أحد اللاجئين أوضاعهم الإنسانية بالمزرية، نتيجة عدم توافر أماكن لإيواء جميع اللاجئين. وأضاف أن العديد منهم يفترشون الأرض، ما أصابهم بحالة من الإحباط والاكتئاب.

وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، تلقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية اتصالاً من ذوي السيدة إلهام صالح، وهي لاجئة فلسطينية من مخيم خان الشيح بريف دمشق، اعتقلت وأبناءها أثناء محاولتها الوصول إلى أوروبا عبر مقدونيا. وفي التفاصيل أنّ السيدة إلهام صالح، وعمرها (٣٥ عاماً) خرجت ومعها أطفالها الثلاثة: حمزة صالح (٩ سنوات)، محمد صالح (٨ سنوات)، وصلاح صالح (٤ سنوات)، إضافة إلى بنت أختها زينة يوسف (٣ سنوات) مع مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين من أبناء مخيم خان الشيح بريف دمشق للوصول إلى أوروبا من طريق البر، من مقدونيا باتجاه صربيا، حيث انقلبت بهم سيارة المهرب وأصيبوا إصابات متفاوتة، وألقت الشرطة المقدونية القبض عليهم، ورحّلت غالبية المجموعة إلى الحدود، إلا أنها تحفظت على الأم إلهام صالح وأطفالها الأربعة، حيث نُقلوا إلى سجن في العاصمة المقدونية سكوبيا وبقوا هناك ثلاثة أشهر في ظروف سيئة للغاية، دون أي اتصال بالعالم الخارجي، فلم تتمكن العائلة من التواصل مع أقاربها إلا

مرتين طوال تلك الفترة. وخلال المكالمتين القصيرتين، ناشدت الأم جميع الجهات التدخل للإفراج عنهم وإنهاء معاناتهم داخل ذلك السجن، وقالت: «أخبرونا بأننا سنبقى محتجزين لحين موعد انعقاد المحكمة لتقديم الشهادة ضد المهرب».

كذلك وجّه ذوو العائلة مناشدة إلى الصليب الأحمر والسفارة الفلسطينية في بلغاريا، بسبب عدم وجود سفارة فلسطينية في مقدونيا، إلا أن زيارة السفير الفلسطيني ــ حسب تعبير الأهالي ــ وسلسلة لقاءاته في مقدونيا، لم تؤدِّ إلى نتائج متعلقة بهم، حتى إن السفير لم يتمكن من اللقاء بالأم وعائلتها. وأضافوا أن السفارة الفلسطينية في بلغاريا تتهرب من الردّ على اتصالاتهم واستفساراتهم عن ابنتهم وأطفالها.

بولندا

في الثلاثين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، وصلت مناشدة عبرالهاتف لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية من أحد اللاجئين الفلسطينيين السوريين المحتجزين في بولندا، حيث أفاد بأن «السلطات البولندية تعتقل ١٢ لاجئاً فلسطينياً سورياً وسورياً، بينهم امرأة من أبناء مخيم خان الشيح بريف دمشق بتهمة الدخول غير الشرعي إلى البلاد، حيث أصدرت بحقهم أحكاماً بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، وتخيّرهم السلطات بين طلب اللجوء في بولندا أو قضاء مدة ثلاثة أشهر داخل المعتقل». وقال: «إن اللاجئين قد دخلوا بإضراب عن الطعام احتجاجاً على احتجاز السلطات البولندية لهم، لمدة وصلت إلى ٤٨ يوماً للبعض، وأضاف: «إن حالتَي إغماء وقعتا في صفوف اللاجئين الفلسطينيين والسوريين المضربين عن الطعام، حيث نُقل أحدهما إلى المستشفى». وعن ظروف الاعتقال قال: «إنهم لم يتعرضوا للضرب أو الإيذاء من قبل السلطات البولندية، لكنها أخذت بصماتهم وقامت بتصويرهم، مؤكدة لهم أن تلك الإجراءات هي إجراءات جنائية وليست لطلب اللجوء في بولندا».

ووجه اللاجئون نداءً إلى جميع الجهات الحقوقية والدولية والسفارة الفلسطينية في بولندا للتدخل العاجل لوضع حد لمعاناتهم في بولندا والسماح لهم باللحاق بأقاربهم في باقي البلدان الأوروبية.

صربيا

أطلق العشرات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين المحتجزين في السجون الصربية نداءات استغاثة عاجلة، حيث ناشدوا عبر مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية كل الجهات والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان والمؤسسات الرسمية الفلسطينية التدخل

العاجل لوضع حد لمعاناتهم، حيث اعتقلتهم السلطات الصربية بتهمة الهجرة غير الشرعية، مطالبين بترحيلهم إلى اليونان بأسرع وقت.

وفي التفاصيل أن الشرطة الصربية اعتقلت يوم ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٤ (٢٩) لاجئاً فلسطينياً، معظمهم من أبناء مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق لمدة خمسة أيام أثناء محاولتهم السفر إلى إحدى الدول الأوروبية عبر مطارها، ومن ثم احتُجزوا في سجن كاب دوم بمدينة نيس بصربيا، على أن يُرحَّلوا في وقت لاحق إلى مقدونيا.

وبحسب شهادة أحد اللاجئين الفلسطينيين السوريين المحتجزين في السجون الصربية «كانت إدارة السجن تعاملهم معاملة سيئة للغاية، تصل إلى حد الضرب والشتم والإذلال في بعض الأحيان»، وقال: «إن السجن يفتقر إلى أدنى مقومات النظافة، سواء الشخصية أو العامة، الأمر الذي عرّضنا للإصابة بأمراض معدية». وأضاف: «إن معاناتنا الحقيقية تجلت في القوانين الصارمة التي كانت تطبَّق علينا، حيث إن كل شيء بموعد، فوجبة الإفطار الساعة السادسة صباحاً، وإذا تأخر أحدنا عن الموعد المحدد للطعام أو الاجتماع، فمصيرنا العقاب والضرب والشتم من قبل السجانين». وأردف بـ «أن هناك اجتماعين، أحدهما صباحي والثاني مسائي يومياً، وهذا ما أشعرنا بأننا داخل معتقل يراد منه النيل من إنسانيتنا ومعاقبتنا».

اليونان

تُعَدّ اليونان إحدى أبرز المحطات التي يمرّ بها الآلاف من اللاجئين من سورية في سبيل استكمال طريقهم إلى باقي الدول الأوروبية. إلا أن السلطات اليونانية شدّدت إجراءاتها تجاه اللاجئين الذين يعبرون أراضيها، ما أدى إلى بقاء المئات منهم لعدة أشهر داخل اليونان، مستنفدين ما لديهم من مال كانوا قد ادخروه لرحلتهم.

وتتعامل السلطات اليونانية بطريقة غير إنسانية مع اللاجئين الذين يقصدون أراضيها بغية الهجرة إلى الدول الأوروبية. ففي ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٤ اعتقلت تلك السلطات (١٠٨) لاجئين فلسطينيين، بينهم (٢٥) طفلاً و(٣٦) امرأة وعدد من الجرحى أثناء محاولتهم السفر إلى إحدى الدول الأوروبية عبر مطارها بتهمة الهجرة غير الشرعية، واحتجزتهم في جزيرة «سيمي» اليونانية، ومن ثم أطلقت سراحهم بعد أن تدخل عدد من منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الدولية.

وفي الرابع من أيلول/ سبتمبر اعترض خفر السواحل اليوناني قارباً مطاطياً بالقرب من جزيرة ساموس اليونانية، كان يحمل على متنه مهاجرين فلسطينيين وسوريين، وكان متجهاً

إلى اليونان، حيث أخرج عناصر البوليس اليوناني المهاجرين إلى القارب التابع لهم وانهالوا عليهم بالضرب وأخذوا منهم كل ما لديهم من مال وأجهزة اتصال، وطلبوا منهم العودة إلى تركيا على متن القارب نفسه الذي كانوا يستقلونه

وبتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر أطلق اللاجئون الفلسطينيون المعتقلون في السجون اليونانية عبر مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية نداءً ناشدوا فيه مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني من أجل التدخل للإفراج عنهم، بعد أن اعتقلتهم السلطات اليونانية بتهمة الهجرة غير الشرعية منذ نحو شهر، واحتجزتهم في كامب (ماكدنيزا) بمنطقة (مينيادي) في أثينا، وهم يعيشون أوضاعاً مزرية وظروف اعتقال قاسية.

وبناءً عليه، قرر اللاجئون الفلسطينيون السوريون إعلان إضراب مفتوح عن الطعام، وذلك احتجاجاً على استمرار اعتقالهم في ظروف غير إنسانية، وعلى الظلم الذي لحق بهم.

إلى ذلك، أطلق عدد من النشطاء وصفحات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) حملة تضامن مع المعتقلين الفلسطينيين والسوريين، بهدف تسليط الضوء على معاناتهم في السجون اليونانية والمطالبة بالتحرك العاجل من أجل الإفراج عنهم.

بدورها، نددت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية باستمرار اعتقال السلطات اليونانية للاجئين الفلسطينيين السوريين، وطالبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتحمّل مسؤولياتها تجاههم، مشيرة إلى أنّ إجراء السلطات اليونانية مع لاجئين فارين من الحرب بهذه الطريقة مخالف للقانون الدولي والأعراف الدولية.

وفي خطوة تصعيدية، واحتجاجاً على الأوضاع المعيشية السيئة، وللمطالبة بالترحيل إلى الدول الأوروبية، نفذ فلسطينيو سورية في اليونان عدة اعتصامات أمام البرلمان اليوناني في أثينا. سُجِّل خلالها نقلُ العديد منهم إلى المستشفيات نتيجة الإغماء والإعياء.

قبرص

بتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، أكد خفر السواحل القبرصية أنه أنقذ قارباً كان قد انطلق من شواطئ مرسين في تركيا ويقل نحو ٣٤٥ شخصاً، بينهم ٥٢ طفلاً و٩٣ امرأة و٢٠٠ رجل من اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين، أكثر من ٧٠٪ منهم لاجئون فلسطينيون من سورية، بحسب بيان وزارة الخارجية الفلسطينية، فيما أعلنت وزارة الدفاع القبرصية أنها تلقت نداء استغاثة وصل عبر اللاسلكي من سفينة أوشكت على الغرق على بعد نحو ٥٠ ميلاً بحرياً جنوب غرب مدينة بافوس السياحية، وعلى أثرها هرع خفر السواحل لإنقاذ

المركب ومن فيه من أشخاص. وأشار البيان إلى أن جميع اللاجئين الذين أُنقذوا بخير وصحة جيدة.

ونظم اللاجئون الفلسطينيون السوريون اعتصاماً على متن البارجة التي أنقذتهم ورفضوا النزول منها، مطالبين السلطات القبرصية بترحيلهم إلى إيطاليا، إلا أن تلك السلطات أرغمتهم على النزول من البارجة بالقوة واقتادتهم إلى مركز لجوء مخصص للاجئين غير الشرعيين وبناءً على ذلك، أطلق اللاجئون نداء استغاثة ناشدوا فيه الصليب الأحمر الدولي وكافة المؤسسات والهيئات الإنسانية والمفوضية الأوروبية والقنصلية الفلسطينية التدخل لحلّ مشكلتهم وإطلاق سراحهم. وفي ٣٠ أيلول/ سبتمبر وجهوا رسالة إلى السلطات القبرصية، مطالبين بالسماح لهم بمغادرة أراضيها وإكمال رحلتهم نحو الدول الأوروبية التي كانت وجهة سفرهم منذ البداية، وناشدوا منظمة الأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وجميع المنظمات الدولية مساعدتهم لتجاوز محنتهم وتحقيق آمالهم بالوصول إلى الدول الأوروبية ولمّ شملهم مع عائلاتهم التي سبقتهم إلى هناك.

كذلك نفذوا يوم ٣ تشرين الأول/ أكتوبر اعتصاماً مفتوحاً في العاصمة القبرصية نيقوسيا أمام منظمة الأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وذلك للمطالبة بمساعدتهم على تجاوز محنتهم والوصول إلى الدول الأوروبية ولمّ شملهم مع عائلاتهم التي سبقتهم إلى هناك. فيما حاول شاب فلسطيني محتجز في قبرص يوم السادس من تشرين الأول/ أكتوبر الانتحار، تعبيراً عن احتجاجه على الأوضاع السيئة التي يعاني منها، طالباً في الوقت ذاته منحَه إقامة في إحدى الدول الأوروبية، والسماح له بالخروج مباشرةً من مخيم الاحتجاز.

ألبانيا

اتخذت السلطات الألبانية قراراً بترحيل ٢١ لاجئاً فلسطينياً سورياً كانوا معتقلين لديها بتهمة الهجرة غير الشرعية (عواد محمد، حسان حسان، عماد مغاربي، علي علي، لوي علي، عدنان محمود، حسان فادي، محمد عبد الدائم، عبلة عبد العزيز، عمر الطيار، صالح ماريا، أحمد حسان، مهند محمد، محمد الطيار، عثمان نادي، وليد الفلاج، ضياء الدين علي، أحمد علي، بلال علي، وسام محمود، حمزة صالح)، حيث رحّلتهم ألبانيا إلى اليونان، وذلك حسب القوانين المتبعة والاتفاقات المبرمة بين اليونان وألبانيا، في ما يخص اللاجئين غير الشرعيين.

وفي سياق رصد تداعيات قضية المعتقلين بألبانيا، طالب اللاجئون الفلسطينيون السوريون المعتقلون في ألبانيا السفير الفلسطيني ياسر النجار، بضرورة التدخل للإسراع في ترحيلهم إلى اليونان. وبحسب البيان الذي أصدرته السفارة الفلسطينية في ألبانيا، والذي وزعته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ورد للسفارة الفلسطينية في ألبانيا أنباء تفيد بأنّ بعض اللاجئين الفلسطينيين القادمين من مخيمات سورية وصلوا إلى ألبانيا من خلال اليونان، حيث نُقلوا من الحدود الألبانية اليونانية إلى مركز التوقيف الخاص باللاجئين في ألبانيا.

وقال السفير الفلسطيني في ألبانيا ياسر النجار: «إن السفارة الفلسطينية اتصلت بالجهات المختصة الألبانية للتحقق والاطلاع على أوضاعهم، حيث اتُّفق مع مدير مركز التوقيف على توفير بعض احتياجاتهم الشخصية».

البلدان الأوروبية التي يقصدها اللاجئون الفلسطينيون من سورية:

طرق لا تقل صعوبة عن الأسباب التي أجبرت اللاجئين الفلسطينيين السوريين على التوجه إلى أوروبا، علّهم يجدون فيها الكرامة والأمان، تعددت الدول الأوروبية التي توجّه إليها اللاجئون الفلسطينيون من سورية والتي كانت السويد وألمانيا وهولندا والدنمارك والنرويج والنمسا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا من الوجهات الأساسية لهم.

وفي ما يأتي شرح لأبرز الوجهات التي يقصدها اللاجئون من فلسطينيي سورية:

١ ـ **السويد:** تكاد تكون الوجهة الأولى للاجئين الفلسطينيين من سورية، وذلك لأسباب عديدة، أهمها أن تعطي إقامة دائمة للقادمين من سورية، بالإضافة إلى سهولة الحصول على الجنسية، مقارنة بمعظم الدول الأخرى. لكن من سلبياتها بطء الإجراءات، حيث قد يستغرق الحصول على الإقامة عدة أشهر إلى نحو عام، بالإضافة إلى بطء إجراءات لمّ الشمل فيها التي قد تأخذ وقتاً يصل إلى نحو عام ونصف. ويقدَّر عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين وصلوا إلى السويد منذ بدء الحرب في سورية وحتى نهاية نوفمبر ٢٠١٤ بنحو ١٦ ألف لاجئ، حسب إحصائيات دائرة الهجرة السويدية.

٢ ـ **هولندا:** من أهم الوجهات التي يقصدها فلسطينيو سورية، لأنها أسرع البلدان الأوروبية في إجراءات الإقامة ولمّ الشمل، حيث كانت مدتها تراوح بين ثلاثة وستة أشهر، إلا أنها أصبحت تأخذ وقتاً أطول خلال الأشهر الأخيرة، وذلك بسبب الضغط الكبير عليها من قبل المهاجرين. كذلك فإنها من الدول التي تسهّل الحصول على جنسيتها.

٣ ـ **ألمانيا:** هي المقصد الأول للاجئين الفلسطينيين الشباب غير المتزوجين، وذلك لما فيها من فرص عمل ودراسة. وهي المقصد الوحيد للاجئين الذين تركوا بصماتهم في إيطاليا، حيث تتغاضى العديد من الولايات الألمانية عن بصمة إيطاليا، ولا تطبق اتفاقية دبلن عليهم. لكن من مساوئها صعوبة الحصول على الجنسية الألمانية.

٤ ـ **الدنمارك:** كان وضعها مشابهاً كثيراً لهولندا، وهي من البلدان التي تقدم مساعدات مادية مرتفعة للاجئين فيها، إلا أنها أصدرت في الفترة الأخيرة قراراً يقضي بأن تكون الإقامة لعام واحد فقط دون السماح بلمّ الشمل خلال ذلك العام.

٥ ـ **النرويج:** الوضع فيها مشابه للسويد، وقد تأخذ وقتاً أطول، لذلك هي من البلدان القليلة القصد من قبل اللاجئين.

٦ ـ **النمسا وبلجيكا وبريطانيا وسويسرا وفرنسا:** تُعَدّ بريطانيا من الوجهات القليلة التي يقصدها اللاجئون، حيث إن الوصول إليها يستغرق المزيد من الجهد والمال من قبل اللاجئين. أما سويسرا، فلا تعطي اللجوء إلا في حالات نادرة للذين يستطيعون أن يثبتوا أنهم معرضون للخطر بنحو شخصي بسبب نشاطهم السياسي أو الحقوقي. أما بلجيكا والنمسا، فالإجراءات فيها مقبولة، لكن معظم اللاجئين لا يفضلون البحث عن وجهات أخرى، في حين أن معظم الذين قصدوا فرنسا هم من المثقفين والكتاب والأدباء والسياسيين الفلسطينيين.

تصنيف اللاجئين الفلسطينيين في البلدان الأوروبية

يُصنَّف اللاجئون الفلسطينيون السوريون في معظم البلدان الأوروبية تحت بند «بلا وطن»، حيث لا يُسجَّلون على أنهم سوريون أو فلسطينيون. ولعل تصنيفهم بتلك الطريقة من أهم العوامل التي تحول دون الحصول على أرقام دقيقة مئة بالمئة عن أعدادهم في أوروبا، حيث يدخل تحت ذلك التصنيف العديد من اللاجئين الآخرين من بدون الكويت وبعض الأكراد وآخرين من أفريقيا. كذلك هناك المئات من الحالات التي يُسَجَّل فيها الفلسطينيون السوريون تحت بند السوريين، وذلك إما بسبب أخطاء بالترجمة أو لرغبة بعض اللاجئين، خاصة من فقد جميع أوراقه الثبوتية، حيث تقوم بعض الجهات بتوفير أوراق ثبوتية سورية لهم.

إحصائيات:

تشير الإحصائيات العامة للاتحاد الأوروبي إلى أنّ عدد اللاجئين الذين استُقبلوا خلال عام ٢٠١٤ قد تزايد بما يقارب ٢٥٪، مقارنةً بالفترة الزمنية ذاتها من العام الماضي، حيث وصل العدد إلى ٢٦٤ ألف لاجئ، طبعاً الفلسطينيون والسوريون جزء منهم، فيما كانت الفترة ذاتها من العام الماضي ٢١٢,٢ ألف لاجئ.

أما عن عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين وصلوا إلى أوروبا، فالحصول عليه يتطلب البحث عن إحصائيات الاتحاد الأوروبي التي تصف اللاجئين الفلسطينيين السوريين ضمن فئة "Stateless"، والتي تضم أعداداً أخرى من اللاجئين الأكراد والكويتيين البدون والصوماليين، الذين تقدَّر نسبتهم بنحو ١٦٪[١]. وبالعودة إلى إحصاءات الاتحاد الأوروبي، يُقدَّر عدد الذين صُنِّفوا «Stateless» بنحو (٢٧٩٣٣) لاجئاً[٢] وللحصول على تقدير أقرب للدقة للاجئين الفلسطينيين من سورية، علينا حسم ١٦٪ من ذلك الرقم، حيث يكون الناتج البالغ ٢٣٤٦٤ هو العدد الأقرب للدقة لعدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في أوروبا خلال الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ١١/٢٠١٤.

إحصائيات الاتحاد الأوروبي للاجئين العديمي الجنسية «Stateless»
لغاية ١١/٢٠١٤

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	لغاية ١١/٢٠١٤
	٢٤٦٥	٣٥١٣	٩٦٢٠	١٢٣٣٥
العدد الإجمالي	٢٧٩٣٣			

أبرز المشاكل التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين السوريين في أوروبا:

قد يظن البعض أن جميع مشاكله ستُحَلّ، ومخاوفه ستُبدَّد فور وصوله إلى أوروبا. إلا أنه سرعان ما يصطدم بالعديد من العقبات التي تتلخص بما يأتي:

١ ـ إجباره على ترك بصمته في إيطاليا: للأسف يُجبَر العديد من اللاجئين الفلسطينيين

---

(١) منهجية تثقيل الرقم الإحصائي للفلسطيني السوري في أوروبا، الباحث الاقتصادي محمد يوسف.

(٢) إحصائيات الاتحاد الأوروبي للاجئين العديمي الجنسية http://ec.europa.eu/eurostat/data/database

السوريين على ترك بصمتهم في إيطاليا، ما يؤدي إلى منعهم من طلب اللجوء في باقي البلدان الأوروبية، باستثناء بعض الولايات الألمانية التي قد تتغاضى عن تلك البصمة، حيث تطبّق اتفاقية دبلن على اللاجئين الذين يتركون بصماتهم في إيطاليا والتي تنص على إعادة اللاجئ إلى البلد الأول الذي بصم فيه.

٢ ـ فترات الانتظار الطويلة التي يقضيها العديد من اللاجئين في انتظار صدور إقاماتهم، حيث تأخذ منهم لفترات قد تصل إلى أكثر من عام.

٣ ـ تأخر لمّ الشمل، حيث يستغرق في بعض البلدان مدة قد تصل إلى أكثر من عام ونصف، ما يجعل الأهل واللاجئ في أوضاع نفسية سيئة، خاصة في حال وجود الأهل في مناطق خطرة، إضافة إلى الأعباء الاقتصادية المترتبة على ذلك.

٤ ـ صعوبة وصول العائلات الموجودة في سورية إلى السفارات الأوروبية الموجودة في لبنان أو تركيا، وذلك بسبب منع تركيا لدخولهم وتشدّد لبنان في ذلك أيضاً.

٥ ـ عدم وجود جهة تمثيلية واضحة لهم تتابع مشاكلهم وإجراءاتهم وتعرفهم إلى طبيعة المجتمعات التي يعيشون فيها.

٦ ـ مشكلة اللغة، وصعوبة الحصول على المنزل، وذلك بسبب توافد اللاجئين بأعداد كبيرة على بعض البلدان الأوروبية.

٧ ـ غلاء المواصلات، وضعف التواصل بين اللاجئين الفلسطينيين السوريين، وذلك بسبب تباعد المسافات.

غياب المسؤوليات الوطنية حيال كوارث اللجوء الفلسطيني الجديد:

في محاولة لتقصي ردود الأفعال الرسمية الفلسطينية حيال كوارث اللجوء الفلسطيني الجديد، كان لافتاً ردّ الفعل والحراك الخجول للمرجعيات الوطنية وغياب الدور المطلوب لمتابعة حوادث الغرق وفتح التحقيقات اللازمة بخصوص الانتهاكات التي لا يزال يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في عرض البحر المتوسط أو على الحدود البرية الفاصلة بين الدول التي يسلكونها براً أو في المطارات، وما يصيبهم جراء ذلك من توقيف واعتقال في ظروف سيئة للغاية، أو ترحيل إلى الدول التي جاؤوا منها.

فالعجز الرسمي الفلسطيني بدا واضحاً من خلال عدم القدرة على حلّ مشاكل اللاجئين الفلسطينيين العالقين في مختلف أماكن اللجوء واقتصار دوره على الاطمئنان في أحسن

الأحوال دون إحداث أي تغيير على أوضاعهم. بل كان هناك تهرب واضح من القيام بأيّ دور تجاههم. فدور السفارة الفلسطينية في مصر اقتصر على إرسال مندوب عن سفارة فلسطين في القاهرة، وأخبر المحتجزين بأنه «لا حلول أمامهم، حيث سيبقون في السجن إلى أن يقبلوا بترحيلهم إلى سورية». أما السفارة الفلسطينية في تركيا، فقد أحالت قضية المحتجزين في سجن أضنة التركي على الأونروا، في تهرّب واضح من مسؤولياتها.

حراك شعبي ومؤسساتي غير حكومي

بالمقابل، برز واضحاً دور المؤسسات الفلسطينية الناشطة في أوروبا، رغم الإمكانات المتواضعة المتوافرة لديها، ما أدى إلى نتائج دون المستوى المطلوب نسبياً، فيما لو كان التدخل من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية والطلب رسمياً من السلطات الإيطالية أو المالطية أو المصرية على سبيل المثال الكشف عن مصير مئات المفقودين في البحر وفتح تحقيق جنائي للبحث عمّن سبّبوا إغراق المركب على النحو الذي تقتضيه العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

وفي ما يتعلق بحادثة اعتقال اللاجئين الفلسطينيين السوريين في مصر، فقد لقيت الحادث تفاعلات شعبية ومؤسساتية غير حكومية. إذ طالب البيت الفلسطيني في هولندا ببيان صحفي صادر عنه يوم ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر السلطات المصرية بالإفراج الفوري عن المحتجزين، وحذّر من خطر تسليمهم للسلطات السورية، في ظل استمرار الحرب القائمة، ودعا المؤسسات الإنسانية والحقوقية إلى تحمّل مسؤولياتها والاتصال المباشر مع المتضررين والاطلاع على أوضاعهم والوقوف عند احتياجاتهم، واعتبر المحتجزين ضحايا «لخديعة من قبل تجار البشر».

وأطلق عدد من الناشطين والحقوقيين يوم ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ حملة بعنوان «السلطات المصرية: معاملة حسنة للاجئين الفلسطينيين والسوريين»، وذلك عبر موقع منظمة آفاز، ناشدوا خلالها السلطات المصرية عدمَ ترحيل اللاجئين الفلسطينيين والسوريين المعتقلين لديها إلى سورية، وذلك لما فيه من خطورة على حياتهم. فيما طالبت منظمة العفو الدولية بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ السلطات المصرية بالإفراج الفوري عن المعتقلين وعدم ترحيلهم إلى سورية، حيث تتعرض حياتهم للخطر.

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

London, United Kingdom

+442084530919 +442084530994
info@actionpal.org.uk www.actionpal.org.uk

مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

London, United Kingdom

+442084530919 +442084530994
Info@prc.org.uk www.prc.org.uk

ISBN: 978 - 1 - 901924 - 16 - 9 ردمك
9 781901 924169